وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي
Ministry of Telecommunications & Digital Economy

# استراتيجية وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي 2025-2027

أيار، 2025

جميع المراسلات توجه الى:

**وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي**

**رام الله–فلسطين ص.ب 59**

هاتف: 2943333 2 (970/972)

فاكس: 2419868 (970/972)

الرمز البريدي: P6140389

بريد إلكتروني: info@mtde.gov.ps

صفحة إلكترونية: https://mtde.gov.ps/

## تقديم

تأتي استراتيجية وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي للفترة 2025–2027 كترجمة عملية لرؤية الحكومة الفلسطينية في بناء اقتصاد رقمي مرن، شامل، ومستدام، قائم على بنية تحتية متطورة تواكب احدث التقنيات، ويُسهم في دعم التنمية الوطنية، ويعزز من مكانة فلسطين على خارطة التحول الرقمي الإقليمي والدولي. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية في إطار عمل مؤسسي تشاركي، وبجهد دؤوب ومتكامل قادته الكوادر الفنية المتخصصة في الوزارة، بالتعاون مع الشركاء الفاعلين في مختلف القطاعات، وبما ينسجم مع أجندة السياسات الوطنية والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير وخارطة التحول الرقمي واجندة فلسطين الرقمية وخطط التنمية المستدامة وأولويات الحكومة الفلسطينية، حيث ترتكز الاستراتيجية على ثلاثة قطاعات محورية متمثلة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و البريد باعتبارها روافع أساسية للتنمية المستدامة وقوة محركة لمستقبل الأعمال نحو إقتصاد رقمي ومحركات رئيسية نحو بناء مجتمع رقمي يواكب التطورات العالمية، ويعزز من فعالية الخدمات الحكومية، ويرسّخ مفاهيم الشفافية، والمساءلة، والعدالة الرقمية

في قطاع الاتصالات، تواصل الوزارة أداء دورها السيادي المنصوص عليه في القانون رقم (37) لسنة 2021، من خلال رسم السياسات العامة والعمل على مراقبة تنفيذها، ووضع خطط لتشجيع الاستثمار في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يضمن خلق بيئة تنافسية، وضمان شمولية الخدمات، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الوطنية، بما يشمل النطاق العريض والجيل الرابع والاتصالات الدولية، مع السعي لرفع القيود المفروضة على هذا القطاع الحيوي، وذلك كجزء من الجهود الوطنية لتعزيز السيادة الرقمية وتقليص الفجوة التكنولوجية.

حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات تُشكّل الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني، ولم تعد هذه الاستراتيجية محصورة في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات نحو الاقتصاد الرقمي فحسب، بل باتت تمثّل إطارًا وطنيًا يمكن من خلاله دعم وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد تحوّلت التكنولوجيا من كونها هدفًا بحد ذاته إلى أداة تمكينية رئيسية تُسهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتحسين الخدمات، وتحقيق التحول الرقمي الشامل على مستوى دولة فلسطين. وخاصة باتجاه الاقتصاد الرقمي، تركز الاستراتيجية على تمكين الريادة التكنولوجية، ودعم الابتكار، وتعزيز بيئة الأعمال الرقمية، وتسهيل التجارة الإلكترونية، وتطوير الأنظمة المالية الرقمية، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل مستدامة خاصة للشباب والنساء.

أما قطاع البريد، فتتجه الوزارة نحو إعادة تنظيمه وتشغيله كمكون سيادي وخدمي حيوي، من خلال تحديث بنيته التحتية، وتطوير الخدمات البريدية والمالية، التي يقدمها من خلال النوافذ البريدية، الى جانب توسيع شبكة التوزيع، ودمج التقنيات الحديثة في العمليات البريدية. كما تسعى الوزارة إلى تعزيز التكامل البريدي مع الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وتوسيع الشراكات الدولية بما يرسّخ مكانة البريد الفلسطيني إقليميًا ودوليًا. ويقع على عاتقها تنظيم قطاع البريد الفلسطيني الخاص بالشركات العاملة في مجال نقل وتوزيع البريد السريع المحلي والدولي، من خلال ترخيصها.

كما تتبنى الوزارة في مجال التحول الرقمي نهجًا شاملًا لتحديث الخدمات الحكومية وتحسين جودتها من خلال الرقمنة، وتعزيز التكامل بين المؤسسات، وتبني بنية تحتية رقمية موحدة، وضمان الوصول العادل للخدمات الرقمية لكافة المواطنين، بما يعزز من كفاءة العمل الحكومي ويرتقي بمستوى الخدمة العامة ، ويقلل التكلفة ويعزز الشفافية في ظل بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة للتحول الرقمي. وتعتمد الوزارة في تنفيذ هذه الاستراتيجية على منهجية تخطيط مبني على النتائج، تربط بين الأهداف الاستراتيجية، والموارد المتاحة،

والبرامج التنفيذية، والنتائج والاستهدافات المتوقعة، إلى جانب اعتماد مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لمتابعة التقدم المحرز وضمان تحقيق الأثر المنشود. وتؤكد وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي أن هذه الاستراتيجية لم تكن نتاج عمل تقني فحسب، بل ثمرة حوار وطني وتشاركي واسع، شاركت فيه الكوادر الفنية والإدارية، بهدف بناء مستقبل رقمي فلسطيني يلبّي تطلعات المواطن، ويعزز من السيادة الرقمية والاقتصادية لدولة فلسطين.

**د. عبد الرزاق نتشة**

**وزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي**

**القسم الاول "المدخل إلى الاستراتيجية"** ..... 6
**تمهيد ومقدمة** ..... 6
**منهجية إعداد الاستراتيجية** ..... 8
**القسم الثاني "التحليل والتقييم"** ..... 11
**القسم الثالث "الرؤية والتوجهات الاستراتيجية"** ..... 30
الرؤية المستقبلية ..... 30
الرسالة ..... 30
الاولويات الاستراتيجية ..... 30
تنسيق الجهود والشراكات ..... 32
**القسم الرابع "الاهداف والمسار التنفيذي"** ..... 32
الأهداف الاستراتيجية المنبثقة عن الأولويات الاستراتيجية ..... 32
اليات التنفيذ ..... 42
**القسم الخامس "التمويل والمصادر التمويلية"** ..... 120
**القسم السادس "جدول الموازنة ".** ..... 121
**القسم السابع "المتابعة والتقييم"** ..... 122
آلية متابعة تنفيذ الاستراتيجية ..... 122
تقييم الفاعلية وقياس الأثر ..... 123
التكامل بين المتابعة والتقييم ..... 123

## القسم الاول "المدخل إلى الاستراتيجية

### التحول الرقمي.. نحو اقتصاد رقمي فلسطيني قوي ومستدام

يشهد العالم تحولات متسارعة، حيث أصبح التحول الرقمي المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وأداة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقلال الاقتصادي، حيث سيمنح الاقتصاد الرقمي فلسطين الفرصةَ لتجاوز التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والظروف الاستثنائية التي يعيشها المجتمع، من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الفرص الرقمية وتطوير حلول مبتكرة تتخطى قيود الاقتصاد التقليدي. وفي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية، يمثل التحول الرقمي خياراً استراتيجياً لبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، قادر على الاندماج الاقليمي الفاعل وتعزيز القدرة التنافسية بعيداً عن العوائق التقليدية.

وفي ظل التحوّلات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، باتت تكنولوجيا المعلومات تشكّل اليوم الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية الوطنية. ومن هذا المنطلق، لم تعد الاستراتيجية المطروحة مجرّد خطة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحد ذاته، بل أصبحت إطاراً وطنياً عابراً للقطاعات، يُسهم في دعم وتمكين مختلف مكونات الاقتصاد الوطني.

في سياق اخر أصبحت التكنولوجيا وسيلة استراتيجية محورية في تحسين الأداء المؤسسي، ورفع كفاءة الإنتاج، وتطوير الخدمات، ودفع عجلة الابتكار في شتى المجالات، ولم تعد هدفاً نهائياً بحد ذاته. وبناءً عليه، تنطلق هذه الاستراتيجية من فهم عميق لدور التكنولوجيا كأداة تمكينية تعزّز القدرة التنافسية وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلى جانب دورها المحوري في تعزيز الاقتصاد الرقمي، كما يُعدّ التحول الرقمي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف الحكومة التاسعة عشرة، لما له من أثر مباشر في تطوير الخدمات العامة، تحديث الإجراءات، ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية.حيث يسهم ذلك في تحسين جودة حياة المواطنين، وتيسير وصولهم إلى الخدمات بشكل أكثر عدالة وفعالية.

علاوةً على ذلك، يُساهم التحول الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية من خلال أتمتة العمليات وتبسيط الإجراءات، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة. كما يُعزز مستوى النزاهة والشفافية عبر تحسين إمكانية تتبّع العمليات، وتمكين الرقابة الفعّالة، وضمان إتاحة المعلومات للجهات المعنية والجمهور.

إن تطوير حلول حكومية رقمية تعتمد على البيانات والتقنيات الحديثة لا يقتصر فقط على تحسين الأداء المؤسسي التي تبنى عليها القدرات التنافسية للفرد والمؤسسة، بل يشكّل عنصراً أساسياً في تحقيق أجندة التنمية المستدامة، ودفع عجلة الابتكار، وترسيخ أساس اقتصادي رقمي قوي يقوم على مبادئ الكفاءة، الشفافية، والمساءلة. لذلك لزاماً لتحقيق بنية تحتية رقمية وتعزيز الابتكار التكنولوجي تهيئة الأرضية القانونية من أطر تنظيمية وبيئة تشريعية مرنة والتي تشكل قاعدة اساسية لتحقيق اقتصاد رقمي مستدام قادر على تجاوز العقبات الجيوسياسية، وخاصة الوضع الفلسطيني وما يحوطه من دول الجوار. ونجاح هذا التحول يعتمد على تكامل الجهود و الشراكات المجتمعية المحلية والدولية بما يشمل الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وما يندرج معها على الصعيد الدولي لضمان استثمار التكنولوجيا في خلق بيئة

اقتصادية أكثر استقلالية ومرونة. حيث تشير المعلومات إلى أنه بحلول عام 2030 سيكون 50% من الاقتصاد رقمياً وهذا يتطلّب العمل على تنفيذ البنية التحتية الرقمية اللازمة لتوفير سرعة في نقل البيانات ومواكبة التطورات في استخدام التكنولوجيا.

**وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الحكومة برؤية مستقبلية طموحة، تضع التحول الرقمي في صميم التنمية الاقتصادية، وتعزز قدرة فلسطين على بناء اقتصاد رقمي تنافسي في المنطقة، بما يضمن استدامة النمو والازدهار للأجيال القادمة.**

## تمهيد ومقدمة

تتولى وزارة الإتصالات و الاقتصاد الرقمي مهمة رئيسيّة و هامة من خلال دورها كمشغل و منظم للقطاع البريدي ومنظم لقطاع تكنولوجيا المعلومات الى جانب دورها الهام في التخطيط و رسم السياسات بما فيه من تطويرٍ للقطاع في دولة فلسطين، وفيما يتعلق بالشق التنظيمي فوفقاً لصلاحيات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي بموجب القرار بقانون رقم (37) لسنة 2021م بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعديلاته، والقانون رقم (3) لسنة 1996م بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن الوزارة ملتزمة بإعداد السياسات العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك سياسة شمولية الخدمة وتطويرها، بالإضافة الى السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتحفيز الاستثمار وريادة الأعمال الرقمية، وضمان بيئة تنافسية عادلة وخدمات عالية الجودة، والعمل على إزالة العوائق امام قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تعمل على تطوير البنية التحتية الرقمية لدعم كافة القطاعات، وتعزيز التحول الرقمي في الحكومة والأعمال والمجتمع لتحقيق الشمول الرقمي. ولا يقتصر ذلك على الاطار المحلي وانما وفق الصلاحيات فالوزارة تتولى تعزيز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي مع متابعتها للتنفيذ والالتزام بموجب الاتفاقات الدولية التي ترتبط بها بكل ماله علاقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

وتولي الوزارة أهمية خاصة لدعم توظيف التقنيات الناشئة، وفي مقدّمتها الذكاء الاصطناعي، لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والاقتصادية، وتحسين جودة الحياة، والمساهمة في تقليل التكاليف التشغيلية ورفع مستوى النزاهة والشفافية من خلال الأتمتة الذكية وتحليل البيانات. كما تُعنى الوزارة بضمان الأمن السيبراني وتعزيز الثقة الرقمية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير الأنظمة، ومنح التراخيص، وضمان جودة الخدمات لخلق تنافسية عادلة و الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة للمواطن الفلسطيني لضمان الجودة و الأسعار المناسبة مع تعزيز الشراكة والتكامليّة في تقديمها من خلال الشراكات الوطنيّة و الدوليّة المقدمة بما يواكب التطور السريع التقني والتكنولوجي في ظل بيئة رقمية متقدمة.

كما تلتزم الوزارة بإدارة وتطوير مركز البيانات الوطني لدعم التخزين السحابي، والحوسبة الآمنة، وتوفير البيئة التقنية المناسبة لتطوير ونشر حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في بناء اقتصاد رقمي تنافسي ومبتكر مع العمل على تطوير القطاع الخدماتي البريدي بما يشمل البنيّة التحتيّة من الناحية المكانيّة و التقنيّة– الشبكة، والأطر القانونيّة و الحضور الدولي و العربي، والبنى المادية المحفزة للاستثمار لتسهيل الوصول للخدمات الرقمية والمالية بما فيه مما تم ذكره سابقاً من اسهام في بناء اقتصاد رقمي وطني تنافسي.

تأتي هذه الاستراتيجية كجزء من برنامج الحكومة الذي يركز على تعزيز الاستقرار المالي، ودعم التعافي الاقتصادي، وتحقيق الإصلاح المؤسسي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات العامة وضمان الأمن والأمان وتوحيد وإعادة هيكلة المؤسسات بين شطري الوطن، لضمان تعزيز الصمود في القدس المحتلة والأغوار والمناطق المهمشة، ووضع الخطط والبرامج لإعادة ربط المدينة بالكلّ الفلسطيني.

كما تأتي الاستراتيجية في إطار البرنامج الوطني للتنمية والتطوير (المرحلة الأولى – 2025 – 2026) الذي يشكّل الإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي خلال هذه المرحلة، بقيادة مجلس الوزراء الفلسطيني، ويركز على تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة ورفع كفاءة المؤسسات الحكومية. وانطلاقًا من هذا التوجه الوطني، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز بيئة الاستثمار الرقمي، ودعم ريادة الأعمال الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتطوير الاتصالات والخدمات البريدية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات الحكومية لضمان تقديم خدمات أكثر كفاءة وسهولة، وتهيئة البيئة الرقمية الداعمة للتحول الرقمي في القطاعات المختلفة، مما يشمل تطوير المهارات الرقمية وتحفيز الابتكار التكنولوجي وتعزيز الاستخدام الفعّال للبيانات والبنية التحتية الرقمية.

لقد سلطت جائحة كورونا (كوفيد–19) الضوء على أهمية التكنولوجيا والتحول الرقمي في استمرارية الأعمال والخدمات العامة، حيث أدت الظروف الاستثنائية إلى رقمنة العديد من العمليات والخدمات، بالاضافة إلى التطور الذي حدث على القطاع بالسنوات الاخيرة وخاصة ظهور التجارة الالكترونية وانتشار خدمة الدفع الرقمية مما [1]أثبت ضرورة التحول الرقمي لضمان مرونة الاقتصاد والمجتمع. في هذا السياق، أصبحت الحاجة إلى تبني استراتيجيات رقمية أكثر إلحاحًا لتعزيز الخدمات الإلكترونية وضمان استدامة الأعمال وزيادة الفرص الاقتصادية وتحقيق التحول الرقمي في القطاعات المختلفة.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي يفرض قيوداً تعيق تطوير البنية التحتية الرقمية في فلسطين، والعدوان المستمر يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد بشكل عام، مما يزيد من التحديات التنموية ويحد من الفرص الاستثمارية ويشكل تحديات كبيرة أمام النمو الاقتصادي والرقمي.

وقد فاقمت الحرب الأخيرة على قطاع غزة هذه التحديات، حيث أدّت إلى تدمير واسع في البنية التحتية الرقمية، وانقطاع خدمات الاتصالات والإنترنت، وتعطيل عمل الشركات التكنولوجية ومزودي خدمات الاتصالات والنطاق العريض التي كانت تسهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني وصادرات الخدمات الرقمية. كما أثّرت الحرب على سلاسل التوريد، وعطّلت تدفق الاستثمارات، وأضعفت قدرة السوق الفلسطينية على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وهذا يتطلب جهوداً مضاعفة لتعزيز التعافي الرقمي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب.

[1] بيانات مسح تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في فلسطين للعام 2019 الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وبيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد التي اشارت الى أن نسبة المتسوقين على الانترنت بلغت 8% من مستخدمي الانترنت في العام 2017 ل 4% من اجمالي السكان لعمر 15 سنة فأكثر.

ومع ذلك، فإن تعزيز الاقتصاد الرقمي يمثل جسر العبور إلى اقتصاد فلسطيني قوي ومتين قادر على تحقيق الصمود والانفكاك الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والدخول إلى الأسواق الدولية دون قيود من خلال تعزيز التحول الرقمي، ويمكن لفلسطين تخطي التحديات الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال، وخلق فرص جديدة تضمن استدامة الاقتصاد الرقمي كأداة للنمو الاقتصادي المستدام والتطور التكنولوجي والشمول الرقمي.

تسهم الاستراتيجية في تحقيق أهداف الركائز الوطنية الرئيسية الخاصة لأولويات البرنامج الوطني للتنمية والتطوير (المرحلة الأولى)، كتحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتطوير البنية التحتية الرقمية وتحفيز الابتكار وتعزيز الحوكمة والسياسات الرقمية وتحقيق الاستدامة المالية وتحفيز التحول الرقمي في القطاعات الحيوية. كما تهدف إلى دعم عملية التعافي الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات العالمية والمحلية، بما في ذلك التحولات والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي على البنية التحتية الرقمية والتنمية الاقتصادية في فلسطين.

كما تتماشى هذه الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، إلى جانب التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لضمان تكامل الجهود وتطوير البنية الرقمية لتحقيق التحول الرقمي والابتكار، مما يسهم في بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستدام، قادر على النمو والتكيف مع التطورات العالمية.

ترتكز هذه الاستراتيجية على تكامل الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالتعاون مع المؤسسات الدولية الشريكة، لضمان تحقيق أهدافها على أرض الواقع. وتهدف إلى تطوير البنية الرقمية وتعزيز قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تحقيق شمولية الخدمة والوصول العادل مع ضمان خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمهمشة و الخدمات البريدية وتنمية المهارات الرقمية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتمكين الأفراد والشركات، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية. فمن خلال الابتكار والتحول الرقمي، ستوفر الاستراتيجية بيئة مرنة قادرة على التكيف مع التحديات، وتسهم في بناء مستقبل رقمي مستدام لفلسطين.

### منهجية إعداد الاستراتيجية

تم إعداد استراتيجية وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي (2025 – 2027) وفق منهجية متكاملة تستند إلى تحليل معمّق للواقع الحالي، ومراجعة الاستراتيجيات السابقة لتقييم مدى تحقيق الأهداف والتحديات التي واجهتها. يأتي ذلك في ظل التحول من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، مما يعكس توجّهًا أوسع نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي كعنصر أساسي في الاصلاح المؤسسي والتنمية الوطنية.

وتم الاستناد إلى منهجية التخطيط الاستراتيجي المعتمدة في فلسطين لضمان توافق الاستراتيجية مع السياسات الوطنية، والاستفادة من الأولويات المدرجة في برنامج الحكومة 19 والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير "المرحلة الاولى" (2025 – 2026). وقد تم تبني نهجاً يعتمد على جمع وتحليل البيانات وحصر مؤشرات الأداء وتقييم التحديات ودراسة التجارب الدولية وإشراك أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات لضمان مواءمة الاستراتيجية مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات المستهدفة. كما تم التركيز على توفير استجابة مرنة وديناميكية تدعم التحول الرقمي وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الرقمي الفلسطيني وقطاعي الاتصالات والبريد.

**الخطوات المتبعة في إعداد الاستراتيجية:**

- **الاستناد إلى الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة** لضمان اتساقها مع الرؤية الوطنية، بما في ذلك مسودة استراتيجية الاقتصاد الرقمي (2024 – 2029) وخارطة الطريق للتحول الرقمي (2024–2029) واسترتيجية الوزارة (2021–2023) مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات عبر القطاعية كالشباب و النوع الاجتماعي و البيئة والنزاهة .

- **مواءمة الأولويات الوطنية** عبر مراجعة برنامج الحكومة 19 والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير (2025 – 2026) لضمان انسجام الأهداف مع التوجهات الاستراتيجية العامة.

- **الالتزام بمنهجية التخطيط الاستراتيجي في دولة فلسطين** وفق التوجيهات الصادرة عن مجلس الوزراء، لضمان تكامل الاستراتيجية مع الرؤية الوطنية الشاملة.

- **إشراك الجهات الفاعلة** من خلال العمل المشترك مع الإدارات والوحدات داخل الوزارة، بقيادة ومراجعة واعتماد إدارة التخطيط والسياسات، وإشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المحلي والدولي ومؤسسات الحكومة لضمان مواءمة الاستراتيجية مع الاحتياجات الفعلية.

- **تحليل البيانات والمعلومات** عبر دراسة التقارير والخطط الوطنية، وتقييم الوضع الحالي والتحديات والفرص المتاحة، اضافة الى مراجعة تقارير الأداء السنوية للوزارة، وتحليل مدى تحقيق الأهداف السابقة.

- **مراجعة السياسات والتشريعات** لضمان تكامل الإطار القانوني مع توجهات الاستراتيجية، حيث تم تحليل القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، وتحديد الفجوات التشريعية التي قد تعيق التنفيذ. كما تم العمل على ملائمة السياسات العامة والسياسات التخصصيّة و المبادرات، بالتقاطعات المرتبطة بها، والعمل على تضمين الأدوات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة ودمجها في الخطط المستقبلية للعام 2024- 2029، بشكل يمكّن من السيادة والمنفعة والصـــمود للتجمعـات والمـــدن الفلسـطينية وبخاصة المستهدفة منها في برنامج الحكومة، يذكر منها السياسات التخصصية كسياسة المحتوى الفلسطيني الرقمي لتطوير أجندة فلسطين الرقمية 2023-2030، ووثيقة السياسات للوظيفة العمومية 2022 كنموذج للسياسات العامة.

- **تحليل الوضع الراهن** من خلال مراجعة وتحليل التقارير الدولية والمؤشرات العالمية مثل تقرير البنك الدولي الخاص بالتقدم والاتجاهات الرقمية لعام 2023، وتقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية الرقمية، بالإضافة إلى دراسات مقارنة للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتكييف أفضل الممارسات بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.

## القسم الثاني "التحليل والتقييم"

### الوضع الراهن في قطاع الاتصالات

**أولاً: البنية التحتية الرقمية والاتصال**

- **نسبة انتشار الإنترنت:**

وبحسب بيانات العام 2023 واستنادا الى المسح الأسري الذي يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن حوالي 93% من الأسر الفلسطينية يتوفر لديها اتصال بالإنترنت (94% في الضفة الغربية، 92.6 في قطاع غزة) ، بالإضافة الى ذلك فقد بلغت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الانترنت في فلسطين 86.6 (91.1 في الضفة الغربية، 79.8 في قطاع غزة).

- **انتشار الهاتف المحمول:**

سجل في عام 2024 ما مجموعه 4.2 مليون اشتراك نشط في خدمات الهاتف المحمول، أي ما يعادل 77.7% من عدد السكان. وفي العام 2023 أظهرت البيانات أن 81 % من الأفراد(10 سنوات فأكثر) يمتلكون هاتف خلوي نقال (87% في الضفة الغربية، 70% في قطاع غزة)، بينما وصلت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذي يمتلكون هاتفا ذكيا إلى 74.3%[2]

- **معدل اشتراك الإنترنت الثابت**

يُعد الاشتراك في خدمات الإنترنت الثابت منخفضًا، حيث يُقدّر بنحو 7 إلى 8 اشتراكات لكل 100 نسمة. وفي العام 2024 بلغ عدد مشتركي الإنترنت بتقنية DSL حوالي 168,778 مشتركا بانخفاض بلغت نسبته 38.6% عن العام 2023 وهذا الانخفاض يفسره انتقال المشتركين من خدمة الـ DSL الى خدمة الإنترنت عبر تقنية الألياف الضوئية FTTH والتي بلغ عدد مشتركيها نهاية العام 2024 ما يقارب 255,374 مشتركا بزيادة بلغت نسبتها 75% عن العام 2023.[3]

أما فيما يتعلق بالنطاق العريض المحمول، فلا يزال محدودًا نتيجة التأخر في إدخال التقنيات الحديثة؛ إذ أن الضفة الغربية تعمل بتقنية الجيل الثالث منذ 2018 حيث بلغ عدد مشتركي النطاق العريض المتنقل (3G) 1,074,111 مشتركا نهاية العام 2024 بينما لايزال قطاع غزة يعمل على تقنية الجيل الثاني.

---

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيان الصحفي المشترك بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 17 أيار/مايو 2023 . (https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4511)

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيان الصحفي المشترك بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 17 أيار/مايو 2023 .
(https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_WICTDay2023E.pdf)

- **تغطية الجيل الرابع:(4G)**

حتى عام 2025، لم يتم تشغيل أي شبكة للجيل الرابع في فلسطين، ولا توجد أي تغطية محلية بهذه التقنية. وعلى الرغم من موافقة الجانب الإسرائيلي في منتصف عام 2022 على تخصيص الترددات المطلوبة لتشغيل الخدمة، إلا أن هناك تعنتًا مستمرًا حتى اليوم حال دون تنفيذها على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، لا يزال المواطنون في الضفة الغربية يعتمدون على شبكة الجيل الثالث، بينما يقتصر سكان قطاع غزة على شبكة الجيل الثاني، مما يعمّق الفجوة الرقمية القائمة. ومن المخطط، وبعد مفاوضات جادة وحثيثة، أن يتم إطلاق خدمات الجيل الرابع خلال العام 2026، وذلك في حال التزام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ ما تم التوافق عليه.

- **تغطية الألياف الضوئية:**

بدأ نشر خدمات الألياف الضوئية (FTTH) فعليًا في عام 2022، وبلغ عدد المشتركين حوالي 52 ألفًا مع نهاية العام، بينما أصبح في نهاية العام 2024 ما يقارب 258,269 مشتركا بزيادة بلغت نسبتها 400% ، وقد ساهم التوسع في الألياف في تسريع الانتقال من شبكات الخط النحاس(DSL) ، ما أدى إلى انخفاض تدريجي في اشتراكاتADSL . حيث إن هذا الانتقال يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ويسرع من عملية التحول الرقمي مع الاشارة إلى أنَّ التوسعة مرتبطة بشكل أو بآخر باستقرار الوضع في المنطقة بما فيه الانعكاس على سلامة البنية التحتية.

- **متوسط سرعة الإنترنت:**

تحسنت سرعة الإنترنت الثابت بشكل واضح، حيث ارتفع متوسط سرعة التنزيل من 13 ميغابيت/ثانية في عام 2021 إلى 26 ميغابيت/ثانية في 2022، ثم إلى حوالي 67 ميغابيت/ثانية في أوائل عام 2025. وقد أدى ذلك إلى تحسّن ترتيب فلسطين في المؤشر العالمي لسرعة الإنترنت الثابت (Ookla) من المرتبة 130 إلى المرتبة 92. في المقابل، لا تزال سرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول متدنية جدًا بسبب الاعتماد على شبكات الجيل الثالث في الضفة الغربية و خدمات الجيل الثاني في قطاع غزة، حيث لم تتجاوز سرعة التنزيل 7.7 ميغابت/ثانية في عام 2021، وهي من أبطأ المعدلات عالميًا، مقارنة بمتوسط 25 ميغابت/ثانية في الأردن.[4]

- **تكلفة الوصول إلى الإنترنت:**

تُعد تكلفة البيانات المحمولة مقبولة نسبيًا مقارنة بمعدل دخل الفرد، حيث تُقدر تكلفة 1 غيغابايت من البيانات بحوالي 1.8% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهي أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (~3%). ومع ذلك، فإن انخفاض مستويات الدخل في فلسطين يجعل من هذه التكلفة عبئاً نسبياً على شرائح واسعة من السكان[5].

[4] بيانات مؤشر speedtest Global Index، Ookla، (https://www.datapandas.org/ranking/internet-speed-by-country)

[5] تقرير البنك الدولي (2021) *Palestinian Digital Economy Assessment*، (https://documents1.worldbank.org/curated/en/472671640152521943/pdf/Palestinian-Digital-Economy-Assessment.pdf)

- **تأثير الحرب على قطاع الاتصالات:**

لقد أصيب قطاع الاتصالات في غزة بالشلل منذ نهاية العام 2023. فقد قدرت قيمة الأضرار المباشرة بأكثر من 164.5 مليون دولار أمريكي مع تدمير 74% من أصول الاتصالات بالكامل، بما في ذلك تدمير 580 برجاً خلوياً، والمرافق الأساسية، وانقطاع 75% من شبكة الألياف الضوئية. كما وتضررت 16% من الاصول جزئياً، و10% فقط بأضرار طفيفة. كما تم تفكيك البنية التحتية للهاتف المحمول بالكامل تقريباً. ودُمرت المستودعات والمرافق، وتعرض العمود الفقري للألياف الضوئية لأضرار جسيمة. وقد أدى الضرر إلى قطع قنوات حيوية للاستجابة للطوارئ وتنسيق الرعاية الصحية والتواصل الاجتماعي، وتُقدّر الخسائر الاقتصادية المتوقعة لقطاع الاتصالات خلال السنوات الخمس القادمة بنحو 736 مليون دولار نتيجة لتوقف الخدمات، وارتفاع تكاليف التشغيل، وفقدان الإيرادات، وتقديم خدمات مجانية جزئيًا للسكان.

لقد تسبب الدمار الذي أصاب شبكات توزيع الكهرباء إلى وصول مستويات مخزون الوقود لدى شركات الاتصالات مرحلة الخطر الشديد، صاحب ذلك انخفاض منسوب الوقود بشكل متكرر ليصل الى مستوى النفاذ التام والتوقف الكامل لخدمات الاتصالات، إلى جانب أيضاً عدم قدرة الشركات على الوصول الى مخازن الوقود لديها، والتي أصبحت ودون سابق انذار ضمن المناطق التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال كمناطق عسكرية يمنع التحرك داخلها (وتحديداً مدينة رفح، وشمال مدينة غزة). وبالرغم من الجهود الاستثنائية التي تبذلها شركات التشغيل الفلسطينية – مثل استخدام وقود الطهي بديلاً عن الديزل، أو تسيير محطات متنقلة بالقرب من المخيمات والمراكز الطبية – إلا أن الواقع الميداني مازال يفرض صعوبات هائلة؛ ويعود الأمر إلى العديد من الأسباب من اهمها: القيود المستمرة على إدخال الوقود إلى قطاع غزة ومنع إدخال قطع الغيار ، ومخاطر التنقل الميداني لفرق الصيانة، والقطع المتكرر لمسارات وصلات الربط بالإنترنت إلى جانب انقطاع كامل للخدمة في أجزاء واسعة من شمال ووسط القطاع. إضافة الى ما سبق الأهم هو فَقْد أكثر من (150) موظفاً من الطواقم الفنية حياتهم أثناء تنفيذ مهام الصيانة في قطاع غزة منذ بدء العدوان على قطاع غزة.

وفي المقابل الضفة الغربية، وعلى الرغم من غياب الدمار المادي المباشر، إلا أن آثار آثار الحرب على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تشير معطياتها إلى خسائر اقتصادية تقدر ب بنحو 215.4 مليون دولار نتيجة تراجع الإيرادات وتجميد خطط التوسعة والتطوير. إذ، لا تزال الضفة محرومة من إطلاق تقنيات الجيل الرابع والخامس بالرغم من مضي حوالي ثلاثة اعوام على توقيع اتفاق مبدئي مع الجانب الإسرائيلي بذلك الخصوص. في الطرف المقابل وبدعم مباشر وبحوافز من الحكومة الإسرائيلية، تنتشر شبكات الهاتف المحمول الإسرائيلية من الجيل الرابع والخامس داخل المستوطنات في الضفة الغربية وتقدم خدماتها داخل المدن والقرى الفلسطينية، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن وحتى لقواعد أي منافسة عادلة، وهو ما يشكّل تهديداً للسيادة الرقمية الفلسطينية، ويضعف نمو الاقتصاد الفلسطيني، وفرص تطوير قطاع الاتصالات نحو اقتصاد رقمي فاعل وقوي.

- **تحديات خارجية تؤثر على تطوير قطاع الاتصالات الفلسطيني:**

يواجه قطاع الاتصالات الفلسطيني تحديات كبيرة بفعل القيود السياسية والتقنية المفروضة من الجانب الإسرائيلي، والتي تعيق التطور الطبيعي للقطاع وتحد من قدرته التنافسية. أبرز هذه التحديات تشمل التحكم الإسرائيلي بالطيف الترددي

بما يخالف المبادئ الدولية المتعلقة بالحق في النفاذ المتكافئ للطيف، كما أن من بين التحديات التي شملت في العديد من التقارير الدولية والمحافل الدولية استمرار هيمنة الشركات الإسرائيلية غير القانونية في تقديم خدمات الاتصالات داخل الأراضي الفلسطينية، يضاف إلى ذلك منع بناء الشبكات في المناطق المصنفة "ج". ولعلّه تحدي كبير بما يواجهه القطاع في تبعيته للجانب الإسرائيلي والتي كرسها اتفاق أوسلو كونها تفرض قيوداً على تطوير القطاع التكنولوجي دون القدرة على الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني الشامل– الكلي.

وما يزال التحكم الإسرائيلي في المنافذ الدولية للاتصالات قائماً، حيث تُجبر الشركات الفلسطينية على تمرير البيانات الدولية عبر بوابات إسرائيلية، مما يمس بسيادة قطاع الاتصالات. كذلك، تواجه الشركات صعوبات كبيرة في إدخال المعدات والتقنيات الحديثة، نتيجة عراقيل لوجستية وأمنية متعمدة، ما يحد من قدرة الشبكات الفلسطينية على التوسع والتحديث.

**ثانياً: الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية**

- **عدد الشركات:**

في عام 2022، بلغ عدد الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل شركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت والبريد، حوالي 1,500 شركة، توظف ما يقارب 13,500 متخصص. كما شهدت منظومة الشركات الناشئة نموًا ملحوظًا؛ إذ تم إطلاق أكثر من 300 شركة تكنولوجية ناشئة منذ عام 2010، منها نحو 200 شركة ناشطة تتلقى دعمًا من حاضنات أعمال محلية (تتركز غالبيتها في رام الله). تشمل القطاعات الأساسية: التجارة الإلكترونية (23%)، تكنولوجيا التعليم (14%)، التكنولوجيا الصحية (12%)، والتكنولوجيا المالية[6](11%) .

- **استخدام الأدوات الرقمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة:**

اعتماد أدوات تكنولوجيا المعلومات الأساسية لا يزال متوسطًا، حيث تستخدم حوالي 61% من الشركات الإنترنت في أنشطتها، بينما ما نسبته 41% يستخدم فقط الحواسيب في العمل اليومي (بحسب بيانات 2021). أما استخدام الأدوات الرقمية المتقدمة فلا يزال ضعيفًا، إذ يستخدم 14.4% فقط من الشركات وسائل الدفع الرقمي (17.1% في الضفة الغربية، 9% في غزة). كما أن استخدام خدمات الحوسبة السحابية، أو أنظمة تخطيط الموارد(ERP) ، أو إدارة علاقات العملاء (CRM) لا يزال محدودًا جدًا. وتشير البيانات إلى اعتماد معظم الشركات على العمليات اليدوية، حيث يستخدم حوالي 50% شبكات التواصل الاجتماعي، لكن نسبة ضئيلة فقط تستخدم برمجيات مؤسسية متقدمة[7].

- **تبنّي التجارة الإلكترونية (على مستوى الشركات):**

[6] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيتا، وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، DAI، 7 ايلول 2022
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/19971/13500

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيان الصحفي المشترك بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 17 أيار/مايو 2023 . (https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4511)

نشاط التجارة الإلكترونية الرسمية لا يزال محدودًا للغاية؛ إذ أن 1.5% فقط من الشركات تبيع منتجاتها أو خدماتها عبر مواقع إلكترونية أو تطبيقات خاصة بها، بينما تستخدم 0.1% منصات تسويق إلكتروني تابعة لأطراف ثالثة. أي أن نحو 1.6% فقط من الشركات قامت بمبيعات عبر الإنترنت حتى عام 2021. في المقابل، يعتمد العديد من الشركات على استقبال الطلبات بشكل غير رسمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تتلقى 50% من الشركات الطلبات عبر منصات مثل فيسبوك وإنستغرام، وتُنفذ ما نسبته 95–100% من هذه المعاملات عبر الدفع النقدي عند التسليم، ما يدل على أن التجارة الإلكترونية وانظمة الدفع الالكتروني لا تزال في مراحلها الاولية.[8]

- **المعاملات الرقمية:**

تشهد خدمات الدفع الإلكتروني نمواً متسارعاً انطلاقاً من قاعدة منخفضة، ووفقًا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، بلغ عدد المحافظ الإلكترونية النشطة 363,347 محفظة في الربع الثالث من عام 2022، مقارنة بـ 172 ألف في العام السابق. وخلال الأشهر التسعة الأولى من 2022، تمّ تنفيذ نحو 1.5 مليون معاملة عبر المحافظ الإلكترونية بقيمة إجمالية بلغت 129.4 مليون دولار مقارنة بـ 397 ألف معاملة بقيمة 29.7 مليون دولار في 2021 (أي بزيادة تقارب أربعة أضعاف)، على الرغم من ذلك لا يستخدم المحافظ الإلكترونية سوى 3.3% من البالغين ويدفع 6.7% فقط فواتيرهم عبر الإنترنت. وما تزال معظم الطلبات عبر الإنترنت تُدفع نقداً عند التسليم وهو مايؤكد على أنَّ إستخدام بطاقات الائتمان لا يزال منخفضاً وعلى الرغم أنَّ البعض يرى استخدامها بديل رقمي استراتيجي في ظلِّ الأزمات السياسية الإقتصادية المتقلبة للعملة المستخدمة في فلسطين – الشيكل الإسرائيلي للتعامل بمرونة، الا انه يظل الدفع النقدي هو السائد (~74% من المعاملات في قطاع التجزئة)[9].

- **الصادرات الرقمية عبر الحدود:**

رغم التحديات، ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير، من أقل من 2 مليون دولار في عام 2017 إلى أكثر من 85 مليون دولار بحلول عام 2000 ما يمثل حوالي 15% من إجمالي صادرات الخدمات. تشمل هذه الصادرات تطوير البرمجيات وخدمات التعهيد وخدمات تكنولوجيا المعلومات المُقدمة لعملاء خارج فلسطين (غالبًا في الأسواق الإقليمية). وبحلول عام 2019، بلغ إجمالي صادرات الخدمات (كافة القطاعات) 769 مليون دولار، ويُقدر أن صادرات التكنولوجيا تجاوزت 100 مليون دولار. ويعتمد العديد من الشركات الفلسطينية على العقود الخارجية لتصدير "العمل الرقمي"، ما يعكس إمكانات كبيرة لهذا القطاع[10].

- **الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا:**

---

[8] **مسح قطاع الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2021**، تقرير النتائج الرئيسية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2632.pdf)

[9] البيان الاقتصادي الفلسطيني – العدد 199 (أبريل 2023). إعداد The Portland Trust :، استنادًا إلى بيانات وزارة المالية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (https://portlandtrust.org/wp-content/uploads/2023/04/Bulletin-199-April-English-A4.pdf)

[10] **"The Tech Ecosystem in Palestine"**- Report Anera -june 2022) https://www.anera.org/wp-content/uploads/2022/06/OTG-Tech-Ecosystem-Palestine-spreads.pdf.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي الفلسطيني لا يزال محدوداً للغاية؛ فالقيود الجيوسياسية بما فيها من محدودية حرية الحركة وعدم الإستقرار في المنطقة تُعيق تدفق الاستثمارات التكنولوجية الكبرى وبخاصة أنّه لا يوجد مكاتب لشركات تكنولوجيا عالمية في فلسطين، باستثناء شراكات تعهيد محدودة، ويأتي التمويل الخارجي أساساً عبر مشاريع ممولة من الجهات المانحة، مثل مشروع "تطوير الخدمات الرقمي في الضفة الغربية وغزة " (DWBG) بقيمة 20 مليون دولار بالاضافة لمشروع " التكنولوجيا من أجل الشباب والوظائف "(TechStart) بقيمة 30 مليون دولار. أما الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والذي يصب بشكل أو بآخر في الإقتصاد الرقمي الفلسطيني فهو شبه معدوم من حيث القيمة، ولا يتم الإبلاغ عنه بشكل منفصل في الإحصاءات الرسمية.[11]

- **تمويل الشركات الناشئة:**

يشكل غياب التمويل الاستثماري أحد أبرز التحديات التي تواجه نمو الشركات الناشئة. فمنذ عام 2022، لم تتمكن الشركات الناشئة الفلسطينية من جمع سوى حوالي 8.8 مليون دولار عبر 18 صفقة حتى نهاية عام 2024، وعلى سبيل المثال، تم إغلاق صندوق "ابتكار الثاني" بقيمة 25 مليون دولار في عام 2023 لدعم الشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، وهو من الصناديق القليلة الموجهة لفلسطين. ومع ذلك، لم يتجاوز عدد الشركات الفلسطينية التي حصلت على تمويل استثماري كبير تاريخيًا 70 شركة، بإجمالي يقارب 100 مليون دولار، وخلال عامي 2021 و2022، كانت الصفقات التمويلية الكبرى نادرة، مما يعني أن حوالي 10–15% فقط من الشركات الناشئة تمكنت من الحصول على استثمار خارجي، هذا النقص في التمويل يشكّل عائقًا أمام التوسع، حيث تبقى العديد من الشركات الصغيرة في مرحلة التأسيس دون القدرة على الانتقال إلى مراحل النمو التالية[12].

**ثالثاً: الابتكار وتطوير رأس المال البشري**

- **خريجو تكنولوجيا المعلومات سنوياً:**

يتخرج سنويًا في فلسطين أكثر من 2,500 طالب وطالبة في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر من 13 جامعة محلية، إلى جانب مئات الخريجين من الكليات التقنية وبرامج التدريب المكثف (مثل معسكرات البرمجة)، ويشكّل هؤلاء الخريجون مصدراً متزايداً للمطورين والمهندسين والمتخصصين في مجالات التكنولوجيا. وتشهد مشاركة النساء في هذا القطاع نمواً ملموساً، حيث تُشكّل النساء نحو 27% من القوى العاملة التقنية، كما

[11] Worldbank document- *Palestinian Digital Economy Assessment* (2021), https://documents1.worldbank.org/curated/en/472671640152521943/pdf/Palestinian-Digital-Economy-Assessment.pdf .

[12] Arabian Gulf Business Insight AGBI2024 ,https://www.agbi.com/analysis/banking-finance/2024/11/funding-increase-to-support-palestinian-startups.

يُمثّلن نسبة كبيرة من طلبة تكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك، لا يتمكن جميع الخريجين من إيجاد فرص عمل في السوق المحلي، ما يدفع بعضهم إلى العمل عن بُعد أو الالتحاق بوظائف تعهيد خارجي(outsourcing).[13]

- **القوى العاملة في الاقتصاد الرقمي:**

رغم النمو في التعليم التقني، لا تزال مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التشغيل محدودة. ففي نهاية عام 2024، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة لحاملي الدبلوم وما فوق في الضفة الغربية 79.5%، مع نسبة بطالة بلغت 23.6%، ويُقدّر عدد العاملين مباشرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما يشمل الاتصالات وخدمات البرمجيات) بحوالي 10,000 فرد، أي ما نسبته 1–2% من إجمالي القوى العاملة، بينما قد تصل نسبة العاملين في الاقتصاد الرقمي الأوسع (الوظائف التقنية ضمن قطاعات أخرى) إلى 2–3%، إلا أنها ما زالت بعيدة عن أن تشكّل كتلة رئيسية في سوق العمل، (للمقارنة، تبلغ نسبة التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات في العديد من الدول المتقدمة 3–5%)[14].

- **الإنفاق على البحث والتطوير(R&D) :**

يعاني واقع البحث والتطوير في فلسطين من ضعف كبير وهو بواقعه الحالي غير قادر على أن يكون رافعة لتضاعف القدرة التنافسية للصناعة التكنولوجية الرقمية في فلسطين، و يُعد الاستثمار في البحث والتطوير في فلسطين محدوداً جداً على الرغم من أنَّ التقدم التقني الحاصل في الدول المتقدمة جاء نتيجة الإنفاق المالي الكبير على أنشطة البحث العلمي و التطوير، فما هو ملاحظ في فلسطين أنَّ إجمالي الإنفاق على البحث العلمي يُقدّر بأقل من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي فيما لا تمثل الأبحاث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات سوى جزء بسيط من هذا الرقم.

كما أن التمويل الحكومي المباشر لأبحاث التكنولوجيا يكاد يكون معدوماً، وهو أمر قد ذكرناه سابقاً قد يكون مرتبط بالتمويل الخارجي– الدعم المالي، بينما في المقابل تركز معظم الشركات الخاصة على اطار عملها الفعلي كتقديم الخدمات وليس على الابتكار أو التطوير. ويُعتبر غياب بنية تحتية متقدمة (مثل الجيل الرابع) أحد العوامل التي أعاقت الابتكار التقني عالي المستوى، فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في عام 2008 حوالي 11 مليون دولار فقط، وتُظهر المقارنة مع دول الجوار حجم الفجوة؛ إذ تستثمر إسرائيل نحو 4% من ناتجها المحلي في هذا المجال، حيث أن هذا النقص في الاستثمار يحد من قدرة فلسطين على تطوير منتجات تكنولوجية مبتكرة وتسجيل براءات اختراع[15].وهو أمر قد يرتبط أيضاً بالغياب القوي للمؤسسات الداعمة للإستثمار في قطاع البحث والتطوير على وجه الخصوص والتي يشكل إنشاؤها ووجودها بحد ذاته أمرا مهما من أجل تمويل التنمية الإقتصاديّة مع ضعف الترابط والتعاون مابين المؤسسات البحثية والمراكز و الجامعات سواء الوطنية /الدولية والتي

---

[13](PITA) ، "فلسطين كمصدر للمواهب التقنية"، 2024، (https://www.pita.ps/en/Article/4127/Palestine-as-a-source-of-tech-talent)

14 مسح القوى العاملة – الربع الرابع 2024 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
(https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ42024E.pdf)

[15] تقرير **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)** لعام 2009، البحث والتطوير،
(https://www.pcbs.gov.ps/Portals%5C_PCBS%5CPressRelease/Research_Development_e.pdf)

بدأت فيها وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي بخطى للعمل على هذا التعاون والترابط البنّاء، ليكون أرضية رقمية وتكنولوجية للبحث والتطوير في فلسطين.

- **الحاضنات ومسرّعات الأعمال:**

رغم التحديات، تشهد فلسطين تشكّل منظومة دعم ناشئة لرواد الأعمال، فهناك أكثر من 30 جهة داعمة للشركات الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشمل نحو 8 حاضنات أعمال تقنية رئيسية وعدداً من مسرّعات الأعمال ومراكز الابتكار، ومن أبرز الأمثلة: الحاضنة الفلسطينيةPICTI ، Intersect، Flow Accelerator، Techno Park، وحاضنات جامعية مثل B–Hub (جامعة بيرزيت) و BBI(جامعة بيت لحم) و BCITE(جامعة القدس). كما تأسس المجلس الأعلى للابتكار والتميّز لتعزيز ريادة الأعمال في المجال التكنولوجي، وقد ساهمت هذه الجهات في دعم مئات الشركات الناشئة من خلال توفير مساحات العمل وبرامج النمو والإرشاد، وتنظيم الفعاليات التنافسية مثل الهاكاثونات، إلا أن التمويل اللاحق والدعم للتوسع لا يزالان محدودين، مما يمنع العديد من الشركات من تحقيق النمو الكبير أو الاستدامة.

- **اعتماد التكنولوجيا:**

يشهد اعتماد التكنولوجيا تقدماً تدريجياً في فلسطين، لكنه لا يزال متفاوتاً بين القطاعات. ففي حين تستخدم الشركات المتوسطة أدوات رقمية أساسية مثل البرمجيات المؤسسية والمواقع الإلكترونية، يبقى تبني التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة في مراحل مبكرة، ووفقاً لتقييم البنك الدولي لعام 2022، فإن أقل من 10% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تستخدم خدمات الحوسبة السحابية أو أدوات رقمية متقدمة. وقد أسهم غياب البنية التحتية الحكومية الرقمية مثل شبكات 4G، وارتفاع تكلفة خدمات الحوسبة في إبطاء عملية التبني، ومع ذلك، يزداد الاهتمام بهذه التقنيات، خاصة لدى الشركات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا المالية، الصحة الرقمية، التعليم الرقمي، والتجارة الإلكترونية، التي تعتمد على نماذج مدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي وبخاصة أنها تتأثر وترتبط بالمحيط الخارجي ولبعضها يوجد قنوات اتصال دولية. ولقد بدأت بعض الجامعات الفلسطينية بطرح مساقات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، كما تنظم بعض مراكز الابتكار ورشات تدريبية في مجالات تعلم الآلة والخدمات السحابية ، ولكن رغم هذه المبادرات، فإن الانتشار الواسع للتقنيات الناشئة لا يزال محدوداً بسبب ضعف التمويل ونقص الكفاءات وانخفاض الطلب في القطاعات التقليدية، وضمن اطار عمل حكومي لابدَّ من تعزيز تبني هذه التقنيات على مستوى المؤسسات من خلال خططها التفيذية واستراتيجياتها المستقبلية نحو الرقمنة، ذلك لأنّه يُعد ضرورة للنهوض بالإنتاجية وتحقيق التنافسية العالمية[16].

- **الملكية الفكرية وبراءات الاختراع:**

[16] *Palestinian Digital Economy Assessment* (2021), https://documents1.worldbank.org/curated/en/472671640152521943/pdf/Palestinian-Digital-Economy-Assessment.pdf)

لا تزال القدرات الابتكارية في فلسطين محدودة على صعيد الملكية الفكرية. إذ تُسجّل فلسطين عدداً قليلاً جداً من براءات الاختراع سنوياً، فعلى سبيل المثال وصل مجموع براءات الاختراع المسجلة رسمياً في وزارة الاقتصاد إلى 192 براءة اختراع في العام 2022 في مجالات متنوعة أحدها تكنولوجيا المعلومات ولم يُسجَّل سوى 9 براءات اختراع من مخترعين فلسطينيين في عام 2024. وعادةً ما تكون طلبات البراءات السنوية في خانة الآحاد؛ ويعود ذلك كما تطرقنا إليه سابقاً إلى محدودية نشاط البحث والتطوير وضعف تطبيق قوانين الملكية الفكرية ما يؤدي إلى إنتاج ضئيل في البراءات التكنولوجية. حيث تقوم بعض شركات البرمجيات بتسجيل حقوق النشر أو العلامات التجارية، لكن الابتكارات التقنية القابلة للتسجيل (مثل الإلكترونيات أو الأجهزة) نادرة، على الرغم من أنه تم اطلاق 12 خدمة الكترونية في مجال تسجيل حقوق الملكية الفكرية لتسهيل الاجراءات في العام 2021 بتعاون مشترك بين منظمة الويبو ووزارة الاقتصاد لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا ويوجد دائرة متخصصة للملكية الفكرية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني، إلا أن استخدامها لا يزال محدوداً فالإهتمام في تعزيز بيئة الإبداع و البحث العلمي وتوفير الدعم التقني و اللوجستي للمشاريع الواعدة يصطدم بالعقبات السياسية ونقص التمويل التي تحول دون تحقيق ذلك، بالمقارنة(يسجّل الأردن مئات البراءات سنوياً). وتُعد زيادة القدرات البحثية وتحفيز تسجيل البراءات من الأهداف المعلنة نحو " الابتكار من أجل مستقبل أفضل" وهو شعار دائم للملكيّة الفكرية و الشباب لمستقبل فلسطيني مستدام.

**رابعاً: التحول الرقمي في القطاع الحكومي**

- **توفر الخدمات الحكومية الإلكترونية:**

أحرزت الحكومة الفلسطينية تقدماً مهماً في مسار رقمنة الخدمات العامة، مع إطلاق وتشغيل منصة "حكومتي" كمنصة موحدة للخدمات الإلكترونية تحت إشراف وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وبنهاية عام 2024، أصبحت المنصة توفر 97 خدمة حكومية إلكترونية، بعدد مستخدمين نشطين بلغ 14,864 مستخدم، ما يشير إلى تنامٍ تدريجي في استخدام الخدمات الرقمية ولكن لم يصل بعد إلى المستويات المطلوبة.

ورغم وجود استراتيجية وطنية للتحول الرقمي منذ عام 2005، لا تزال عملية التحول بحاجة إلى تعميق وتوسيع لدمج التقنيات الحديثة و الرقمية في جميع المجالات، حيث أن جزءاً كبيراً من الخدمات لا يزال يتطلب الحضور الشخصي، لا سيما في المعاملات المرتبطة بالوثائق الرسمية والإقرارات الضريبية. وقد بيّنت مراجعة النضج الرقمي لعام 2020 أن فلسطين لا تزال بحاجة إلى تحسين موقعها مقارنة بالمعدلات الإقليمية في مؤشرات تقديم الخدمات عبر الإنترنت، كما لم تُدرج بعد في تقارير مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة والذي يقيس مدى تقدم الدول في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية (EGDI) من خلال الثلاث أبعاد الرئيسية للقياس متمثلة بتوافر الخدمات الحكومية الالكترونية و استخدام التكنولوجيا و البنية التحتية الرقمية، حيث يوعز عدم إدراج مؤشرات فلسطين في التقارير لعدم توفر البيانات بشكل منهجي.

رغم ذلك، يُشكل ما تم إنجازه قاعدة واعدة للبناء عليه في المرحلة المقبلة، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة الخدمات القابلة للإتمام الإلكتروني الكامل تقترب من 20%، وتشمل خدمات مثل الدفع الإلكتروني، الاستعلامات، وتجديد الرخص، مما يفتح المجال لتوسيع نطاق التحول الرقمي بشكل متسارع.

- **مؤشر رقمنة القطاع العام:**

في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عام 2017، والذي يشمل استخدام الحكومة للتكنولوجيا، جاءت فلسطين في المرتبة 123 من أصل 176 دولة عالميًا، وفي المرتبة 14 من بين 19 دولة عربية. وفي النسخة المحدّثة لعام 2024، احتلت فلسطين المرتبة 118 من أصل 170 دولة، ما يعكس ضعف تكامل الأدوات الرقمية في الإدارة العامة. وما تزال العمليات الحكومية تعتمد بدرجة كبيرة على المستندات الورقية، إلا أنَّ هناك بعض التقدم مثل إنشاء مركز بيانات حكومي مركزي لاستضافة بيانات ومواقع وبريد الحكومة الإلكتروني. يضاف أيضاً للتقديرات إلى أنَّ فلسطين تقع ضمن الفئة المتوسطة إلى المتدنية في مؤشر نضج التحول الرقمي الحكومي الصادر عن البنك الدولي لسنة 2020(GovTech Maturity Index) ، ما يدل على أن التحول الرقمي في القطاع العام لا يزال في مراحله الأولى. ولا تزال العوامل التمكينية الأساسية مثل التشغيل البيني والمدفوعات الرقمية والمنصات الشاملة (one-stop platforms) غير مكتملة أو مطبّقة جزئياً، مما يُقيّد تطور مؤشر رقمنة القطاع العام.

- **الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني:**

لا يوجد في فلسطين حتى الآن نظام هوية رقمية (Digital ID) معتمد أو مُفعل على المستوى الوطني. وعلى الرغم من إقرار تشريع خاص بالتوقيع الإلكتروني في عام 2024، إلا أن التنفيذ لا يزال في مرحلة التقييم، ولم تبدأ عملية التطبيق الفعلي.

وحتى الآن لاتزال جميع المعاملات الحكومية تعتمد على بطاقات الهوية الورقية والتوقيع اليدوي، ويجري حالياً بحث إطلاق مشروع تجريبي للهوية الرقمية. كما بدأت بعض الجهات في القطاع الخاص بتطبيق أدوات تحقق إلكتروني محدودة، مثل التحقق البيومتري في بعض المصارف.(e-KYC) ومع ذلك، فإن الاعتماد الفعلي على أدوات الهوية الرقمية غير موجود حتى الآن، ولا يمكن للمواطنين المصادقة على هويتهم رقمياً للوصول إلى الخدمات الحكومية. ويُعد غياب الهوية الرقمية من الفجوات الأساسية التي تعيق تفعيل الخدمات الحكومية الإلكترونية والعقود الرقمية.

**خامساً: الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الرقمي**

- **إجمالي الاستثمار:**

يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الرقمي الفلسطيني بشكل رئيسي على شركات الاتصالات المحلية وبرامج الدعم الدولي، أكثر من اعتماده على رؤوس الأموال الخاصة الكبرى. ويتراوح حجم الاستثمار السنوي في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل البنية التحتية للاتصالات ومشاريع التحول الرقمي) في حدود عشرات ملايين الدولارات.

على سبيل المثال، تستثمر مجموعة الاتصالات الفلسطينية (Paltel Group) سنوياً في توسيع الشبكة، بما يشمل خدمات الألياف الضوئية والجيل الثالث، وقد بلغ متوسط إنفاقها الرأسمالي في السنوات الأخيرة نحو 40 مليون دولار سنوياً.

كما ساهمت برامج الجهات المانحة، مثل البنك الدولي وUSAID والاتحاد الأوروبي، في تمويل مبادرات رقمية، من بينها استثمارات تجاوزت 80 مليون دولار من البنك الدولي في مشاريع الاقتصاد الرقمي في فلسطين. ورغم ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا لا يزال محدوداً جداً، حيث يقل غالباً عن 5 ملايين دولار سنوياً، نتيجة ضعف الإقبال من الشركات التكنولوجية الدولية على الاستثمار في فلسطين بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

بشكل عام، يبقى حجم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي الفلسطيني (سواء العام أو الخاص، المحلي أو الأجنبي) منخفضاً. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا السياق ارتفاع مخصصات دولة فلسطين لقطاع تكنولوجيا المعلومات ضمن موازناتها لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يشمل الشبكات و أنظمة التخزين، إلى جانب المشاريع المدعومة من الجهات المانحة لتحويل الخدمات الحكومية إلى منصات رقميّة آمنة وفعالة، لكن تحقيق نقلة نوعية في القطاع الرقمي يتطلب مضاعفة حجم الاستثمار بشكل كبير.

- **التمويل الاستثماري ورؤوس الأموال المخاطرة:**

تشهد بيئة الشركات الناشئة في فلسطين ضعفاً واضحاً في توفر التمويل الاستثماري ورأس المال المغامر. منذ عام 2010، جمعت الشركات الناشئة الفلسطينية مجتمعة ما يقارب 100 مليون دولار فقط، بينما جمعت الشركات الناشئة في الأردن المجاور أكثر من 50 مليون دولار في عام واحد (2022) فقط، خاصة و أنَّ إجمالي التمويل الذي حصلت عليه الشركات الناشئة من صناديق استثمارية أو مستثمرين أفراد (Angels) لم يتجاوز حاجز 10 ملايين دولار[17].

يُعد صندوق ابتكار (Ibtikar) الصندوق الاستثماري الوحيد النشط في فلسطين الذي يدعم الشركات الفلسطينية ذات الإمكانات العالية في تلبية الاحتياجات الإقليمية والعالمية والاستفادة من الشبكة القوية لمستثمريها وشركاءها إلى جانب عدد محدود من المستثمرين الأفراد والجهات الإقليمية، ومع ذلك لا تزال الفجوة التمويلية كبيرة، حيث تعتمد العديد من الشركات والحاضنات على المنح والمسابقات لتغطية التكاليف[18].

كما أن شبكات المستثمرين الأفراد (Angel Networks) لا تزال في مراحلها المبكرة، مع وجود بعض الاستثمارات المحدودة من أفراد في الشتات الفلسطيني، وغالبًا ما تتراوح جولات التمويل الأولي بين 50 ألف و200 ألف دولار. في ظل غياب التمويل في المراحل المتقدمة، لا تتمكن غالبية الشركات الناشئة من الوصول إلى مرحلة النمو والتوسع محلياً.

- **مساهمة قطاع التكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي:**

[17] **ImpactAlpha** (2024)

[18] Magnitt.com

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يشكّل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً ما بين 3–4% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وبلغت مساهمة قطاع "المعلومات والاتصالات" في عام 2023 حوالي 2.73% من الناتج المحلي، أي ما يعادل 488 مليون دولار.

وباعتماد تعريف أوسع للاقتصاد الرقمي بما يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم المعلومات والمعرفة الرقمية كالتجارة الإلكترونية، الإعلام الرقمي، والخدمات المالية التكنولوجية، قد ترتفع النسبة قليلاً لتقترب من 4–5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت مساهمة القطاع قد تراجعت قليلاً خلال عامي 2022 و2023، بعد أن بلغت 570 مليون دولار في عام 2021، نتيجة تأثيرات الجائحة وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وتُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في انتشار خدمات النطاق العريض (Broadband) قد تسهم في رفع الناتج المحلي بنسبة تقارب 1%. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الاقتصاد الرقمي يمثل حالياً مساهمة محدودة في الناتج المحلي، ما يعكس الطبيعة الناشئة لعملية التحول الرقمي في فلسطين[19].

**سادساً: مساهمة الاقتصاد الرقمي والتنافسية**

- **نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغت مساهمة قطاع "المعلومات والاتصالات" في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2023 حوالي 2.73%، أي ما يعادل نحو 488 مليون دولار. وعند احتساب أنشطة الاقتصاد الرقمي الأوسع – مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية – تُقدّر المساهمة الإجمالية بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال دون المتوسط العالمي، حيث تتجاوز مساهمة الاقتصاد الرقمي في بعض الدول 10% من الناتج المحلي.

ولاتزال غالبية الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (حوالي 95%) تأتي من القطاعات التقليدية مثل التجارة والزراعة والخدمات العامة، ما يدل على وجود هامش كبير لنمو الاقتصاد الرقمي.

ورغم ذلك، بدأت بعض القطاعات الرقمية في تحقيق مساهمات إضافية ملموسة، مثل خدمات التعهيد وتصدير البرمجيات، التي تجاوزت 85 مليون دولار، إلى جانب مبيعات التجارة الإلكترونية المحلية – رغم صغر حجمها– التي تسهم بدورها في القيمة المضافة للاقتصاد، ومع توفر البنية التحتية التمكينية مثل شبكات الجيل الرابع ونظم المدفوعات الرقمية، يُتوقع أن ترتفع مساهمة الاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ في السنوات القادمة.

[19] تقرير البنك الدولي ، 2022
Unleashing the Benefits of Digital Transformation for Palestinian Economic Growth
(https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/02/03/unleashing-the-benefits-of-digital-transformation-for-palestinian-economic-growth)

- **نسبة العمالة في الوظائف الرقمية:**

لا تتجاوز نسبة العاملين في الصناعات الرقمية الأساسية (شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) 1% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية. وحتى مع احتساب الأدوار التقنية في قطاعات أخرى، فإن النسبة الإجمالية للوظائف المرتبطة بالاقتصاد الرقمي لا تُقدّر بأكثر من 2.%

تشير البيانات إلى أن غالبية العاملين في فلسطين لا يزالون يشغلون وظائف في قطاعات تقليدية مثل التجارة، الزراعة، والقطاع العام.

ورغم محدودية الحجم الرسمي لفرص العمل الرقمية، إلا أن عدداً متزايداً من الشباب الفلسطينيين يعملون بشكل حر (freelance) في مجالات رقمية مثل تصميم الجرافيك والبرمجة، وخاصة لحساب عملاء خارجيين. ولا يتم احتساب هذه الفئة بالكامل ضمن الإحصاءات الرسمية.

وتبرز في هذا السياق مجتمعات العمل الحر في غزة، حيث ينشط آلاف المستقلين على منصات مثل Upwork وغيرها، ما يشير إلى تنامي قوة عاملة رقمية غير رسمية. ومع ذلك، تظل نسبة التوظيف في الاقتصاد الرقمي منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث تمثل الوظائف التكنولوجية في بعض الدول ما بين 3–5% من إجمالي القوى العاملة؛ ويُعزى ذلك إلى الحجم المحدود للقطاع التكنولوجي المحلي في فلسطين.

**سابعاً: الأمن السيبراني والبيانات**

- **حوادث الأمن السيبراني:**

حوادث الأمن السيبراني في فلسطين تشهد تزايداً مستمراً. فقد تعرضت المواقع الإلكترونية الحكومية لهجمات سيبرانية متكررة، خاصة خلال فترات التوتر السياسي، مما أدى إلى توقف بعض الخدمات.

في عام 2020، استهدفت هجمات تصيّد إلكتروني (phishing) وبرمجيات الفدية (ransomware) عدداً من الوزارات الفلسطينية، فيما شهد عام 2022 خروقات بيانات طالت بعض المؤسسات المالية، وبحلول عام 2023، أصبحت حوادث "الأمن الرقمي" في فلسطين لافتة من حيث العدد، لكنها غير موثقة بشكل مركزي أو موحد.

تشير تقييمات المؤشرات العالمية، مثل **مؤشر الأمن السيبراني العالمي** (GCI)، إلى ضعف في قدرات الاستجابة للحوادث السيبرانية. كما وتتعرض شركة الاتصالات (بالتل) لمحاولات اختراق تُقدّر بالآلاف شهرياً، وأبلغ عدد من الجامعات الفلسطينية عن محاولات اختراق لأنظمتها. ومن المتوقع أن يؤدي توسع الاتصال الرقمي، خاصة مع إطلاق خدمات الجيل الرابع، إلى ارتفاع مستوى التعرض للتهديدات السيبراني ولا يقتصر الأمر عند ذلك أيضاً فقطاع الخدمات المالية يتعرض لهجمات سيبرانية تفوق القطاعات الأخرى بنسبة 65%[20]. لذلك إتخذت سلطة

[20] World Bank, (2018). "Cybersecurity, Cyber Risk and Financial Sector Regulation and Supervision", Feb

النقد الفلسطينية خطوات تنظيمية وإشرافية تهدف إلى تجنب أثر المخاطر السيبرانية على القطاع المصرفي الفلسطيني مع تدابير وقائية لضمان قدرتها وجاهزيتها واستعدادها، فقامت بوضع أطر الحوكمة والسياسات والتعليمات اللازمة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني لمؤسسات القطاع المالي والمصرفي[21] وبخاصة أنّه هناك شراكة وعمل مستقبلي مع الحكومة الفلسطينية باتجاه الدفع الرقمي لكامل الخدمات الحكوميّة فعليه كان لابدَّ من وجود عمل تكاملي في هذا الاطار لحماية متلقي الخدمات الماليّة الرقميّة كافة.

- **الجاهزية السيبرانية:**

تُعد الجاهزية السيبرانية في فلسطين منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية. ففي إصدار عام 2024 من مؤشر ITU للأمن السيبراني العالمي، جاءت دولة فلسطين ضمن الفئة الرابعة (Tier 4 – Evolving)، وحققت درجة بين 20 و55 من أصل 100، ما يدل على ضعف في الجوانب المؤسسية والاستراتيجية والقدرة على الاستجابة.

لا يوجد حتى الآن جهة وطنية مركزية مختصة بالأمن السيبراني، حيث تتوزع المهام بين عدة جهات حكومية بشكل غير منسق، رغم وجود مشروع قانون للجرائم الإلكترونية وفريق وطني للاستجابة للحوادث (CERT)، لكن القدرات التشغيلية والتشريعية لا تزال محدودة. للمقارنة، تسجل بعض الدول المجاورة (مثل الأردن) درجات أعلى بكثير وتُصنف في الفئة الأولى (Tier 1 – Role Modelling) بواقع 95–100 نقطة.

تُقرّ دولة فلسطين بوجود هذه الفجوة، وقد أدرجت تعزيز الأمن السيبراني كأولوية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. ومع ذلك، تبقى جاهزية فلسطين السيبرانية في مراحلها الأولى، ما يجعل البنية الرقمية عرضة للمخاطر المتزايدة.

- **مراكز البيانات واعتماد الحوسبة السحابية:**

تُعد بنية مراكز البيانات في فلسطين محدودة. تدير شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) مراكز بيانات في الضفة الغربية و قطاع غزة، لتقديم خدمات الاستضافة والحوسبة السحابية، كما تستضيف وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي عبر المركز الحكومي للبيانات في رام الله عدداً من الأنظمة الحكومية. ورغم ذلك، تعتمد العديد من المؤسسات على خوادم خارج فلسطين، خاصة في الأردن، نتيجة القيود المحلية.

على صعيد القطاع الخاص، لا يزال تبنّي تقنيات الحوسبة السحابية في فلسطين محدودًا وفي مراحله الأولى. وتشير الدراسات إلى أن نسبة ضئيلة فقط من الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتمد على هذه الخدمات، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص المعرفة التقنية والإدراكية بأهمية الحلول السحابية في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية.

[21] سالم، عبد الحليم.2022- التصيد الاحتيالي- اليوم السابع.

بدأت بعض البنوك وشركات الاتصالات في تطوير مبادرات للحوسبة السحابية الخاصة (Private Cloud)، بينما لا يزال استخدام السحابات العامة مثل AWS وAzure محدوداً بسبب تحديات في الاتصال، التنظيم، وتكلفة الخدمة.

وترى دولة فلسطينأن الحوسبة السحابية ركيزة أساسية في تطوير الحكومة الإلكترونية، حيث تخطط لاقتناء سحابة خاصة هجينة (Hybrid Cloud) والتي سيتم العمل من خلالهاعلى نقل البيانات الحكومية لهذه السحابة .خاصة أنه حتى الآن، تقتصر استخدامات الحوسبة السحابية على بعض الشركات التقنية والجامعات، ويُقدّر أن حوالي 5–10% فقط من الشركات الفلسطينية تستخدم حلولاً سحابية حالياً.

ولتعزيز الاقتصاد الرقمي القائم على (Data Economy)، سيكون من الضروري تطوير البنية التحتية وتعزيز الأطر التشريعية، بما يشمل قوانين حماية البيانات وفتح البيانات (Open Data).

**ثامنا: الذكاء الاصطناعي**

يشهد قطاع الذكاء الاصطناعي في فلسطين تطوراً تدريجياً في ضوء إطلاق الاستراتيجية والسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات، ودعم البحث والابتكار، وبناء القدرات الوطنية. ورغم التحديات المرتبطة بضعف التمويل البحثي، ونقص الكوادر المتخصصة، والبنية التحتية المحدودة، إلا أن هناك جهوداً واعدة من قبل الجامعات والمراكز التكنولوجية والحاضنات الريادية لإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم، والرعاية الصحية، والتشغيل، إضافة إلى مبادرات مجتمعية لرفع الوعي وتطوير المهارات، مما يشير إلى توجه جاد نحو بناء منظومة رقمية متكاملة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي.

**تاسعا: البريد الفلسطيني**

يُعد البريد الفلسطيني المشغل البريدي الوطني في فلسطين حيث يمثل أحد المكونات الأساسية للبنية التحتية الوطنية وأساس هام للسيادة الوطنية لما له من دور محوري في ربط المواطنين بالمؤسسات وتعزيز الحركة التجارية وتسهيل تقديم الخدمات العامة للأفراد والشركات داخل وخارج فلسطين. ومع أن هذا القطاع قد شهد تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات بنيوية وتنظيمية وتقنية إلى جانب الجيوسياسية منها والتي تعيق تطوره وتحد من قدرته على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة، ولا سيّما التحول الرقمي والتكامل مع الاقتصاد الرقمي.

**أولاً: الإنجازات والتحسينات**

- **توسّع البنية التحتية البريدية:**

شهدت شبكة البريد الفلسطيني تطورًا كبيرًا منذ تسلّمه من قبل دولة فلسطين في عام 1995، حيث ارتفع عدد مكاتب البريد إلى 112 مكتباً موزعة في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد رُوعي في هذا التوزيع ضمان الوصول العادل للخدمات البريدية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، مع التوسع المستمر في فتح مكاتب جديدة.

- **تطوير الخدمات المقدمة:**

أدخل البريد الفلسطيني مجموعة من الخدمات الجديدة بهدف تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاقها. تشمل هذه الخدمات:

- خدمة تتبع الطرود والرسائل إلكترونياً عبر الإنترنت.
- دفع الفواتير (الكهرباء، الإنترنت، التعليم الجامعي، التزامات بنكية وغيرها من الخدمات المقدمة على Palpay).
- توزيع الرواتب للقطاعين العام والخاص بما يشمل رواتب الأسرى والجرحى.
- خدمات الهوية وتجديد رخص القيادة وعدم المحكومية وبعض من الخدمات المتفق عليها في النوافذ الموحدة لمكاتب البريد.
- خدمات البريد السريع (EMS) التي تم إطلاقها إلى أكثر من 22 وجهة دولية.
- استئجار صناديق بريدية للأفراد والشركات.

- **الشراكات والتكامل المالي:**

عُزز التعاون مع جهات مثل شركة PALPAY لتوفير خدمات المحفظة الإلكترونية وخدمات الدفع والتحويل المالي، مما أتاح توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وما يزال العمل جاري في اطار الشراكات المالية بما يشمل محفظة E– SADAD وغيرها بما يتلائم مع الخدمات البريدية والمالية المقدمة للمواطن الفلسطيني.

- **التقدم على الصعيد الدولي:**

- انضمام فلسطين بصفة مراقب إلى الاتحاد البريدي العالمي(UPU) .
- الحصول على رمز بريدي دولي– المعرف الدولي PSRMHA يُمنح للدول ذات السيادة.
- إبرام اتفاقية لتبادل البريد المباشر مع الأردن بين دولة فلسطين برعاية منظمة التحرير ببداية عمل السلطة الفلسطينية.
- ابرام اتفاقية دولية مع شركة طيران دولية (الملكية للطيران) عالية – الاردن.
- الحصول على شهادة عضوية في البريدي الاوورومتوسط خلال العام 2023
- ابرام اتفاقيات لوجستية لنقل البريد مع شركة واصل WASSEL وشركة الأولى للوصول للعديد من الوجهات الدوليةFLC .
- وجود اتفاقيات مع الطرف الاسرائيلي في العام 2016 لتنظيم عمل البريد بين الطرفين.

- الاعتراف بحق فلسطين من النفقات الختامية من العام 1995 إلى نهاية الربع الاول من العام 2019 ليتّم العمل لاحقاً في الاطار التشغيلي والمعابر الحدوديّة.
- اتفاقية تجارية مع منصة دولية Ali express عبر الذراع اللوجستي لها كانيو.
- مذكرات تفاهم مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر بشأن التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد2023.
- اتفاقية تجارية مع بريد سلطنة عمان في العام 2024.
- الوصول إلى 108 دولة في عام 2024، بزيادة ملحوظة عن السنوات السابقة.
- ارتفع حجم البريد الصادر بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2022–2024، حيث سجّل قطاع الطرود معدل نمو بلغ 140.6%ما بين عامي 2022 و2023، ثم واصل الارتفاع بنسبة 111.0% ما بين عامي 2023 و2024. أما الرسائل فقد شهدت قفزة كبيرة بنسبة نمو 410.9% خلال الفترة 2022–2023، تلتها زيادة إضافية بنسبة 52.7% بين عامي 2023 و2024.
- وبالأرقام الإجمالية، بلغ حجم الطرود الصادرة 460 طرداً في عام 2022، وارتفع إلى 1,107 طرداً في عام 2023، ثم وصل إلى 2,336 طرداً في عام 2024. وفي المقابل، بلغ حجم الرسائل الصادرة 1,510 رسالة في عام 2022، وقفز إلى 7,715 رسالة في عام 2023، ثم ارتفع إلى 11,777 رسالة في عام 2024.
- في عام 2024، شكّلت الرسائل الصادرة النسبة الأعلى نحو الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 6,450 رسالة، تلتها المملكة المتحدة (بريطانيا) بواقع 813 رسالة ثم كندا بواقع 698 رسالة.
- أما الطرود فقد تصدّرت أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 1,226 طردًا، وتلتها المملكة المتحدة (بريطانيا) بواقع 223 طردًا ثم كندا بواقع 76 طردًا.[22]
- **الطوابع البريدية وهواة الطوابع**

1. بلغت مبيعات قسم هواة الطوابع لعام 2024 مبلغ (26,025.56 شيقل.)
2. إعداد المواصفات الفنية والكميات المطلوب طباعتها للدولة من طوابع الإيرادات بالتعاون مع لجنة الطوابع والوزارات المعنية للعام 2024 بعد أن كانت الطباعة تتم في دول عربية منها تونس و البحرين لعدم توفر المطابع المخولة في حينها.
3. الإشراف على التصاميم والمواصفات الفنية والكميات المطلوبة لطوابع الدولة، وإعداد المادة التعريفية الخاصة بالإصدارات الجديدة بالتعاون مع الجهات الشريكة.
4. المشاركة في مسابقة الطوابع العالمية في معارض الطوابع المنظمة في عدد من دول العالم.

**ثانياً: التحديات البنيوية والتنظيمية**

[22] نسب الطرود وبريد الرسائل مأخوذه من نظام البريد المعمول به IPS.POST

- **القيود الجيوسياسية والسيادية:**

  - رغم توقيع اتفاقية 2016 لتسهيل التبادل البريدي المباشر عبر الأردن، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بتنفيذها فعلياً، ما يضطر البريد الفلسطيني إلى الاعتماد على مسارات معقدة تخضع للتفتيش المزدوج والتأخير، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وتأخر تسليم الطرود الدولية وانعكاس ذلك على ثقة المستخدمين في جودة الخدمة.
  - يمتنع الاحتلال عن دفع الحسابات الختامية للبريد الفلسطيني ( مستحقات بدل توزيع البريد ) مما يحرم البريد من شريان الايرادات الرئيسي، اذ تقدر الايرادات المتراكمة التي يمتنع الاحتلال عن دفعها لصالح البريد الفلسطيني أكثر من 45 مليون شيقل إسرائيلي.
  - القيود التي يفرضها الاحتلال والتي تعيق مرور البريد محلياً ودولياً من خلال الحواجز المنتشرة في محافظات الضفة إلى جانب التفتيش والمضايقات التي تتعرض لها سيارات البريد الحكومية والتي تؤثر على جودة الخدمة، كما تشمل التحديات عوائق مرتبطة بالكوادر البشريّة من حيث إعاقة وصول الموظفين إلى أماكن عملهم و إغلاق المعابر الحدوديّة الوحيدة لمرور البريد بين الأردن وفلسطين، مما يعيق مرور البريد الصادر الخاص بالبريد الحكومي الفلسطيني في وقته المحدد للوصول .

- **غياب إطار تشريعي حديث:**

لا يزال البريد الفلسطيني يعمل ضمن إطار تنظيمي مستند إلى اتفاق أوسلو وقوانين قديمة، ورغم إعداد مسودات أولية لقانون البريد، إلا أن هذا القانون لم يُعتمد بعد، مما يحد من قدرة القطاع على التوسع والتحديث.

- **ضعف البنية التحتية التشغيلية:**

تشير البيانات إلى وجود فجوات كبيرة في تجهيزات المكاتب، إذ أن:

- 77.8% من المكاتب الرئيسية تفتقر إلى مركبات حديثة للنقل.
- 60% من المكاتب لا تحتوي على أنظمة ترقيم إلكترونية.
- 50% من المكاتب تفتقر إلى أدوات تحميل وتفريغ الطرود.
- أقل من 30% من المكاتب مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدم توفر اجهزة فحص للطرود (بالأشعة السينية )X-RAY
- نقص عدد الكوادر في مكتب التبادل

**ثالثاً: الجاهزية الرقمية واللوجستية**

- **التكامل الرقمي:**

رغم اعتماد نظام IPS.POST الدولي، إلا أن:

- معدل الامتثال لمتطلبات تبادل البيانات لا يتجاوز 90%، وهو دون الحد الدولي.
- معيار ITMATT المستخدم في تتبع الطرود سجل امتثالاً بنسبة 53% فقط.
- لا يتم تفعيل الرسائل الإلكترونية الجمركية مثل CUSITM وCUSRSP.

- **أدوات التتبع والخدمات الإلكترونية:**

- لا توجد منصة موحدة للتتبع اللحظي لجميع الخدمات.
- غياب تطبيق إلكتروني أو واجهة مخصصة للهواتف المحمولة.
- عدم وجود أدوات إدارة عملاء CRM في معظم الفروع.

- **جاهزية الكوادر:**

تشير نتائج المسوحات إلى أن:

- 41.7% فقط من الموظفين مستعدون بشكل كامل للتعامل مع خدمات التجارة الإلكترونية.
- 50% يحتاجون إلى تدريب إضافي، و8.3% يفتقرون للمهارات الأساسية.

**رابعاً: تحديات الربط والتوزيع**

- **أوقات العمل والربط الجوي:**

- تعمل مكاتب التبادل ضمن ساعات رسمية محدودة (8:00 صباحًا – 3:00 مساءً).
- لا تُرسل الطرود عبر المطار إلا خلال يومي عملٍ فقط أسبوعياً، ما يخلق اختناقات في العمل البريدي.

- **وسائل التوزيع الحديثة:**

- لا توجد صناديق ذكي(Smart Lockers) .
- لا توجد نقاط توزيع آلية أو تسليم سريع محلي مدعوم رقمياً.
- الى جانب نقص الكوادر البشرية من سعاة البريد في تغطية المناطق الجغرافية لبعض المحافظات خاصة المتشعبة منها جغرافياً وقريبة من جدار الفصل العنصري.

- **التنسيق مع شركات الطيران:**

- توجد اتفاقيات مستوى خدمة (SLAs) مع شركات النقل، ولكن بحاجة الى تدقيق أكبر عبر خدمات المطار.
- لا يتم إرسال الرسائل الإلكترونية الخاصة بالطيران مثل CARDIT وPRECON.

**خامساً: مؤشرات الأداء والتصنيف الدولي**

- معدلات الاستخدام:
  - يبلغ معدل الطرود المرسلة لكل فرد 3 طرود فقط لكل 1000 نسمة.
  - لا يُعرف تصنيف فلسطين في مؤشر IPD 2 العالمي نظراً لنقص البيانات ولعدم انضمام فلسطين إلى مؤسسة التنمية البريدية العالمية، ولعدم اكتمال عضوية فلسطين في الاتحاد البريدي العالمي.
- الكفاءة الزمنية:
  - تصل أوقات توصيل الطرود في بعض الحالات إلى 22 يوماً للبريد الصادر، 44 يوماً للبريد الوارد.
  - يتجاوز أداء البريد المسجل والبريد السريع المعايير الزمنية العالمية بمتوسط تأخير كبير على الرغم من أنّه سجل لفلسطين أسبقيّة ممتازة في معايير التسليم سابقاً.

**سادساً: قطاع البريد في قطاع غزة**

اما قطاع البريد في قطاع غزة، فلقد شهد تدمير اكثر من 60% من مكاتب البريد بشكل كلي او جزئي، واغلاق حوالي 30% أخرى لعدم صلاحية التشغيل، بينما استمر عمل ما يقدر ب 10% فقط من مكاتب البريد في ظل خطورة عالية وقيود مرتفعة على الحركة والتنقل. ولقد تسببت الحرب بتأخر 95% من الطرود البريدية والحوالات المالية، بينما وصل مستوى ارسال واستقبال المراسلات الدولية الى حد الانقطاع التام، إضافة الى تلف ما يزيد عن 50% من الطرود التي كانت بانتظار تسليمها، كما تسببت الحرب بتدمير اكثر من 98% من المعدات البريدية كأجهزة الفرز والطابعات، و92% من وسائل النقل البريدية خرجت بالكامل عن الخدمة والتي تتضمن 50 مركبة توصيل، و43 دراجة نارية مخصصة للتوزيع المحلي. ولقد أصيب العديد من كوادر القطاع البريدي اثناء تأديتهم لخدماتهم خلال هذه الحرب ليتجاوز اكثر من 15% من الكادر العمل في القطاع البريدي.

**عاشراً: تأثير الحرب**

تسببت الحرب في قطاع غزة في شلل شبه تام لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاستثمار في القطاع، وتسببت بخسائر جسيمة في بيانات المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك أنظمة الصحة والتعليم والسجل المدني، وتأثرت أكثر من 140 شركة تكنولوجية بشكل مباشر، وقد أدت الحرب الى تعليق أو إلغاء مشاريع تكنولوجيا المعلومات الكبرى (المحلية والدولية)، وانهيار

منصات التعلم الإلكتروني، وانقطاع أنظمة الدفع الرقمية، وإيقاف عمليات تطوير البرمجيات، كما خسر المتخصصون في مجال تكنولوجيا المعلومات والعاملون لحسابهم الخاص فرص العمل بسبب انقطاع الإنترنت وتدمير البنية التحتية، حيث تضررت البنية التحتية الرقمية بشكل كبير، وتم تدمير أو تعطيل أكثر من 70% من شبكات الاتصالات، إضافة إلى نزوح آلاف الكوادر التقنية وتضرر المكاتب ومساحات العمل المشتركة مع فقدان للكوادر البشرية المؤهلة.

بحسب تقرير للبنك الدولي والأمم المتحدة عن **التقييم المؤقت للأضرار** بلغ حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع المالي في غزة 14.2 مليون دولار بين أكتوبر/تشرين الأول ونهاية أغسطس/آب 2024. ويشمل ذلك تضرر أو تدمير 93% من فروع البنوك في غزة، و88% من مؤسسات الإقراض الأصغر، ومعظم مكاتب الصرافة، و88% من شركات التأمين. ومن بين ماكينات الصرف الآلي البالغ عددها 94، هناك 3 فقط تعمل حاليا، وتضرر الفرع الوحيد لشركة خدمات المدفوعات في غزة. ونتيجة لذلك، يجد سكان غزة صعوبة بالغة في تنفيذ المعاملات والتجارة عبر النظام المالي [23].

وفي الضفة الغربية، امتدت التداعيات الاقتصادية لتشمل تسريح آلاف العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، وإغلاق العديد من مكاتب الشركات الأجنبية، وانتهاء عقود العمل من الباطن (Outsourcing) مع شركات إقليمية ودولية، مما فاقم من معدلات البطالة والركود. وتحت هذا الواقع، تراجعت الثقة بالبيئة الاستثمارية، في ظل انكماش اقتصادي حاد، وانعدام الاستقرار، ما أدى إلى تجميد الكثير من المبادرات الريادية والتكنولوجية، وزيادة الاعتماد على التمويل الإغاثي بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية.

[23] مجموعة البنك الدولي- المدفوعات الإلكترونية مساراً للنمو الاقتصادي: تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الشمول الرقمي- 2024/12.

**الحادي عشر: تحليل بيئات العمل المحيطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات .**

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| • ارتفاع نسبة الشباب في التركيبة السكانية<br>• توفر كوادر بشرية تقنية مؤهلة<br>• ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الفلسطيني.<br>• بنية تحتية واسعة للإتصالات.<br>• قدر كبير من التعاون والشراكة بين أركان القطاع.<br>• وجود مركز بيانات حكومي مركزي<br>• دعم دولي متزايد للتحول الرقمي.<br>• اهتمام متزايد بالريادة والابتكار<br>• التزام حكومي رسمي بالتحول الرقمي<br>• وجود استراتيجية وطنية للتحول الرقمي<br>• الانفتاح على الشراكة مع القطاع الخاص<br>• كثافة عالية في استخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة<br>• ريادة المرأة في القطاع الرقمي<br>• مراجعة للهياكل الادارية ومدى ملائمتها في ظل الانتقال للعمل الالكتروني وتطبيق الحكومة الالكترونية.<br>• التوجه نحو الحكومة الذكية من خلال توفير الخدمات الحكومية عبر تطبيقات الهواتف المحمولة.<br>• اشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعليمي والمراكز البحثية و الابداع والحدائق التكنولوجية في التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية الحكومة الرقمية | • البيئة التشريعية والتنظيمية: الشمول والتحديث.<br>• اعتماد مفرط على المساعدات والمنح الخارجية<br>• الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل.<br>• هجرة الكفاءات التقنية للخارج<br>• ضعف الخدمات الإلكترونية.<br>• محدودية انتشار الدفع الإلكتروني<br>• ضعف مواءمة الخدمات مع ذوي الإحتياجات الخاصة.<br>• ضعف الموارد المالية الذاتية المتاحة للقطاع.<br>• ضعف المساهمة في الناتج المحلي.<br>• ضعف في توجيه وتحفيز البحث العلمي( دراسات تخصصية مستقبلية للمحاور الهامة ومدى انعكاسها على المجتمع).<br>• عدم تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات.<br>• ضعف المنافسة الداخلية.<br>• ضعف البيئة الحاضنة للريادة والتميز .<br>• ضعف مشاركة القطاع الخاص في تصميم السياسات<br>• ضعف نظام الملكية الفكرية(IP)<br>• ضعف الربط بين الابتكار الأكاديمي والقطاع الخاص<br>• تأخر في اعادة هيكلية وحدات تكنولوجيا المعلومات في الوزارات المختلفة.<br>• ضعف الخطط الاعلامية المتكاملة للتوعية بخدمات الحكومة الالكترونية. |
| **الفرص** | **التهديدات** |
| • الطلب المتزايد على خدمات القطاع خصوصا بعد جائحة كورونا.<br>• النمو المتزايد للطلب على الخدمات الرقمية في القطاعات الصحية، التعليمية، والمالية<br>• الخبرات الفلسطينية في الشتات .<br>• المنافسة الدولية المفتوحة في خدمات القطاع.<br>• بناء المدن التكنولوجية في فلسطين.<br>• التقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع (الثورة الصناعية الرابعة).<br>• تسارع التحول الرقمي إقليمياً وعالمياً<br>• الدعم والمساندة الدولية للحقوق الوطنية ذات العلاقة.<br>• توظيف التكنولوجيا في تحسين الحوكمة<br>• التقدم في إنشاء الحكومة الرقمية | • انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي.<br>• الإحتلال الإسرائيلي وتحكمه في الترددات والموارد والمعابر .<br>• الشركات الاسرائيلية المنافسة و أذرعها.<br>• تقلبات الدعم الدولي.<br>• التحديات المجتمعية والثقافية تجاه التغيير الرقمي<br>• التبعية التكنولوجية لمزودي خدمات خارجيين.<br>• شُح وعدم استدامة الموارد المالية الخارجية المتاحة للقطاع.<br>• الإنقسام الداخلي.<br>• عدم استقرار البيئة التشريعية والسياسية<br>• ضعف البيئة الإستثمارية على جذب الإستثمارات الداخلية والخارجية.<br>• تأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف التقليدية دون جاهزية سوق العمل |

## القسم الثالث "الرؤية والتوجهات الاستراتيجية"

### الرؤية المستقبلية

**نحو اقتصاد رقمي مستدام يعزز الابتكار والريادة الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية وصولاً للتنمية الشاملة.**

### الرسالة

وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي تسعى لبناء اقتصاد رقمي متطور ومستدام يعزز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية ويدعم التحول الرقمي الحكومي ويوفر بيئة رقمية شاملة تُمكّن الأفراد والشركات من تحقيق النمو والتنافسية، من خلال بنية تحتية متينة وسياسات مرنة وتشريعات داعمة، وبتعزيز دور الاتصالات لتحقيق شمولية الخدمة والوصول الى المناطق النائية والمهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وتحسين جودة وكفاءة الخدمات البريدية المقدمة.

### الأولويات الاستراتيجية

1. **تطوير البنية التحتية الرقمية**
2. **تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والسياساتية لدعم التحول الرقمي**
3. **تسريع التحول الرقمي الحكومي وتقديم خدمات إلكترونية متكاملة**
4. **تنظيم وتطوير بيئة ريادة الأعمال الرقمية**
5. **تحديث وتطوير قطاع البريد**
6. **تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الرقمية**
7. **تمكين الموارد البشرية وتعزيز المهارات الرقمية**
8. **تعزيز الإدماج والشمولية الرقمية**
9. **تعزيز تكنولوجيا المعلومات والابتكار في القطاع الرقمي**
10. **تعزيز الذكاء الاصطناعي**
11. **تعزيز الاستثمار و التشغيل في قطاع تكنولوجيا المعلومات**

### تنسيق الجهود والشراكات

يعد تحقيق التطوير الرقمي وتعزيز بيئة ريادة الأعمال الرقمية والابتكار الرقمي، وتطوير قطاع البريد والاتصالات في فلسطين جهداً جماعياً يتطلب تنسيقاً فعالاً بين مختلف الشركاء المحليين والدوليين لضمان تنفيذ السياسات والمبادرات بفعالية وكفاءة، لذلك تعمل الوزارة على بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني لضمان استدامة التطوير الرقمي وتعزيز الخدمات البريدية والاتصالات، لبناء اقتصاد رقمي قوي ومستقل وفعال.

**1. الشركاء الحكوميون والمؤسسات الوطنية**

**أهداف التعاون:**

- مواءمة السياسات الرقمية والتشريعية مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتمكين الخدمات الحكومية الرقمية، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين خدمات البريد والاتصالات.
- دعم تنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي.
- تطوير بيئة تشريعية مرنة داعمة للاقتصاد الرقمي

**2. القطاع الخاص والشركات التكنولوجية**

**أهداف التعاون:**

- تحفيز الابتكار والريادة والبحث من خلال الشراكة مع شركات الاتصالات، الشركات الناشئة، الحاضنات والمسرعات التكنولوجية.
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وحلول الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية، وتطوير خدمات البريد والتجارة الإلكترونية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تمويل الابتكار الرقمي، دعم الشركات الناشئة، وتمكين التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير شراكات لتقديم خدمات بريدية أكثر كفاءة، وتحسين حلول التوصيل والتتبع الرقمي.

**3. المؤسسات الأكاديمية**

**أهداف التعاون:**

- تعزيز البحث العلمي والتطوير والتدريب في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء.
- تطوير برامج تعليمية متخصصة لدعم احتياجات السوق في مجالات التكنولوجيا الرقمية والاتصالات.
- تحفيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية.
- دعم الأبحاث العلمية وتسويقها.

**4. الشركاء الدوليون والمنظمات التنموية**

**أهداف التعاون:**

- توفير الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي.
- تعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية.
- دعم فلسطين في تحسين البيئة التشريعية والسياسات الرقمية وفقاً للمعايير الدولية.
- دعم مشاريع تطوير الخدمات البريدية الرقمية والتجارة الإلكترونية.

❖ **الهدف الاستراتيجي الأول: بنية تحتية رقمية آمنة ومتطورة تدعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي**

**النتيجة 1: شبكة اتصالات ومركز بيانات وطني وخدمات سحابية متطورة**

تمثّل شبكات الاتصالات الحديثة العمود الفقري للتحول الرقمي وبناء اقتصاد رقمي فعّال وشامل. ولتحقيق ذلك، سيتم العمل على تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات الثابتة وشبكات الالياف الضوئية والأقمار الصناعية والاتصالات الخلوية من خلال إطلاق وتوسيع شبكات الجيل الرابع، مع التحضير لمناقشة واعتماد تقنيات الجيل الخامس لضمان مستقبل رقمي متطوّر وقادر على استيعاب متطلبات التقنيات الناشئة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم التركيز على زيادة تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمحرومة من خلال سياسة شمولية الخدمة، بما يسهم في تعزيز الشمول الرقمي والحد من الفجوة الرقمية بين مختلف شرائح المجتمع.

كما ستُعطى أولوية خاصة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الرقمية في قطاع غزة، بهدف تعزيز الاستقرار الرقمي، من خلال إعادة بناء محطات الاتصال، وتأهيل الشبكات المتضررة، وضمان استمرارية خدمات الاتصالات في ظل التحديات الراهنة.

وفي موازاة تطوير البنية التحتية، سيتم العمل على تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الحكومية، بما يدعم تحسين كفاءة الأداء الحكومي، أتمتة العمليات، وتحليل البيانات بشكل أعمق، وتقديم خدمات رقمية أكثر ذكاءً وفعالية. وستُعزَّز القدرات المؤسسية لتمكين الموظفين الحكوميين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بفعالية، بما يُسهم في تعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

♦ **النتيجة 2: إطار قانوني وتنظيمي شامل يعزز التحول الرقمي**

يشكل بناء إطار قانوني وتنظيمي وتشريعي ركيزة أساسية لقيادة التحول الرقمي في فلسطين، وضمان الاتساق والتكامل بين السياسات والتشريعات الوطنية. وفي هذا السياق، سيتم تطوير وإقرار منظومة متكاملة من القوانين والسياسات التي تشمل: قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قانون حماية البيانات، قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، قانون الخدمات البريدية، وقانون منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية ويضمن حماية الحقوق الرقمية.

كما سيتم اعتماد هيكل تنظيمي وطني واضح لتنفيذ برامج التحول الرقمي، وتفعيل السياسات الداعمة مثل سياسة البيانات المفتوحة، وسياسة الحدائق التكنولوجية، وأجندة سياسات دعم الشركات الناشئة. ويُستكمل ذلك بإقرار السياسة العامة

لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عنها، إلى جانب خطة وطنية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على **تحديث استراتيجية الذكاء الاصطناعي**، التي تهدف إلى **وضع الأطر القانونية والأخلاقية والمعايير التنظيمية اللازمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي** بفعالية ضمن القطاعين العام والخاص. وستُحدَّد في هذه الاستراتيجية أولويات استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الحكومية، ودعم الابتكار، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وتحقيق الشفافية. كما ستتناول الاستراتيجية بناء القدرات الوطنية في هذا المجال، وتطوير المهارات الرقمية المتقدمة، وتحفيز البحث والتطوير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يرسّخ مكانة فلسطين في الاقتصاد الرقمي العالمي.

وتلتزم الحكومة بالمضي قدماً في اعتماد وتنفيذ مبادرات ومشاريع التحول الرقمي في مختلف المؤسسات، استناداً إلى أطر تنظيمية واضحة تعزز الحوكمة الرقمية، وتدعم الانتقال نحو اقتصاد رقمي تنافسي وشامل.

- **النتيجة 3: بيئة رقمية آمنة تعزز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية**

تُمثّل حماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني عنصراً أساسياً في بناء ثقة المستخدمين واستقرار المنظومة الرقمية الوطنية، كما يشكلان أحد الشروط الجوهرية لضمان استمرارية الخدمات وتطور الاقتصاد الرقمي. ومن هذا المنطلق، سيتم إنشاء مركز وطني فعّال للاستعادة من الكوارث لضمان استمرارية تشغيل الأنظمة والخدمات الرقمية في حالات الطوارئ، وتقليل أثر الأعطال أو الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الرقمية

كما سيتم تطوير المركز الحكومي للعمليات الأمنية (Gov SOC) ليؤدي دوراً محورياً في رصد التهديدات السيبرانية والتعامل معها، مع التوسع في ربط الدوائر الحكومية بمنظومة المراقبة والتحليل الأمني لتعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة الفورية والتنسيق المؤسسي وبخاصة الكوادر العاملة في المجال.

إلى جانب ذلك، سيتم تنفيذ برامج توعوية وتنبيهات أمنية بشكل دوري، تستهدف المؤسسات الحكومية والمجتمع العام، لرفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني، وتعزيز الممارسات الوقائية، بما يسهم في بناء ثقافة رقمية قائمة على الأمان والمسؤولية.

وفي هذا السياق، سيتم **تنفيذ دورات تدريبية متخصصة** لبناء قدرات الكوادر العاملة في مجال الأمن السيبراني، ورفع جاهزيتها لمواجهة التحديات المتزايدة والمتغيرة نظراً للتطور التكنولوجي السريع. كما سيتم **تخصيص موازنة مستدامة لتنفيذ برامج نوعية** تعزز الجاهزية الرقمية في مختلف المؤسسات، وتُسهم في تطوير أدوات الحماية والرقابة. وستُفعّل **الشراكة مع القطاع الخاص** من خلال تبادل المعرفة، وتوفير حلول تكنولوجية متقدمة، وتطوير آليات استجابة مشتركة، بما يضمن تكامل الجهود الوطنية وتعزيز الأمن السيبراني على مستوى الدولة.

❖ **الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة رقمية عصرية وشاملة تعزز نمو الاقتصاد الرقمي**

♦ **النتيجة 1: رفع مستوى التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

ضمن التدخلات السياساتية، سيتم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تسريع التحول الرقمي من خلال توفير حوافز مالية وتشريعية تشجعها على اعتماد التقنيات الرقمية الحديثة في عملياتها التشغيلية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. ضمن إطار تحفيزي متكامل، يشمل برامج تمويل ميسّرة، ومنح مباشرة، وآليات تشجيعية تهدف إلى تسريع تبنّي التحول الرقمي في قطاع الأعمال. وستُنفّذ هذه البرامج بالشراكة مع مؤسسات تمويل وطنية ودولية، وجهات استثمارية من القطاعين العام والخاص، بما يضمن استدامة التمويل وتوجيهه نحو الأولويات التنموية." وسيرافق هذا التمويل تطوير أُطر تنظيمية وتشريعية داعمة، تُشجّع الاستثمار في حلول التجارة الإلكترونية، وتُحفّز اعتماد أنظمة الدفع الرقمي، ومنصات عرض الخدمات والمنتجات إلكترونياً، بما يعزز قدرة الشركات على توسيع أسواقها وتحسين تجربة العملاء".

سيعمل التركيز على تحفيز الشركات الصناعية على اعتماد تقنيات التصنيع الذكي، من خلال دعم مالي مخصص لأتمتة الإنتاج ودمج الحلول الرقمية في سلاسل القيمة، وذلك ضمن بيئة تشريعية مرنة تعزز من تنافسية الصناعة الوطنية كما ذكرنا سابقاً في الأطر التحفيزيّة المتكاملة بما يشمل إطلاق مبادرات للتدريب التقني والرقمي لدعم تنمية المهارات الرقمية لدى الموظفين، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوسبة السحابية، مما يسهم في بناء قدرات تقنية تواكب التطورات التكنولوجية العالمية.

كما أنَّه سيكون هناك خطوات باتجاه تشجيع الشراكات بين الشركات الناشئة والمؤسسات الكبيرة لتعزيز الابتكار المشترك وتطوير بيئة رقمية تنافسية، إضافةً إلى إقامة شراكات مع المراكز البحثية والمختبرات الرقمية لتمكين الشركات من اختبار واعتماد الحلول الرقمية الحديثة.

أما من نواحي العمل على تعزيز الامتثال الضريبي الإلكتروني وتحفيز رقمنة العمليات المالية والمحاسبية لتحقيق ذلك سيكون عبر تطوير بيئة إلكترونية متكاملة للوثائق المحاسبية مثل الفواتير الإلكترونية والإيصالات الرقمية، مما يسهم في تقليل العبء الإداري وتحسين الشفافية المالية، حيث ما سبق من التدخلات المدرجة أعلاه سيساهم تنفيذها في رفع مستوى الرقمنة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة عدد الشركات التي تعتمد تقنيات متقدمة في العمليات الإنتاجية والإدارية، وتعزيز جاهزيتها لدخول الأسواق الرقمية الإقليمية والعالمية.

وفي موازاة ذلك، ستنفذ حملات توعوية موجهة للمواطنين لرفع الوعي العام بأهمية استخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية، وتحفيزهم على تبنّي الحلول الرقمية والخدمات الإلكترونية في مجالات التعليم، والصحة، والمعاملات الحكومية، والتجارة الإلكترونية. وتهدف هذه الحملات جميعها إلى بناء ثقافة رقمية شاملة تُشجّع على الاستخدام الآمن والفعّال للتقنيات، وتُسهم في تعزيز الطلب المحلي على المنتجات والخدمات الرقمية، و بخاصة أن هذه الجهود ستنفذ بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع، وتحقيق التكامل في نشر المعرفة الرقمية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي.

الفئة الهامة من هذا العمل تتمثل بالأفراد والمجتمع الريادي من خلال تحفيزهم للانخراط في أنشطة التجارة الإلكترونية المتمثلة ببرامج توجيهية وتدريبية تسهّل الدخول إلى الأسواق الرقمية، وتوفّر الأدوات اللازمة لإنشاء متاجر إلكترونية وإدارة العمليات التجارية بكفاءة. وستُركَّز الجهود على إزالة الحواجز الثقافية والعملية التي قد تعيق التحول الرقمي لدى فئات المجتمع المختلفة، مما يعزز من الشمول الرقمي ويُسرّع وتيرة النمو في الاقتصاد الرقمي الفلسطيني.

- **النتيجة 2: منظومة بحث وتطوير تدعم الابتكار الرقمي**

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، والتحولات الجوهرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي، تبرز الحاجة الماسّة إلى تبنّي سياسات وطنية شاملة تدعم الابتكار وريادة الأعمال، بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية، ويسهم في بناء بيئة إنتاجية تقوم على المعرفة والتكنولوجيا.
وانطلاقاً من هذه الرؤية، أصبح من الضروري العمل على تطوير مبادرة وطنية متكاملة تهدف إلى تحفيز البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا، وتعزيز تنافسية الشركات الناشئة الفلسطينية، إلى جانب توفير فرص عمل نوعية للشباب إناثا وذكورا في مجالات التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال حزم حوافز ومنح ومبادرات موجهة ومحددة الأهداف.

وفي هذا السياق، سيتم **تشجيع إنشاء مراكز بحثية تكنولوجية متطورة** داخل الجامعات وتوقيع مذكرات تفاهم مرتبطة مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، تهدف **لدعم الابتكار المحلي وتطوير حلول تقنية ملائمة للسوق الفلسطيني والإقليمي** .وستركّز هذه المراكز على مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، إنترنت الأشياء، والتقنيات الصناعية المتقدمة، بما يتيح بناء قاعدة معرفية قوية، ويُمهّد الطريق أمام تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات قابلة للتسويق والاستثمار. كما ستُوفَّر برامج دعم فني وتمويلي لهذه المراكز لضمان استدامة عملها وارتباطها باحتياجات السوق.
تعتمد هذه المبادرة على تحليل دقيق للفجوات والفرص في منظومة الابتكار، وتشكل أداة استراتيجية فاعلة لتعزيز الاستثمار الوطني والدولي في الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، وتمكين فلسطين من التحول من مجرد مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج ومطور لها. كما تسعى إلى بناء بنية تحتية معرفية مستدامة تتيح توظيف الطاقات الشابة في مشاريع بحثية وابتكارية ذات أثر اقتصادي ومجتمعي ملموس، كما تبني أرضية شابة مؤهلة من الكفاءات التقنية المحلية التي سترتبط بالمكان وتحول دون هجرتها.
إن هذه الرؤية الاستراتيجية لا تُمثل مجرد استجابة لحاجات آنية، بل تُعد استثماراً بعيد المدى في مستقبل فلسطين الرقمي، وتشكل رافعة أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار والمعرفة.

- **النتيجة 3: تعزيز تبني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات**

يُعد تبني التكنولوجيا الحديثة والناشئة في مختلف القطاعات محركاً رئيسياً للتحول الرقمي والنمو الاقتصادي، وعليه سيتم تنفيذ هذا التوجه من خلال منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تمكين الاستخدام الفعال لهذه التقنيات، وتحقيق أثر ملموس على جودة الخدمات والكفاءة التشغيلية والتنافسية الوطنية.

**أولاً**، سيتم تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية اللازمة لاعتماد التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال تحديث السياسات والقوانين القائمة، ووضع معايير تنظيمية مرنة تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وسلاسل الكتل blockchain، بما يضمن الحوكمة والخصوصية والأمن السيبراني.

**ثانياً**، سيتم تقديم حوافز مالية وفنية مباشرة للمؤسسات الراغبة في تبني هذه التقنيات، عبر برامج تحفيزية تشمل منحاً تمويلية، إعفاءات ضريبية، ودعماً فنياً وتقنياً في مراحل التنفيذ. وسيجري ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص والجهات التمويلية المحلية والدولية لضمان استدامة وفعالية الدعم.

ثالثاً، سيُعزز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المتقدمة من خلال توسيع التغطية بخدمات الاتصالات والإنترنت عالي السرعة، وتمكين مراكز البيانات الوطنية، وتوفير خدمات الحوسبة السحابية المفتوحة أمام القطاعات الحكومية والخاصة، مع تشجيع الابتكار المفتوح في بيئات حاضنة ورقمية.

**رابعاً**، سيتم التركيز على بناء القدرات البشرية ونقل المعرفة، عبر تصميم وتنفيذ برامج تدريب وطنية في التقنيات الناشئة، بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث ومزودي التكنولوجيا العالميين، بما يضمن تأهيل كوادر وطنية قادرة على قيادة التحول الرقمي في القطاعات المختلفة.

**خامساً**، ستُطلق مشاريع نموذجية (Pilot Projects) في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، المالية، الصناعة، والزراعة، تُوظف فيها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتحليلات التنبؤية، والأتمتة الذكية، وإنترنت الأشياء، بهدف تحسين مستوى الخدمات، وتعزيز فعالية إدارة الموارد، ورفع كفاءة الإنتاج وجودة المخرجات.

من خلال هذه المنظومة المتكاملة، تسعى الحكومة إلى خلق بيئة محفزة للابتكار، تدعم الاقتصاد الرقمي، وتُسرّع من التحول نحو اقتصاد أكثر مرونة وشمولاً وتنافسية على المستويين الوطني والإقليمي.

- **النتيجة 4: تطوير منظومة ريادة الأعمال الرقمية والشركات الناشئة**

يمثل دعم الشركات الناشئة عنصراً أساسياً في بناء اقتصاد رقمي مبتكر، وسيتم العمل على توفير حزم حوافز متكاملة تشمل حوافز ضريبية وتسهيلات مالية واستشارات قانونية وفنية لدعم تأسيس ونمو الشركات الرقمية. كما سيتم تقديم دعم للشركات الناشئة للوصول إلى البيانات المفتوحة والمعلومات اللازمة لتطوير حلولها الرقمية، مما يساعدها على تحسين قراراتها وتعزيز قدراتها التنافسية.

سيتم توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم لدعم ومتابعة أعمال الحاضنات والمسرعات، وتعزيز دورها في تمكين رواد الأعمال، مع ضمان استدامتها من خلال شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. كما سيتم تعزيز التعاون

مع الدول الرائدة في مجال ريادة الأعمال الرقمية لتوفير فرص احتضان دولي للشركات الناشئة الفلسطينية، وتسهيل توسعها في الأسواق العالمية من خلال برامج تبادل وشراكات مع حاضنات أعمال دولية ومسارات تطويرية متخصصة.
في هذا الإطار، سيتم العمل على تحفيز إنشاء صناديق ملائكية (Angel Funds ) واستثمارية بالشراكة مع القطاعين العام والخاص بهدف توفير تمويل مبكر ومرن للشركات الناشئة ذات الإمكانات الواعدة و شركات الاتصالات لدعم انتشار البنية التحتية في المناطق النائية والمهمشة وستُقدَّم حوافز وتشريعات داعمة لتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين والدوليين على المشاركة في هذه الصناديق، بما يعزز من تدفق رؤوس الأموال نحو منظومة ريادة الأعمال بما يدعم الابتكار المحلي ويوسّع فرص النمو.
إضافة إلى ذلك، سيكون هناك توفير لفرص تمويل وقروض ميسرة للشركات الناشئة عبر برامج مشتركة مع المؤسسات المالية المحلية والدولية يتم العمل من خلالها على تطوير آليات لربطها بشبكات المستثمرين ورأس المال المغامر وصناديق التمويل الابتكاري. يوازيها كذلك دعم للشركات في التوسع عبر التجارة الإلكترونية، وتعزيز تواجدها في الأسواق الإقليمية والدولية عبر تمكينها من الامتثال للمعايير الدولية وتسهيل الوصول إلى الأنظمة المالية والتجارية العالمية. ومن خلال تطوير برامج إرشادية وتوجيهية تربط الشركات الناشئة بالمستثمرين ورواد الأعمال ذوي الخبرة، وتقديم استشارات متخصصة في الابتكار و التحول الرقمي والنمو المستدام، مما يعزز من استدامة المنظومة الريادية الرقمية ويخلق بيئة داعمة للشركات الناشئة في فلسطين.

تسعى وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي من خلال ما سبق إلى تعزيز النظام البيئي الوطني لريادة الأعمال الرقمية من خلال تطوير سياسات الترخيص والتصنيف للحاضنات والمسرعات، وإطلاق برامج دعم مالي وتحفيزي للحاضنات وللشركات الناشئة، وتشجيع نماذج الشركات المنبثقة (Spin-offs) من القطاع الخاص والجامعات، بما يعزز من تكامل الأدوار الوطنية ويوسّع نطاق الابتكار والتشغيل.
كما تعمل الوزارة على إنشاء منصة وطنية أو شبكة رقمية للحاضنات والمسرعات ومراكز الإبداع، بهدف تحقيق ما هو مدرج أدناه:

- ضمان التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام البيئي.
- تصنيف الحاضنات حسب التخصص والجغرافيا لتمكين التوجيه الفعّال للدعم.
- تسهيل الوصول إلى التمويل الحكومي والدولي بشكل عادل وشفاف.
- منع تكرار الدعم للرياديين من خلال تتبع الحالات والبرامج ضمن قاعدة بيانات مركزية.
- تمكين الشراكة بين الحاضنات والقطاع الخاص والجامعات عبر أدوات الربط والتواصل ضمن الشبكة.

♦ **النتيجة 5: تعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق**

يتطلب تعزيز تنافسية الشركات الفلسطينية تنويع الأسواق المستهدفة وتقليل الاعتماد على السوق الإسرائيلي، من خلال فتح قنوات جديدة للوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ودعم الشركات في تطوير قدراتها التصديرية.

وعليه سيكون هناك خطوات باتجاه التركيز على تطوير التجارة الإلكترونية عبر تمكين الشركات من إنشاء متاجر رقمية ودعم استخدامها للحلول المالية الرقمية، بما يشمل المحافظ الإلكترونية وبوابات الدفع والتقنيات المالية التي تسهّل عمليات البيع عبر الحدود.

إلى جانب العمل على تطوير استراتيجيات لدعم الشركات في تحسين جودة منتجاتها بما يتناسب مع المعايير والمتطلبات التنظيمية للأسواق المستهدفة، مما يمكنها من المنافسة بشكل أفضل. يتضمن ذلك تقديم استشارات فنية حول متطلبات التصدير، معايير الجودة، وآليات التسويق الرقمي الفعّال، وتوفير برامج تدريبية حول تطوير المنتجات وتصميم استراتيجيات التوسع في الأسواق الدولية.

إضافةً إلى ذلك، سيركز العمل على إقامة اتفاقيات تعاون تجاري مع الدول الإقليمية والأسواق الناشئة لخلق قنوات تصدير مباشرة للشركات الفلسطينية، مما يعزز من استقلالية القطاع الخاص ويفتح فرصاً جديدة للنمو والتوسع. كما سيتم تشجيع مشاركة الشركات الفلسطينية في المعارض الدولية والإقليمية للترويج لمنتجاتها وخدماتها، وتمكينها من عقد شراكات تجارية والتوقيع على اتفاقيات عمل مع شركات دولية، مما يسهم في رفع قدرتها التنافسية وتوسيع قاعدة عملائها.

في هذا السياق، بالنظر إلى أهميّة منصات التجارة الإلكترونية الفلسطينية المتخصصة التي سيتم العمل على تعزيزها مما تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة تسويق منتجاتها وخدماتها مباشرةً إلى المستهلكين والأسواق الخارجية، ويسهم في خلق قنوات توزيع رقمية جديدة، ويقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية بالتشارك مع البرامج الخاصة بوزاة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي.

إلى جانب ذلك، سيتم العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم نمو الاقتصاد الرقمي الفلسطيني وتعزيز قدرته التصديرية، وذلك من خلال تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تضمن حماية الحقوق المالية والقانونية للمستثمرين، وتقديم حوافز استثمارية في القطاعات الرقمية والتكنولوجية.

لا يقتصر الأمر محلياً، وإنما هناك أهمية لدور الشتات الفلسطيني في دعم الاقتصاد الرقمي والتجاري، عبر تطوير برامج تربط رجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين في الخارج مع الشركات الفلسطينية، وتوفير آليات لتسهيل استثماراتهم في القطاع الرقمي والتجاري، مما يسهم في تحفيز الاقتصاد وزيادة فرص التوسع الدولي للشركات المحلية.

ستسهم هذه التدخلات في توسيع نطاق وصول المنتجات والخدمات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وخلق فرص تصدير جديدة تقلل من المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلي، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على المنافسة والاندماج في التجارة العالمية.

❖ **الهدف الاستراتيجي الثالث: حكومة رقمية شاملة وخدمات إلكترونية متكاملة**

♦ **النتيجة 1: حكومة رقمية متكاملة لخدمة المواطنين وتعزيز فعالية الأداء العام**

تُعد منصة "حكومتي" نقطة الدخول، والبوابة الموحدة للخدمات الحكومية الرقمية، بحيث سيُعمل على توسيع نطاق استخدامها من خلال إضافة خدمات جديدة موجهة للمواطنين والشركات، وتحسين تجربة المستخدم، وزيادة عدد المستفيدين من المنصة. كما سيتم تعزيز تكامل البيانات بين الجهات الحكومية المرتبطة بها، بما يضمن سرعة تنفيذ المعاملات، ورفع مستوى الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات.

اضافة لما سبق ستعمل الوزارة على دعم المنصة بتطوير أنظمة الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني لتسهيل المصادقة على المعاملات الرقمية، وتوسيع نطاق الاعتماد على الخدمات الإلكترونية الآمنة. وفي إطار التحول نحو حكومة رقمية أكثر كفاءة، سيمضى باتجاه تبني أنظمة تخطيط موارد المؤسسات الحكومية (ERP) لتحسين إدارة الموارد والخدمات وتقليل العمل الورقي.

كما أنَّ إطلاق مختبر الابتكار الحكومي أحد الأمور المهمة التي تعمل عليها وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي لتصميم وتطوير حلول رقمية مبتكرة تُعالج التحديات التشغيلية وتدعم تحسين السياسات والخدمات بالتعاون مع مختلف الشركاء.

- **النتيجة 2: حكومة رقمية غير ورقية تعتمد على التحول الرقمي الكامل**

في ضوء التوجهات الاستراتيجية العليا للدولة نحو تحديث منظومة الحوكمة وتعزيز فعالية الإدارة العامة، يمثل التحول إلى حكومة رقمية غير ورقية أحد الأعمدة الجوهرية في بناء نموذج حكومي مرن، متكامل، وقائم على الكفاءة التشغيلية. وتسعى هذه النتيجة إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء القطاع الحكومي من خلال تمكين البنية الرقمية، واعتماد أدوات التحول الرقمي الشامل في إدارة الموارد والإيرادات، وتقديم الخدمات، وتبادل البيانات بين المؤسسات. وتعكس هذه النتيجة إلتزام الحكومة بالانتقال من النماذج التقليدية إلى نماذج رقمية مترابطة تستند إلى نظم تخطيط موارد المؤسسات الحكومية الموحدة (ERP) ، وتعزز مبدأ التكامل المؤسسي من خلال ناقل البيانات الوطني ومنظومة تبادل الخدمات الحكومية(G2G) ، إضافة إلى تطوير محفظة إلكترونية حكومية تسهم في تبسيط الإجراءات المالية والخدمية، وتمكين المواطن من الوصول السلس والآمن للخدمات الرقمية.

كما يشكل بناء نظام مركزي لإدارة الإيرادات الحكومية (RMS) خطوة محورية لضبط وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة، وتأتي هذه المبادرات في إطار رؤية وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وتوفير خدمات حكومية ذكية ذات جودة عالية، تواكب تطلعات المواطنين، وتُسهم في بناء اقتصاد رقمي متكامل. كما تُعد هذه النتيجة منصة انطلاق نحو حوكمة رقمية مستدامة تستند إلى الابتكار، وتدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، وتؤسس لنموذج تشغيلي يتماشى مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية.

- **النتيجة 3: نظام مدفوعات رقمية شامل يعزز الشفافية ويسهل المعاملات المالية الرقمية**

يشكل تطوير نظام مدفوعات إلكتروني متكامل عنصراً أساسياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي، حيث سيتم العمل على تطوير بيئة تنظيمية داعمة لانتشار المدفوعات الرقمية، وتحفيز استخدام المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية عبر سياسات حكومية تسهّل تبني هذه الحلول من قبل الأفراد والشركات.

سيتم تمكين الشركات والمستهلكين من الوصول إلى أنظمة دفع رقمية متطورة من خلال تطوير منصات دفع آمنة وموثوقة تدعم التجارة الإلكترونية، مما يسهم في تسهيل عمليات الدفع عبر الإنترنت، وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية، وتعزيز الكفاءة المالية. كما سيتم تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان توسع شبكات الدفع الرقمي، وتحفيز المؤسسات المالية على تقديم حلول مبتكرة تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية.

إلى جانب ذلك، سيتم تنفيذ حلول الدفع الإلكتروني مثل نظام الفوترة الإلكترونية (E-VAT) ونظام إدارة الإيرادات الرقمية (RMS) لضمان تحسين الامتثال الضريبي وتعزيز الشفافية المالية، مما يساهم في تقليل التهرب الضريبي، وتيسير العمليات المحاسبية والمالية للشركات.

سيساهم تنفيذ هذه التدخلات في تحسين بيئة الأعمال الرقمية، وتوسيع نطاق المدفوعات الرقمية، وتعزيز كفاءة المعاملات المالية، مما يدعم التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل ومستدام.

❖ **الهدف الاستراتيجي الرابع: خدمات بريدية متطورة تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي وتعزز التجارة الإلكترونية**

تلعب الخدمات البريدية دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونيةE-Commerce من خلال تحسين كفاءة التوصيل وتطوير البنية التحتية اللوجستية وتعزيز تجربة العملاء. ويستدعي تحقيق هذا الهدف العمل على تطوير الكوادر البشرية وتحسين أنظمة التوصيل وتحديث البنية التحتية البريدية و تنظيم عمل شركات البريد السريع في القطاع الخاص لضمان خدمات أكثر كفاءة وموثوقية تلبي احتياجات السوق الرقمي المتنامي.

♦ **النتيجة 1: تأهيل كوادر بشرية متخصصة في خدمات العملاء.**

يمثل تحسين تجربة العملاء في الخدمات البريدية عنصراً رئيسياً في تعزيز ثقة المستهلكين بالتجارة الإلكترونية، لذا سيتم العمل على تأهيل وتدريب كوادر متخصصة من خلال برامج تدريبية تستهدف رفع كفاءة العاملين في مجال الخدمات البريدية، بما في ذلك إدارة العمليات اللوجستية، التعامل مع العملاء، والتفاعل مع الأنظمة الرقمية الحديثة، كما سيتم تطوير أنظمة دعم العملاء الرقمية، مثل المحادثات الآلية (Chatbots) وخطوط الدعم الإلكتروني، لتمكين المستخدمين من تتبع شحناتهم والتواصل بكفاءة مع مزودي الخدمة، بالإضافة إلى ذلك سيحسن الاطلاع على تجارب الدول المجاورة الخاصة بالتراخيص وسوق البريد للقطاع الخاص من تعزيز ثقافة الخدمة السريعة والموثوقة باعتمادها على المعايير الدولية لجودة الخدمة، بهدف تحقيق رضا العملاء وتحسين تجربة الاستخدام للخدمات البريدية الحديثة.

♦ **النتيجة 2: تعزيز كفاءة خدمات التوصيل لدعم التجارة الالكترونية**

يشكل تطوير خدمات التوصيل ركيزة أساسية لضمان نمو قطاع التجارة الإلكترونية، حيث سيتم العمل على توسيع نطاق خدمات التوصيل السريع من خلال نظم إدارة التوزيع الذكية، التي تعتمد على تحليل البيانات الضخمة لتحديد أفضل المسارات وأوقات التسليم وتقديم الحلول الذكية، مما يعزز كفاءة عمليات الشحن والتوزيع. كما سيتم إدخال تقنيات التوصيل الذكي، مثل أنظمة تتبع الشحنات بالوقت الفعلي مما يمكن الشركات والمستهلكين من متابعة الشحنات وتحسين إدارة سلاسل التوريد.

علاوة على ذلك سيتم تعزيز التعاون مع الشركات اللوجستية المحلية من خلال زيادة عدد شركات البريد السريع المرخصة لدى الوزارة ومزودي الخدمات اللوجستية الإقليميين والدوليين لضمان وصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية بكفاءة، إلى جانب تطوير نماذج توصيل مرنة مما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتقليل تكاليف الشحن، ويعزز قدرة الشركات الفلسطينية على المنافسة في الأسواق الرقمية.

- **النتيجة 3: تطوير وتكامل البنية التحتية البريدية وتعزيز الهوية الوطنية والدولية.**

يستلزم تطوير الخدمات البريدية إدخال تحسينات جوهرية على البنية التحتية لضمان تقديم خدمات سريعة ومتطورة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، بحيث يكون هناك تحديث لمراكز الفرز البريدي عبر إدخال أنظمة معالجة بريدية آلية تسهم في تسريع عمليات الفرز وتقليل الأخطاء التشغيلية، مما يحسن من كفاءة عمليات التوزيع، بالإضافة إلى ذلك، إطلاق منصات رقمية متكاملة للخدمات البريدية، تتيح للمستخدمين إدارة طلباتهم إلكترونياً، وتمكنهم من الدفع الرقمي، وتتبع الشحنات عبر التطبيقات الذكية، مما يسهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتبسيط الإجراءات لكل من الشركات والمستهلكين.

إلى جانب ذلك، تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لإدخال حلول الدفع الرقمي في الخدمات البريدية، مما يسهل عمليات الدفع عند الاستلام، ويوفر خيارات مرنة للدفع الإلكتروني تعزز من استخدام التجارة الإلكترونية. كما سيوسع نطاق الخدمات البريدية ليشمل حلول التجارة الرقمية، مثل تقديم الخدمات اللوجستية للمتاجر الإلكترونية، لتمكين الشركات الفلسطينية من التوسع في التجارة الإلكترونية العالمية بسهولة وفاعلية.

يمثل تطوير هذه الخدمات خطوة رئيسية نحو بناء منظومة بريدية حديثة تدعم الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، وتسهم في تحسين كفاءة التجارة الإلكترونية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، مما ينعكس إيجاباً على نمو قطاع الأعمال الرقمي واستدامته. وكذلك الأمر ادخال أنظمة لأتمتة عمليات ترخيص شركات البريد الخاصة تسهم بشكل أو بآخر في تسريع العمل وتقليل استخدام المعاملات الورقية .

- **الهدف الاستراتيجي الخامس: الإدماج الرقمي لجميع فئات المجتمع**

يشكّل الإدماج الرقمي محوراً أساسياً في بناء مجتمع رقمي متكامل، حيث يسعى إلى تمكين الأفراد العاملين في القطاع الخاص، والرياديين، والمجتمع المدني من الوصول الفعّال إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها بما يعزز فرص العمل، ويرفع من الإنتاجية، ويحسّن جودة الحياة. ويشمل ذلك تمكين الفئات المهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والشتات الفلسطيني من الاستفادة من التحول الرقمي، بما يضمن تكافؤ الفرص ويعزز المشاركة الواسعة في الاقتصاد الرقمي.

- **النتيجة 1: رأس مال بشري رقمي مُمكّن ومؤهل**

سيتم الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية للأفراد من مختلف الأطياف المهنية والتعليمية، عبر برامج تدريب متخصصة وموجهة تستهدف القطاع الخاص، والشباب، والنساء، ورواد الأعمال، في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية وذلك من خلال الشراكات المتعدده

كما سيتم توفير مسارات تعليم مرنة، تشمل التعليم المهني وبرامج التعلم الإلكتروني، بالشراكة مع الجامعات ومراكز الابتكار، بما يتيح فرصاً متكافئة لاكتساب المهارات الرقمية داخل فلسطين وخارجها.

وسيتعزز الربط مع الكفاءات الفلسطينية في الخارج من خلال مبادرات لنقل المعرفة، والمشاركة في تطوير المهارات الرقمية محلياً، مما يوسّع القاعدة البشرية الداعمة للتحول الرقمي.

- **النتيجة 2: بيئة رقمية داعمة لتحسين الأداء والإنتاجية في القطاع الخاص والمجتمع المدني**

ستنفذ برامج لبناء القدرات الرقمية في مؤسسات القطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتمكينها من رقمنة عملياتها وتعزيز إنتاجيتها.

كما ستُطوّر أدوات تدريبية موجهة للمجتمع المدني، ومبادرات لرفع جاهزية الأفراد لسوق العمل الرقمي، وذلك من خلال حاضنات الأعمال، والمبادرات المجتمعية، وبرامج التعليم المستمر.

وستُسهم هذه الجهود في تأهيل فئات واسعة من القوى العاملة وتعزيز مرونتها في التعامل مع متطلبات الاقتصاد الرقمي سريع التغير.

- **النتيجة 3: إدماج رقمي شامل يضمن الوصول لكافة الفئات المجتمعية**

سيتم تطوير سياسات وخدمات رقمية مخصصة لضمان وصول الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الرقمية، مثل منصات ميسّرة، وتطبيقات مساعدة، وتقنيات داعمة باللغة العربية. إلى جانب ذلك، ستُطلق حملات توعية لتعزيز الثقافة الرقمية بين غير المتمكنين، مع تقديم دعم وحوافز للمبادرات والمشاريع الاجتماعية التي تعمل على سد الفجوة الرقمية.

وسيُعزّز دور الجاليات الفلسطينية في الخارج من خلال منصات إلكترونية وبرامج تعاون تتيح مشاركتهم في بناء اقتصاد رقمي مستدام داخل فلسطين، سواء عبر الاستثمار أو التطوير أو الإرشاد المهني.

## آليات التنفيذ

**جدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير**

| الأهداف والنتائج الاستراتيجية | | | | | | | البرنامج الوطني للتنمية والتطوير | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الأول: بنية تحتية رقمية متطورة تدعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي | | | | | | | | |
| | المؤشر | قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة) 2024/ | الاستهداف مع نهاية | | | المبادرة التنموية الاستراتيجية | ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي | |
| | | | 2025 | 2026 | 2027 | | | |
| النتائج | عدد المؤسسات /المواقع المربوطة على الشبكة | 101[24] | 101 | 101 | 101 | | | |
| | عدد الخوادم الافتراضية المستضافة لخدمة المؤسسات الحكومية | عدد (222) خادم | عدد (247) خادم | عدد (272) خادم | عدد (302) خادم | | | |
| | حوسبة سحابية خاصة جاهزة للاستخدام الحكومي | استضافة المؤسسات على الحوسبة السحابية الخاصة عدد (5) دوائر حكومية. | 9 دوائر حكومية | 13 دائرة حكومية | 17 دائرة حكومية | | | |
| | تطوير مركز البيانات الوطني | مركز بيانات وطني محدث. | 9 دوائر حكومية | 13 دوائر حكومية | 17 دوائر حكومية | | | |

[24] جميع الأرقام تحتها خط أرقام صحيحة ثابتة وماتبقى من الأرقام المدرجة في الجدول تم البدء بالزيادة من خط الأساس في حال توفره تباعاً.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | –عدد المؤسسات المستضافة (5) دوائر حكومية. | | | | | |
| | توفير استضافة مواقع الكترونية حكومية | 106 موقع الكتروني | 110 مواقع | 114 موقع | 118 موقع | | |
| | استضافة مؤسسات ضمن البريد الإلكتروني الحكومي المركزي | 162 نطاق | 164 نطاق | 167 نطاق | 170 نطاق | | |
| | – توفر ترددات لاستخدامها لتقديم خدمات الجيل الرابع و الخامس. | – ترددات تستخدم لتقديم خدمات الجيل الثاني والثالث. | – توفر ترددات الجيل الرابع ومنحها لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات لتخصيصها للشركات المرخصة. | – توفر ترددات الجيل الخامس ومنحها لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات لتخصيصها للشركات المرخصة. | – توفر ترددات الجيل الخامس. | | |
| | اتاحة تقديم خدمات الانترنت عبر الاقمار الصناعية | 0 | 0 | 1 شركة | 2 شركة | | |
| **النتيجة 2: إطار قانوني وتنظيمي شامل يعزز التحول الرقمي.** | تعديل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 37 لسنة 2021 و قرار بقانون رقم (23) لسنة 2022م بتعديل قرار بقانون رقم (37) لسنة 2021م | تعديل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب ما ورد في قرار مجلس الوزراء بخصوص اختصاصات | اصدار التشريعات الثانوية (الأنظمة والقرارات والتعليمات) بخصوص تنظيم وترخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات | --- | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لاقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الوزارة رقم 19/25/04 بتاريخ 2024/9/17 | | | الخدمات الأساسية. |
| | قانون حماية البيانات | قرار بتشكيل لجنة لاعداد مشروع حماية البيانات والمعلومات الشخصية بقرار 17/98/09/مزو/ر.ح) لعام 2016 | قراءة أولى | قراءة ثانية وثالثة | متوقع اعتماده من مجلس الوزراء | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (1) السياسة المالية وإدارة المالية العامة. |
| | قانون الخدمات البريدية | تعديل مشروع قانون الخدمات البريدية. | اعداد ورقة موقف بشأن اعتماد مشروع قرار بقانون الخدمات البريدية من فخامة الرئيس تبين أهمية التشريع وملخص | اصدار قانون الخدمات البريدية | اصدار التشريعات الثانوية (الأنظمة | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لمحتوياته، استناداً لكتاب أمين عام مجلس الوزراء رقم 2025/567 بتاريخ 2025/2/20، بخصوص توصيات اللجنة الوزارة لإعداد أجندة التشريعات للعام 2025. | | والقرارات والتعليمات) | | وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |
| | قانون المعاملات الالكترونية وخدمات الثقة. | القرار بقانون رقم 17 لسنة 2024 بشأن المعاملات الالكترونية وخدمات الثقة. | اصدار التشريعات الثانوية (الأنظمة والقرارات والتعليمات) بخصوص تنظيم وترخيص مقدمي خدمات الثقة. | --- | --- | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون.<br>الركيزة (1) السياسة المالية وادارة المالية العامة. |
| | قانون منظومة الخدمات الحكومية الالكترونية | قرار بقانون رقم 11 لسنة 2023 بشأن منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية. | إجراء تعديل على قانون منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية لتعديل الأدوار والمسؤوليات. | اقرار التعديلات على قرار بقانون والعمل بموجبه من تاريخ اقراره. | --- | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | هيكل تنظيمي معتمد | تعديل الهيكل التنظيمي بما يتوائم واختصاصات الوزارة في الاقتصاد الرقمي وفق القرار لمجلس الوزراء رقم 19/25/4 لسنة 2024 (مقترح أولي للجنة المكلفة لإعداد هيكلية محدثة للوزارة ). | قرار مجلس الوزراء باعتماد الهيكل التنظيمي | قرار مجلس الوزراء باعتماد بطاقات الوصف الوظيفي | تسكين الموظفين على الهيكل الجديد | ----- | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |
| | عدد السياسات والأطر التنظيمية لتعزيز الحوكمة الرقمية وتحقيق التحول الرقمي الشامل. | لا يوجد | 5 | 2 | 2 | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | الخدمات الأساسية. |
| | مبادرات ومشاريع التحول الرقمي معتمدة من المؤسسات الحكومية. | أجندة فلسطين الرقمية | تنفيذ محاور وأهداف الأجندة | استكمال تنفيذ محاور وأهداف الأجندة. | منصة مطورة لمتابعة مشاريع ومبادرات التحول الرقمي لأجندة فلسطين الرقمية وتنفيذ محاورها وأهدافها (مرصد). | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. |
| | سياسة البيانات المفتوحة Open Data | سياسة قائمة ومعممة على الوزارات | تطوير سياسة البيانات المفتوحة وتنفيذ أهدافها من خلال اللجنة الخاصة للبيانات المفتوحة برئاسة وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | تعيين منسقي البيانات المفتوحة داخل الوزارات والهيئات الحكومية. | تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة وتنفيذ أهدافها. | | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | والمصـــــادقة عليها من مجلس الوزراء. | | | | قـطـاعـات الـخـدمـات الأساسية. الـركـيـزة (3) تحســين بيئة الاستثمار. |
| | سياسة المدن التكنولوجية | اعتماد الورقة المفاهيمية لمعايير سياسة الحدائق التكنولوجية. | مســـــودة للورقـــــة المفاهيميـــة لاعتمـــاد معـايير سياسـة الحـدائق التكنولوجيةالمدن الكية | سياسة ونظام معتمد بناء على المعايير (مطبق). | تطبيق سياسة المـــــدن التكنولوجيـــة وتنفيذ أهدافها ومحاورها. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الـركـيـزة (4) الارتـــقـــاء بـالمنظومة التشـريعية والمؤسـسـية وتحسـين أداء قـطـاعـات الـخـدمـات الأساسية. |
| | أجندة سياسات دعم الشركات الناشئة | الإطـار العـام لـدعم الشـركات الناشـئة والمتوسـطة والخطـة التنفيذيـة المنبثقـة عنـه واعتمـاده مـن قبـل الوزارات الشريكة | -تطوير البيئة التنظيمية والتحتية لعمل الشـركات الناشئة والحاضنات. --برامج مطورة للحوافز للشركات الناشئة. -كوادر بشـرية مؤهلة في مجال الريادة والاقتصـاد الرقمي. | إجراءات تسـجيـل وترخيص الشركات الناشئة مطورة إلكترونياً. | دعـم البحـث والتطـوير والابتكـار لجميـع القطاعات. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الـركـيـزة (4) الارتـــقـــاء بـالمنظومة التشـريعية والمؤسـسـية وتحسـين أداء قـطـاعـات |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | –شبكة تعاون قوية لدعم لنظام بيئي للشركات الناشئة بين أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والدولي. | | | | الخدمات الأساسية. |
| | السياسة العامة لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات معتمدة. | غير متوفرة | التعاقد مع خبير واعداد ومراجعة لسياسة عامة لقطاع الاتصالات طويلة الامد | سياسة معتمدة | السياسة مطبقة مع متابعة مراقبة تنفيذها | | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| | خطة استراتيجية وطنية تكنولوجيا المعلومات وفقاً للسياسة العامة المعتمدة. | غير متوفرة | –مسودة خطة.<br>–اعداد الخطة ومتابعتها | خطة معتمدة ومطبقة | متابعة تنفيذ الخطة | | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. |
| | سياسة وطنية لادارة قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ | --- | اعداد مسودة تراعي دور الشركاء في القطاع في حالات الطوارئ | سياسة مطبقة ومعتمدة | السياسة مطبقة مع متابعة مراقبة تنفيذها | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سياسة شمولية الخدمة لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً للسياسة العامة معتمدة | غير متوفرة | -اعداد مسودة سياسة تحقق شمولية الخدمة وضمان الوصول العادل للمناطق النائية والمهمشة<br>-التعاقد مع خبير. | سياسة معتمدة | السياسة مطبقة مع متابعة مراقبة تنفيذها | | |
| | التعليمات الفنية والتنظيمية لمقدمي خدمات الثقة والتوقيع الالكتروني | غير متوفرة | مسودة معتمدة | - | - | | |
| | مركز فعال للاستعادة من الكوارث | لا يوجد | تجهيز كراسة العطاء وطرح العطاء. | البدء في تركيب وتشغيل مركز الاستعادة من الكوارث | مركز فعال للاستعادة من الكوارث | --- | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار |
| | المركز الحكومي للعمليات الأمنية Gov SOC مطور. | --- | تجهيز كراسة العطاء وطرح العطاء. | تركيب وتشغيل الأجهزة والأنظمة | الممركز الحكومي | --- | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | للعمليات الأمنية مطور | | التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. |
| **النتيجة 3: بيئة رقمية آمنة تعزز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية.** | عمل نشرات توعوية وتنبيهات أمنية في مجال الأمن السيبراني. | – تنفيذ عدد (102) نشرة توعوية في مجال الأمن السيبراني.<br>– تنفيذ عدد (135) تنبيه أمني. | – تنفيذ عدد (182) نشرة توعوية في مجال الأمن السيبراني.<br>– تنفيذ عدد (215) تنبيه أمني. | – تنفيذ عدد (272) نشرة توعوية في مجال الأمن السيبراني.<br>– تنفيذ عدد (305) تنبيه أمني. | – تنفيذ عدد (362) نشرة توعوية في مجال الأمن السيبراني.<br>– تنفيذ عدد (395) تنبيه أمني. | --- | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ربط الدوائر الحكومية على نظام مراقبة الأحداث الأمنية Gov SOC (العدد المربوط على أنظمة المركز للعمليات الأمنية). | (27) دائرة حكومية مربوطة على نظام مراقبة الأحداث الأمنية | ربط عدد (30) دائرة على نظام مراقبة الأحداث الأمنيّة. (العدد مرتبط بتنفيذ عطاء التوسعة) | ربط عدد (35) دائرة على نظام مراقبة الأحداث الأمنيّة. | ربط عدد (40) دائرة على نظام مراقبة الأحداث الأمنيّة. | | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسيّة. الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة رقمية عصرية وشاملة تعزز نمو الاقتصاد الرقمي** | | | | | | **برنامج التنمية والتطوير** | |
| **النتائج** | **المؤشر** | **قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة)** | **الاستهداف مع نهاية** | | | **المبادرة التنموية الاستراتيجية** | **ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي** |
| | | | **2025** | **2026** | **2027** | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **النتيجة 1: رفع مستوى التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** | -عدد الشركات المرخصة<br>-عدد التطبيقات المصرحة<br>-عدد شهادات مزاولة نشاط إلكتروني (حوكمة رقمية تعزز الشفافية والمنافسة). | (مرتبط بما جاء وفق تعديل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب ما ورد في قرار مجلس الوزراء بخصوص اختصاصات الوزارة رقم 19/25/04 بتاريخ 2024/9/17 بما يخص ترخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات) | يعتمد على عدد الشركات المتقدمة للترخيص والتطبيقات المتقدمة للحصول على التصريح وعدد طلبات شهادات مزاولة نشاط إلكتروني. | يعتمد على عدد الشركات المتقدمة للترخيص والتطبيقات المتقدمة للحصول على التصريح وعدد طلبات شهادات مزاولة نشاط إلكتروني. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |
| | عدد الشركات المستفيدة.<br>عدد المنتجات المبتكرة.<br>-عدد المشاريع البحثية والتطويرية المدعومة.<br>-عدد الوظائف الجديدة في وحدات البحث والتطوير.<br>-معدل العائد على الاستثمار في البحث والتطوير. | المسودة الأولى المنجزة لحزم الحوافز الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات للشركات الناشئة بالتعاون مع بيتا من خلال خبير.<br>-عدد الشركات التي تم حصرها<br>-عدد برامج القسائم الرقمية التي تم إطلاقها | -تقديم عدد (3) منح اصدار الأنظمة والتعليمات الملف الوطني للابتكار الرقمي بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات<br>- انشاء لمختبر الابتكار الحكومي Gov Tech Lab<br>- تجهيز عدد (3) اتفاقيات تعاون ما بين | اعتماد رخص تقديم حزمة حوافز للشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لديها وحدة للبحث والتطوير.<br>- تفعيل خدمات مختبر الابتكار الحكومي ودعم واحتضان عدد (3) شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا الحديثة.<br>- عقد ندوة وورشة عمل. | -تقديم عدد (3) منح.<br>-دعم واحتضان عدد (5) شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا الحديثة.<br>- استراتيجيات وطنية فعالة | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الوزارة والمسرعات والحاضنات الفلسطينية لدعم الابتكار وتسهيل نمو الشركات الناشئة. | | تدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية والتحول الرقمي.<br>– عقد ندوة وورشة عمل. | | |
| | –نسبة الانفاق الحكومي.<br>–مقدار المنح المقدمة.<br>–عدد المنح.<br>–عدد الشركات المرخصةالمستفيدة.<br>–عدد التطبيقات المصرحة<br>–عدد شهادات مزاولة نشاط إلكترونيالمنتجات المبتكرة.<br>(حوكمة رقمية تعزز الشفافية والمنافسة).–عدد المشاريع البحثية والتطويرية المدعومة.<br>–عدد الوظائف الجديدة في وحدات البحث والتطوير.<br>–معدل العائد على الاستثمار في البحث والتطوير. | (مرتبط بما جاء وفق تعديل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات حسب ما ورد في قرار مجلس الوزراء بخصوص اختصاصات الوزارة رقم 19/25/04 بتاريخ 2024/9/17 بما يخص ترخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات)المسودة الأولى المنجزة لحزم الحوافز الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات للشركات الناشئة | –تقديم عدد (3) منح<br>–دعم عدد (3) مشاريع بحثية.<br>–يعتمد على عدد الشركات المتقدمة للترخيص والتطبيقات المتقدمة للحصول على التصريح وعدد طلبات شهادات مزاولة نشاط إلكتروني.الملف الوطني للابتكار الرقمي بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات<br>– انشاء لمختبر الابتكار الحكومي<br>Gov Tech Lab | –تقديم عدد (3) منح.<br>–دعم عدد (3) مشاريع بحثية.<br>–تقديم حزمة حوافز للشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لديها وحدة للبحث والتطوير.<br>– تفعيل خدمات مختبر الابتكار الحكومي ودعم واحتضان عدد (3) شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الحديثة.<br>– عقد ندوة وورشة عمل.يعتمد على عدد الشركات المتقدمة للترخيص والتطبيقات المتقدمة للحصول على التصريح وعدد طلبات شهادات مزاولة نشاط إلكتروني. | –تقديم عدد (3) منح.<br>–دعم عدد (3) مشاريع بحثية.<br>–يعتمد على عدد الشركات المتقدمة للترخيص والتطبيقات المتقدمة للحصول على التصريح وعدد طلبات شهادات مزاولة نشاط إلكتروني. دعم واحتضان عدد | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بالتعاون مع بيتا من خلال خبير. | – تجهيز عدد (3) اتفاقيات تعاون ما بين الوزارة والمسرعات والحاضنات الفلسطينية لدعم الابتكار وتسهيل نمو الشركات الناشئة.<br>– عقد ندوة وورشة عمل. | | (5) شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الحديثة.<br>– استراتيجيات وطنية فعالة تدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية والتحول الرقمي.<br>– عقد ندوة وورشة عمل. | | |
| **النتيجة 2: منظومة بحث وتطوير تدعم الإبتكار الرقمي.** | –عدد الشركات التي تم حصرها<br>–عدد برامج القسائم الرقمية التي تم اطلاقها<br>–منصة للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. | المنصة غير موجودة | 1.عمل الدراسات:<br>–مراجعة البيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.<br>–تحديد القطاعات ذات الأولوية النقل –شركات التوصيل والنقل السريع، نقل الركاب–، الصناعة<br>– أتمتة خطوط الإنتاج | –حصر الشركات التكنولوجية بالتعاون مع بيتا والجهات ذات العلاقة فيما يخص التسويق والمحتوى القادرة على تقديم الحلول والأدوات التكنولوجية المبنية على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية ووضع معايير لاعتمادها. | تطوير منصة تجميع شركات الـ ICT واطلاقها | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | وتحسينها، التعليم – المحتوى الرقمي، التأمين، التجارة الالكترونية، Fintech). –اجراء دراسة للواقع الحالي للقطاعات التي تم تحديدها لتحليل الفجوات الرقمية وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات في تبني الرقمنة. | –اعداد دراسة قياس جاهزية كل قطاع مبدئياً لتحديد احتياجاتهم الرقمية. –مراسلة كل جهة مشرفة على كل قطاع لتحديد عينة الدراسة وبناء على النتائج تطوير نماذج الدراسة. –تحديد الفئات المستهدفة (معايير الـ SEMs) بناءً على حجمها واحتياجاتها الرقمية. 2. تصميم برنامج القسائم الرقمية والاتفاقيات اللازمة وشروطها لضمان الالتزام بشروط برنامج القسائم الرقمية. | | | |
| **النتيجة3: تعزيز تبني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات.** | –عدد الشركات الناشئة الجديدة المسجلة –عدد حملات التوعية حول التعديلات القانونية وحماية حقوق الملكية الفكرية. | اعتماد توصيات دراسةIFC لمراجعة النظام البيئي لتنظيم وتطوير بيئة ريادة الأعمال الرقمية. | مراجعة القوانين والتشريعات الداعمة للبيئة التنظيمية للشركات الناشئة ومواكبة التغيرات السريعة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات. | –تعديل القوانين والانظمة جديدة أو محدثة. | – المصادقة على الاعتمادات. – تطوير القوانين لمواكبة التغيرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | –عـدد القـوانين التـي تـم تطويرهـا واعتمادها. | | | | | | |
| **النتيجـــة 4: تطـــوير منظومـة ريـادة الأعمـال الرقميـــة والشـــركات الناشئة.** | –تقرير واقع الشركات الناشئة. | تقرير حصر للحاضنات والمســـرعـات معـد ومعتمد. | –تطوير أداة جمع البيانات مع الشركاء. | – اعـداد مســودة تقرير لواقع الشركات الناشئة.<br>–مراجعة الدراسات السابقة.<br>–ورشة عمل. | –تحليل تـأثير الـتـقـنـيـات الجـديـدة مثـل الـــذكـــاء الاصــطناعي، البلوكتشـــين، انترنت الأشياء على الشـركات الناشئة.<br>–تـــحـــديـــد الـتـحـديـات والـفـرص فـي المستقبل.<br>–إطـــــلاق الـتـقـريـر النهائي. | | الـركـيـزة (3) تحســين بيئة الاستثمار. |
| | –متوسـط الوقـت المسـتغرق لإتمـام الإجـراءات الاداريـة (مثـل تسـجيل الشـــركات، الحصـــول علـــى التراخيص). | مراجعة لمنظومة قوانين الشـركات بما يتوائم مع اختصـــاصـــات وزارة | –تطوير إجراءات خاصـة لتصـــنيف وتســـجيـل الشـــركـات النـاشـــئـة وترخيصها أصولاً. | نظام تسجيل إلكتروني موحد. | اجـــــراءات لـتســـجـيـل الشـــركـات الناشـــئة التي | | الـركـيـزة (3) تحســين بيئة الاستثمار. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | -عدد الشركات الناشئة المسجلة الجديدة.<br>-تكلفة التسجيل. | الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | -متابعة تعديل قانون الشركات برقم (42) لسنة 2021 ونظام إدارة وإجراءات ورسوم سجل الشركات رقم (6) لسنة 2022 بما يتوائم مع اختصاصات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | | ترغب في التوسع الدولي. | | |
| | -عدد الحاضنات ومراكز الدعم التكنولوجي ضمن اللوائح.<br>-عدد الحاضنات ومراكز الدعم المستفيدة من تطوير نماذج الأعمال لديها. | مسودة أولية للوائح تنظيم الحاضنات ومسرعات الأعمال. | وضع لوائح لتنظيم الحاضنات ومسرعات الأعمال | تطوير نماذج أعمال متطورة للحاضنات. | -تعزيز الشراكات الدولية والمحلية لتشجيع الحاضنات المحلية على التعاون مع حاضنات ومسرعات أعمال عالمية لتبادل الخبرات. | | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار.<br>الركيزة (1) السياسة المالية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | وإدارة المالية العامة. | |
| | -عدد مجموعة البيانات المنشورة على المنصة.<br>-عدد برامج التوعية المنفذة.<br>- عدد المشاركين في بناء القدرات.<br>-عدد النشطاء والمستفيدين من المنصة.<br>-عدد مجموعات البيانات التي تم اعادة استخدامها. | تطوير وإغناء منصة البيانات المفتوحة والتوعية وبناء القدرات.<br>- إعداد قائمة أولية بمجموعات البيانات المفتوحة التي ستقوم كل إدارة أو وحدة في الوزارة بتوفيرها.<br>-رفع (10) مجموعات بيانات جديدة بصيغة API (مجموعة بيانات لحظية تستخدم واجهة برمجة التطبيقات). | -عقد عدد (2) ورشة توعوية حول البيانات المفتوحة وعدد (2) ندوة.<br>-رفع (10) مجموعات بيانات جديدة بصيغة API. | -عقد عدد (2) ورشة توعوية حول البيانات المفتوحة وعدد (2) ندوة.<br>-رفع عدد (10) مجموعات بيانات جديدة بصيغة (API) | -عقد عدد (2) ورشة توعوية حول البيانات المفتوحة وعدد (2) ندوة.<br>-رفع عدد (15) مجموعات بيانات جديدة بصيغة API. | | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| | -تطوير آليات الدعم المالي والشراكات لاستدامة نمو الشركات الناشئة. | مسودة معدة حزمة الحوافز للشركات الناشئة والقائمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. | اعتماد حزمة الحوافز للشركات الناشئة والقائمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات مع الجهات الشريكة. | -تطوير نظام متابعة وتقييم لتنفيذ عقد الحوافز. | -مراجعة تنفيذ العقد والجدوى.<br>-عقد حوافز جديد فعال ومحفز للشركات الناشئة. | | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | الخدمات الأساسية. |
| | انشاء صندوق وطني لدعم البحث والتطوير للتحول الرقمي بالتعاون مع الجهات الشريكة. | لا يوجد | شراكات وتنسيق وطنية مع صناديق الاستثمار ورأس المال المغامر. | تطوير برامج الاقراض والتمويل المالي من خلال الصندوق الوطني. | إطلاق برامج تمويل متكاملة للشركات الناشئة تدعم التحول الرقمي. | | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| | -عدد الشركات الناشئة التي تمكنت من الوصول إلى مساحات العمل المشتركة والحاضنات.<br>-عدد الرياديين التي تحولت أفكارهم الى شركات ناشئة.<br>-عدد الشراكات الداخلية والخارجية.<br>-عدد المنتجات المطورة عدد الصفقات والعقود. | لا يوجد | انشاء برامج توجيه وارشاد لمساعدة الشركات الناشئة ذات الأفكار الريادية وربطها مع الحاضنات ورواد الأعمال والمستثمرين. | برامج توعوية وارشادية فاعلة. | تطوير برامج التوعية والإرشاد | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **النتيجة 5: تعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق.** | -عدد الشراكات الداخلية والخارجية<br>-عدد المنتجات<br>-عدد الصفقات والعقود. | لا يوجد | تطوير برنامج لتسويق منتجات الشركات الناشئة داخلياً وخارجياً soft landing program | برامج تسويقية محلية ودولية ناشطة لدعم الشركات الناشئة. | برامج تسويقية محلية ودولية ناشطة لدعم الشركات الناشئة. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية.<br>الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| | -عدد الصفقات التجارية والعقود.<br>- قيمة الاستثمارات.<br>-عدد الحملات المنفذة.<br>-عدد المعارض.<br>-عدد المشاركين.<br>-نسبة الصادرات.<br>-عدد المستخدمين و العملاء.<br>-عدد الأسواق المستهدفة.<br>-المبيعات. | | تطوير (آليات) لتسويق منتجات الشركات الناشئة الفلسطينية داخلياً. | منصة تسويق الكترونية للشركات الناشئة. | تطوير (آليات) لتسويق منتجات الشركات الناشئة الفلسطينية خارجياً. | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | –عدد الشراكات.<br>–عدد الصفقات التجارية والعقود.<br>–عدد اتفاقيات العمل والتعاون.<br>–عدد المستثمرين الجدد من الخارج.<br>–عدد الشـــركات/ الفروع المســـجلة الجديدة.<br>–قيمة المنح المقدمة. | | فتح أســواق جديدة وزيادة الطلب والاســتثمار وزيادة الاستثمارات الأجنبية. | التشبيك مع الأسواق العالمية. | توفير فرص الشـــركات مع الشـــركـات الـخـارجـيـة والمانحين. | | |
| | –عدد الشركات المشاركة.<br>–قياس مدى الاستفادة من المؤتمر.<br>–عدد المشاركين محلي ومغترب. | لا يوجد | تنظيم منتـدى وطني (يشمل المغتربين) لتحقيق التوافق حول تعزيز تكامل الابتكار وريادة الأعمال في فلسطين. | إنشاء شبكة من الرواد المغتربين. | إعداد وتطوير خطـة شـاملة للتنميـــــــة المستدامة في ريـــــــادة الأعمال. | | |
| | عدد الشـــركات العالمية التي فتح فروع لها في فلسطين | لا يوجد | 1 | 3 | 5 | | |

| الهدف الاستراتيجي الثالث: حكومة رقمية شاملة وخدمات رقمية متكاملة | | | | | | برنامج التنمية والتطوير | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النتائج | المؤشر | قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة) | الاستهداف مع نهاية | | | المبادرة التنموية الاستراتيجية | ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي |
| | | | 2025 | 2026 | 2027 | | |
| النتيجة 1: خدمات حكومية رقمية متكاملة تتيح للمواطنين والشركات الوصول إلى الخدمات بسهولة. | عدد الخدمات الرقمية المضافة على حكومتي | 100 | 115 | 130 | 145 | | |
| | عدد المسجلين والمتحققين على منظومة حكومتي | 14,864 | 50,000 | 75,000 | 100,000 | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. --- | الركيزة (4) الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| | عدد مرات تنزيل تطبيق حكومتي | 19,383 | 50,000 | 75,000 | 100,000 | | |
| | عدد الحركات المدفوعة على حكومتي | 2610 | 5000 | 8000 | 12000 | | |
| | عدد الدوائر الحكومية التي تستخدم نظام الـ ERP الموحد (نظام موحد لادارة موارد المؤسسات الحكومية). | لا يوجد | 1 | 4 | 19 | | |
| | عدد الأنظمة المستضافة لوزارة الصحة في مركز البيانات الوطني. | لا يوجد | عدد (4) أنظمة | عدد (6) أنظمة | عدد (8) أنظمة | المبادرة (2) توطين الخدمات الصحية. | الركيزة (4) الارتقاء |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المؤسسات المربوطة على ناقل البيانات الوطني | (47) | 50 | 55 | 60 | --- | بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. الركيزة (1) السياسة المالية وإدارة المالية العامة. |
| **النتيجة 2: حكومة رقمية غير ورقية تعتمد على التحول الرقمي الكامل.** | عدد الخدمات المتبادلة على ناقل البيانات الوطني G2G | (35) | 42 | 50 | 60 | --- | |
| **النتيجة 3: نظام مدفوعات رقمية شامل يعزز الشفافية ويسهل المعاملات المالية الرقمية.** | بناء نظام بنكي لبنك البريد | -نظام قائم لبنك الاستقلال والتنمية.<br>- دراسة للعقد الموقع بين الشركة مقدمة الخدمة وبنك الاستقلال.<br>- متابعة من قبل فريق فني ومتخصص- البريد للخدمات المقدمة في بنك البريد. | -استلام النظام الخاص ببنك الاستقلال سابقاً.<br>- توقيع عقد جديد بما يلبي الدراسة المعدة سابقاً لاضافة كافة الخدمات المقدمة من خلال بنك البريد.<br>-تدريب موظفين على النظام.<br>- اجراء فحص للنظام من خلال مكتب بريدي محافظة رئيسي. | - اعتماد النظام كمشغل لبنك البريد (جهوزية النظام لتقديم الخدمات).<br>-استكمال التدريب للكادرالوظيفي العامل في بنك البريد.<br>- تشغيل النظام في المكاتب البريدية الرئيسية عدد (11) مكتب بريدي. | نظام بنكي قائم لبنك البريد متكامل. | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | – تعزيز الشمول المالي.<br>– قياس ومتابعة مسار الحركات المالية الحكومية (مراقبة البيانات المالية لكشف الاحتيال المالي). | – بناء تصور لتقديم الخدمات المالية المقدمة من خلال المدفوعات الرقمية. | –بناء منظومة التكامل المصرفي ضمن إطار موحد من الحكومة.<br>–تحليل الخيارات التكنولوجية الالكترونية للمدفوعات عبر البطاقات الائتمانية (المحافظ الإلكترونية)<br>– Wallet | – مطابقة الشراكات بما يتوافق مع اللوائح القانونية والتنظيمية للدولة. | أنظمة دفع إلكتروني محفزة للشركات الناشئة **(منصة).** | | الركيزة (1) السياسة المالية وإدارة المالية العامة. |
| **الهدف الاستراتيجي الرابع: خدمات بريدية متطورة تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي وتعزز التجارة الإلكترونية** | | | | | | **برنامج التنمية والتطوير** | |
| **النتائج** | **المؤشر** | **قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة) –2024** | **الاستهداف مع نهاية** | | | **المبادرة التنموية الاستراتيجية** | **ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي** |
| | | | 2025 | 2026 | 2027 | | |
| **النتيجة 1: تأهيل كوادر بشرية متخصصة في خدمات العملاء.** | برامج تدريبية محلية ودولية مطورة لتعزيز الكفاءة المهنية في تقديم الخدمات لتطوير مهارات الكوادر البريدية | | 4 دورات | 8 دورات | 13 دورة | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات |
| | برامج تدريبية محلية ودولية مطورة لتعزيز الكفاءة المهنية لتطوير مهارات الكوادر العاملة بالتراخيص. | --- | 2 دورتان | 6 دورات | 8 دورات | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاطلاع على تجارب الدول في عمل التراخيص | --- | 2 تجربتان | 3 تجارب | 5 تجارب | | الخدمات الأساسية. الركيزة (3) تحسين بيئة الاستثمار. |
| **النتيجة 2: تعزيز كفاءة خدمات التوصيل لدعم التجارة الالكترونية** | شبكة التوصيل كفؤة ومحسنة لدعم التجارة الإلكترونية عبر تسريع النقل البريدي وتوسيع أسطول المركبات وتوفير خدمات بريدية سريعة وآمنة. رقابة و متابعة شركات البريد السريع تطوير نظام ترميز بريدي جديد | 14 مركبة | 2 مركبتان | 5 مركبة | 10 مركبات | | |
| | | 9 دراجات نارية | 2 دراجات نارية | 2 دراجات نارية | 2 دراجات نارية | | |
| | | 45 دراجة كهربائية | 30 دراجة كهربائية | 20 دراجة كهربائية | 10 دراجات كهربائية | | |
| | | | 0 مركبة رقابية/تراخيص | 2 مركبة رقابية/ تراخيص | 1 مركبة رقابية/ تراخيص | | |
| | | -- | 100 جولة رقابية | 150 جولة رقابية | 200 جولة رقابية | | |
| | | قاعدة البيانات للرموز البريدية. نظام ترميز بريدي الحالي. | -تقييم الوضع الراهن. -إعداد وثيقة ابداء الاهتمام وطرح العطاء لنظام ترميز بريدي جديد. | تنقيح البيانات وتطوير النظام. | إطلاق النظام بما يشمل التدريب ونقل البيانات. | | |
| **النتيجة 3: تطوير وتكامل البنية التحتية البريدية وتعزيز الهوية الوطنية والدولية.** | تحديث العمليات البريدية من خلال الأتمتة وتطوير المكاتب البريدية وتعزيز الوجود الفلسطيني | توفر عدد (4) أنظمة بريدية. | اعتماد دراسة توحيد الأنظمة ضمن نظام محوسب مؤتمت للبريد | اعتماد عطاء لحوسبة العمليات البريدية | برنامج بريدي محوسب مؤتمت فعال | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |
| | نظام أتمتة عمليات الترخيص لشركات البريد السريع | عدد (1) نظام تراخيص | --- | -أتمتة عمليات الترخيص الخاصة بشركات البريد السريع (استلام | اعتماد النظام المؤتمت عمليات | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | معاملات الكترونية بديلاً عن الورقية).<br>-تجريب النظام (تطبيقه). | التـــــراخيص والعمـــل بـــه لاضـافة مـاهو جديد. | | |
| | تحـديث العمليـات البريديـة مـن خـلال الأتمتـة وتطـوير المكاتـب البريديـة وتعزيز الوجود الفلسطيني<br>**برنامج التنمية والتطوير** | مشروع ترويج للخدمات البريدية محلياً ممول من مشروع تصدير الحكومة البريطانية. | إطلاق برنـامج ترويجي للخدمات البريدية محلياً ودولياً. | --- | --- | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | الـركـيـزة (4) الارتـــقـــاء بـالمنظومـة التشـــريعيـة والمؤســـسـية وتحســين أداء قـطـاعـات الـخـدمـات الأساسية.<br>الـركـيـزة (3) تحســين بيئة الاستثمار.<br>الـركـيـزة (1) السياسة المالية وإدارة المـاليـة العامة. |
| | | فلسطين عضو مراقب ضمن الاتحاد البريدي. | عـدد (5) من المؤتمرات والاجتمـاعـات الـدوليـة الخاصـة بالاتحاد "مجلس الإدارة والإستثمار واللجنة العربية الدائمة للبريد". | حضور عدد (4) من المؤتمرات والاجتماعات الدولية الخاصة بالاتحاد. | حضور عدد (4) من المؤتمرات والاجتماعات الدولية الخاصة بالاتحاد. | | |
| | | طلب فلســطيني مقدم للحصـول على شـهادة الأمن البريدي | تنفيذ متطلبات الحصـــول علـى شـــهـادة الأمـن البريدي. | شهادة الأمن البريدي (امتثال للمعايير الدولية) | اســـتـكمـال ومتبعـة الالتزام بـمـا جـاء بـمـتـطـلـبـات الأمن البريدي | | |
| | | -اعتمـاد خطـة طوابـع بريديـــة عـــدد (6) اصدارات. | -طباعـــة الاصـــدارات الخاصـــة بعـــام 2024 | -اعـداد خطـة طوابـع طوابـع للعـام 2026 مـابين (4-10) إصدارات طوابع. | -اعـداد خطـة طوابـع طوابـع للعـام 2027 | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | -توريد عدد (154) اصدار للمكتب الدولي للتوثيق ضمن مشروع التوثيق. | وتعميمها على الهواة الدوليين والمحليين.<br>-اعداد خطة طوابع طوابع للعام 2025 عدد (6) إصدارات طوابع.<br>-استكمال إعتماد توثيق الطوابع الجديدة ضمن منظومة الاتحاد البريدي العالمي.<br>- عدد (2) معرض دولي للطوابع البريديّة.-تنفيذ عدد (1) معرض محلي للطوابع البريدية. | -طباعة الاصدارات الخاصة بعام 2026 وتعميمها على الهواة الدوليين والمحليين.<br>-طوابع فلسطينية موثقة ومعتمدة ضمن المكتب الدولي.<br>-حضور عدد (2) معرض دولي للطوابع البريديّة.<br>-تنفيذ عدد (1) معرض محلي للطوابع البريدية. | مابين (4-10) إصدارات طوابع.<br>-طباعة الاصدارات الخاصة بعام 2027 وتعميمها على الهواة الدوليين والمحليين.<br>-حضور عدد (3) معرض دولي للطوابع البريديّة.<br>-تنفيذ عدد (1) معرض محلي للطوابع البريدية. | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ترخيص شركات البريد السريع | عدد (2) رخصة<br>-رخصة خدمة نقل وتوزيع البريد الدولي والمحلي السريع.<br>-رخصة خدمة نقل وتوزيع البريد المحلي السريع. | عدد (4) رخصة<br>تضاف :<br>- رخصة البريد الوارد والصادر إلى أراضي 48.<br>-رخصة تجميع وفرز وتغليف البعائث البريد الصادرة فقط الى الخارج (الدولية) محددة باتفاقية ربط بيني. | عدد (4) رخصة | عدد (4) رخصة | |
| **الهدف الاستراتيجي الخامس: الادماج الرقمي لكافة فئات المجتمع.** | | | | | | **برنامج التنمية والتطوير** |
| **النتائج** | **المؤشر** | **قيمة المؤشر عند الأساس (حدد السنة للقيمة)** | **2025الاستهداف مع نهاية** | | | **المبادرة التنموية الاستراتيجية** / **ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي** |
| | | **2024** | **2025** | **2026** | **2027** | |
| **النتيجة 1: رأس مال بشري رقمي مُمكّن ومؤهل** | عدد الدورات التدريبية المنفذة تحول رقمي مركز الابداع والابتكار التكنولوجي. | --- | تنفيذ 10 دورة | تنفيذ 20 دورة | تنفيذ 30دورة | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. / |
| | عدد المسابقات الوطنية والدولية المنظمة | --- | 4 مسابقات | 8 مسابقات | 12 مسابقات | المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. / الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية |
| **النتيجة 2: تحسين الانتاجية ورفع مستوى** | رقابة بريدية | 38 تقرير رقابة بريدية | 78 تقرير | 118 تقرير | 158 تقرير | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأداء الوظيفي لموظفي الحكومة.** | | | | | | | وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |
| | رقابة إدارية ومالية وفنية | 6 تقارير | 10 تقارير | 15 تقرير | 20 تقرير | ----- | الركيزة (4) الإرتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الأساسية. الركيزة (2) الحوكمة وسيادة القانون. |
| | دراسة وتحقيق- رقابة متخصصة | 7 تقارير ودراسة ملفات | 17 تقرير | 27 تقرير | 37 تقرير | | |
| | جداول تشكيلات مقرة | ---- | جدول تشكيلات معتمد من مجلس الوزراء | جدول تشكيلات معتمد من مجلس الوزراء | جدول تشكيلات معتمد من مجلس الوزراء | | |
| | عقد (30) دورة تدريبية -مؤسسية/ ادارية | 30 دورة منفذة | 40 دورة تدريبية | 50 دورة تدريبية | 60 دورة تدريبية | ----- المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |
| **النتيجة 3: إدماج رقمي شامل يضمن وصول كافة الفئات المجتمعية، بما في ذلك الفئات المهمشة** | مبادرات تستهدف الفئات المهمشة وذوي الاحياجات الخاصة مع الشركاء. | سياسة معدة بالقراءة الثالثة للاعتماد للإدماج الرقمي للفئات المهمشة | -اقرار السياسة. - مبادرات. | تنفيذ السياسة | تنفيذ السياسة | ----- المبادرة (3) مدفوعات رقمية لإقتصاد رقمي. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **وذوي الاحتياجات الخاصة.** | | وذوي الاحتياجات الخاصة. | | | | | |

**الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة**

| الأهداف والنتائج الاستراتيجية | | | |
|---|---|---|---|
| **الهدف الاستراتيجي الأول: بنية تحتية رقمية متطورة تدعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي** | | | |
| **النتائج** | **هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** |
| النتيجة 1: شبكة اتصالات ومركز بيانات وطني وخدمات سحابية متطورة | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | c.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 | نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا |
| | الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف | 6.17 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا | عدد الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة |
| | | 7.17 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه | مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية |
| النتيجة 2: إطار قانوني وتنظيمي شامل يعزز التحول الرقمي. | الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية | 6.16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات | نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (الخدمات الصحية) |
| النتيجة 3: بيئة رقمية آمنة تعزز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية. | الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية | 10.16 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية | عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة رقمية عصرية وشاملة تعزز نمو الاقتصاد الرقمي.** | | | |

| النتائج | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة |
|---|---|---|---|
| **النتيجة 1:** رفع مستوى التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية | b.9 دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى | نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة |
| | الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد | 3.8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية | نسبة العمالة غير الرسمية من مجموع العمالة بحسب الجنس |
| **النتيجة 2:** منظومة بحث وتطوير تدعم الابتكار الرقمي | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية | 5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير | العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة |
| | | b.9 دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى | نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة |
| **النتيجة 3:** تعزيز تبني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات. | الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد | 2.8 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة | معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل |
| | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية | 5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير | الإنفاق على الأبحاث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| **النتيجة 4:** تطوير منظومة ريادة الأعمال الرقمية والشركات الناشئة. | الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف | 5.17 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها | 1.5.17 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **النتيجة 5:** تعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق. | الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف | 12.17 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق | 1.1.12.17 متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. |

## الهدف الاستراتيجي الثالث: حكومة رقمية شاملة وخدمات رقمية متكاملة

| النتائج | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة | مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة |
|---|---|---|---|
| **النتيجة 1:** خدمات حكومية رقمية متكاملة تتيح للمواطنين والشركات الوصول إلى الخدمات بسهولة. | الهدف 12: الاستهلاك والانتاج المسؤولان | a.12 دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة | قدرة توليد الطاقة المتجدّدة التي تم أنشائها في البلدان النامية (بالواط لكل فرد) |
| | الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف | 17.17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد | لمبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية (بالمليون دولار امريكي بالأسعار الجارية) |
| **النتيجة 2:** حكومة رقمية غير ورقية تعتمد على التحول الرقمي الكامل. | الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية | 6.16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات | نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (الخدمات الصحية) |
| **النتيجة 3:** نظام مدفوعات رقمية شامل يعزز الشفافية ويسهل المعاملات المالية الرقمية. | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية | تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها | انبعاثات $CO_2$ لكل وحدة من القيمة المضافة |

| الهدف الاستراتيجي الرابع: خدمات بريدية متطورة تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي وتعزز التجارة الإلكترونية | | | |
|---|---|---|---|
| **النتائج** | **هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** |
| **النتيجة 1:** كوادر بشرية متخصصة في خدمات العملاء | الهدف 4: التعليم الجيد | 4.4 تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠ | نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة |
| **النتيجة 2:** تعزيز كفاءة خدمات التوصيل لدعم التجارة الالكترونية | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | c.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 | نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا |
| | | 1.9 اقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة | |
| **النتيجة 3:** تطوير وتكامل البنية التحتية البريدية وتعزيز الهوية الوطنية والدولية. | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | c.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 | نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا |
| | الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف | 7.17 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه | مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية |

| الهدف الاستراتيجي الخامس: الادماج الرقمي لكافة فئات المجتمع. | | | |
|---|---|---|---|
| **النتائج** | **هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** | **مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **النتيجة 1:** رأس مال بشري رقمي مُمكّن ومؤهل | الهدف 4: التعليم الجيد | 4.4 تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠ | نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة |
| **النتيجة 2:** تحسين الانتاجية ورفع مستوى الاداء الوظيفي لموظفي الحكومة. | الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف | 9.17 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي | القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المرصودة للبلدان النامية |
| **النتيجة 3:** إدماج رقمي شامل يضمن وصول كافة الفئات المجتمعية، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة. | الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | c.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 | نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا |
| | الهدف 5: المساواة بين الجنسين | b.5 تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة | نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب الجنس |

| الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي الأول : بنية تحتية رقمية متطورة تدعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي | | | | | | |
| النتيجة 1 – شبكة حكومية للاتصالات ومركز بيانات وطني وخدمات سحابية متطورة | | | | | | |
| التدخلات السياساتية | الجهة الحكومية المسؤولة والمساندة | المخرجات الرئيسية المتوقعة | الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية | | المشاريع التطويرية | |
| | | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/ مقترحة |
| التدخل السياساتي1: توسعة البنية التحتية لقطاع الاتصالات والشبكات بما فيها من استخدام ، توسعة تشمل تعزيز وتطوير الخدمات مستهدف الأرياف والمناطق النائية و الأغوار مع العمل على تعزيز المنافسة و تمكين مقدمي خدمات جديدة من الدخول إلى سوق العمل واطلاق خدمات الجيل الرابع والخامس مع تزويد خدمات الانترنت عبر الأقمار الصناعية. | جهة المسؤولية المسؤوولة:<br><br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المسؤولة:<br>- حشد التأييد الدولي لرفع القيود الإسرائيلية على الطيف الترددي الفلسطيني.<br>- تنفيذ التزامات الدولة بموجب الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها في مجال الاتصالات، لاسيما المتعلقة بشبكات الجيل الرابع والخامس.<br>- تحرير ترددات شبكات الجيل الرابع والخامس ومنحها لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات.<br>- إعداد سياسة بشأن اتاحة خدمات الانترنت عبر الأقمار الصناعية في فلسطين. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>هيئة الاتصالات | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- تخصيص ترددات الجيل الرابع للمرخص لهم بإنشاء وتشغيل وإدارة وامتلاك شبكات اتصالات الهاتف الخلوي المتنقل.<br>- متابعة اطلاق المرخص لهم بإنشاء وتشغيل وإدارة وامتلاك شبكات اتصالات الهاتف الخلوي المتنقل لاطلاقهم لخدمات الجيل الرابع والخامس.<br>- وضع شروط ومعايير اتفاقية رخصة تقديم خدمات الانترنت عبر الاقمار الصناعية. | سلطة جودة البيئة | -التوافق على التعليمات الصادرة من وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.<br>-إيجاد آليات لاتلاف الأجهزة الإلكترونية متفق عليها لأنها ملك للمواطن وليس لمحلات الإتجار (برامج تدعم التنمية المستدامة عبر الممارسات الصديقة للبيئة). | | |
| **التدخل السياساتي 2:** مركز بيانات وطني وخدمات سحابية متطورة :<br>• تطوير مركز البيانات الوطني NATIONAL DATA CENTER لتمكينه من تقديم خدمات متقدمة وبمعايير عالمية للمؤسسات الحكومية | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- اعتماد الحاسوب الحكومي كجهة مركزية لتقديم خدمات الحاسوب السحابية لجميع المؤسسات الحكومية. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلسطينية لدعم مشروع الحكومة الإلكترونية وبرنامج التحول الرقمي الحكومي.<br>• توسيع نطاق مركز البيانات الوطني التابع لوزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي من خلال تقديم نموذج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام خدمة DCAAS. | | - 80% من بيانات المؤسسات الحكومية موجودة على خدمات الحاسوب السحابية التابعة للحاسوب الحكومي.<br>- عدد المؤسسات المربوطة على الشبكة الحكومية حسب الاحتياج<br>- بريد الكتروني مؤهل لتقديم خدمات. | | | | |
| • توسعة مركز البيانات الوطني لتقديم خدمة DC–allocation.<br>• حوسبة سحابية خاصة وعامة جاهزة للاستخدام الحكومي.<br>• ربط على الشبكة الحكومية.<br>• البريد الالكتروني الحكومي المركزي. | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>الوزارات الشريكة | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ متابعة حماية الأنظمة الخاصة بالمؤسسات الحكومية مع الحاسوب الحكومي. | | | | |
| **التدخل السياساتي 3:** خدمات تكنولوجية رقمية مطابقة للتعليمات الفنية الإلزامية و البيئية و المواصفات الفلسطينية في الرخص وبريدية بما جاء وفق تعليمات وأنظمة الاتحاد البريدي العالمي.<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- الالتزام بالتعليمات والمواصفات والأنظمة بتطبيقها.<br>- رخص خدمات تكنولوجية رقمية وفق الأصول.<br>- حملة واحدة شهرياً (جولة) بالتعاون مع سلطة البيئة (الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطوابع البريد والمعارض التكنولوجية). | سلطة جودة البيئة | الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وطوابع البريد والمعارض التكنولوجية. | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>وزارة الاقتصاد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br><br>✓ ضبط الأسواق الفلسطينية والالتزام بالتعليمات.<br>✓ حملة واحدة شهرياً (جولة) بالتعاون مع سلطة البيئة (تكنولوجيا المعلومات وطوابع البريد والمعارض التكنولوجية). | | | | |
| | الاتحاد الدولي للاتصالات<br>اتحاد البريد العالمي<br>القطاع الخاص<br>وزارة المالية | | | | | |
| | هيئة تنظيم الاتصالات | - حملة واحدة شهرياً (جولة) بالتعاون مع سلطة البيئة (الترويج لقضايا البيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. | | | | |

| النتيجة 2 – إطار قانوني وتنظيمي شامل يعزز التحول الرقمي. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدخلات السياساتية | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | المخرجات الرئيسية المتوقعة | الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية | | المشاريع التطويرية | |
| | | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة / مقترحة |
| **التدخل السياساتي 1:** سياسات وإجراءات وتعليمات مساندة للقطاع بما يدعم التنمية الإقتصادية الرقمية الشاملة وبما يسهم في خلق بيئة تنافسية لإنشاء شبكات الاتصالات وتزويد خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنع الاحتكار. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>–وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات<br>- سياسة شمولية الخدمة<br>- السياسة الوطنية لإدارة قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ | | | مسودة سياسة لقطاع الاتصالات جاهزة للاعتماد من قبل وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي بعد موافقة مجلس الوزراء | سياسة لشمولية الخدمة |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>هيئة تنظيم قطاع الاتصالات | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- ضمان المنافسة العادلة ومنع الاحتكار.<br>- تسعير خدمات الاتصالات وتنظيم للتعرفة.<br>- ضمان شمولية الخدمات.<br>- الرقابة على التزام المرخص لهم | | | | |
| **التدخل السياساتي 2:** أجندة رقمية وسياسات هادفة للتحول الرقمي بما يدعم الشركات الناشئة في فلسطين.<br>الإسم/العنوان:<br>• أجندة فلسطين الرقمية | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- تنفيذ محاور وأهداف الأجندة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • سياسة البيانات الحكومية المفتوحة OPEN DATA | | - تطوير سياسة البيانات المفتوحة وتنفيذ أهدافها. | | | | |
| • سياسة المدن التكنولوجية | | - تطبيق سياسة المدن التكنولوجية وتنفيذ أهدافها ومحاورها | | | | |
| • أجندة سياسات دعم الشركات الناشئة | | - برامج مطورة للحوافز للشركات الناشئة.<br>- منظومة بحث وتطوير تدعم الابتكار الرقمي.<br>- كوادر بشرية مؤهلة في مجال الريادة والاقتصاد الرقمي.<br>- شبكة تعاون قوية لدعم النظام البيئي للشركات الناشئة بين أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والدولي. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: الدوائر الحكومية المختلفة (وزارة الاقتصاد الوطني، هيئة تشجيع الاستثمار، التعليم العالي، .....الخ) مدرجة حسب الاطار العام لدعم الشركات الناشئة. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- التعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي فيما يخص تنفيذ المخرجات الرئيسية. | | | | |
| **التدخل السياساتي 3:** سياسات رقمية وأدوات برمجية متكاملة.<br>الاسم/العنوان:<br>• السياسات ككود – Policy as a Code | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- منصة رقمية متكاملة لإدارة جميع السياسات<br>- أداة تحليل اللغات الطبيعية. | | | | **مقترح/ مشروط بوجود التمويل لتوفير خبراء مختصين بالمجال.** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | - أدوات policy as a code<br>- استخدام الأدوات المرتبطة policy as a code لبعض الدوائر الحكومية . | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>المؤسسات الحكومية | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **التدخل السياساتي 4:** الإطار التنظيمي لخدمات الثقة الرقمي<br>الإسم/العنوان | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- نظام ترخيص مقدمي خدمات الثقة.<br>- الإطار الوطني لضمان مصادقة الكيانات.<br>- التعليمات الفنية لمقدمي خدمات الثقة<br>- تعليمات تنظيم ورقابة أعمال مقدمي خدمات الثقة.<br>- تعليمات ترخيص مقدمي خدمات الثقة.<br>- تعليمات المواصفات الفنية لشهادات المصادقة الالكترونية المؤهلة.<br>- متطلبات سياسة سلطة الشهادات لإصدار الشهادات المؤهلة للتواقيع الإلكترونية.<br>- سياسة تقديم الشكاوى ومعالجتها.<br>- تفعيل دوائر الشكاوى<br>- بناء القدرات | | | مسودة التعليمات في المرحلة النهائية لما قبل الاعتماد والنشر | اعداد التعليمات الخاصة بالتوقيع الالكتروني البسيط والدليل الالكتروني والتوجيهات الفنية الخاصة بالتوقيع الالكتروني البسيط |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>البنك الدولي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- تمويل جميع مخرجات المشروع. | | | | |
| **التدخل السياساتي 5:** استحداث ومراجعة وتعديل القوانين والتشريعات و التعليمات و السياسات الناظمة والضرورية لعمل القطاع.<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>–وزارة الاقتصاد الوطني – الامانة العامة لمجلس الوزراء.<br>– مكتب الرئيس.<br>–مؤسسات القطاع الخاص.<br>– مؤسسات حكومية شريكة. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- تعديل قانون التجارة الالكترونية<br>- أنظمة جديدة أو معدلة (نظام الشركات غير الربحية، أنظمة خاصة بالشركات). | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- اعتماد سياسة تصنيف البيانات.<br>- اعتماد سياسة إدارة البيانات. | هيئة مكافحة الفساد | – مراجعة القوانين والتشريعات و التعليمات بما يضمن الحوكمة ومعايير مكافحة الفساد. | مشروع تطوير القطاع الخاص الابتكاري | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | - متابعة بنود القوانين والانظمة بما يتوائم مع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال اللجان المشتركة. | المجلس الأعلى للشباب والرياضة | -خلق بيئة آمنة وداعمة لتمكين الشباب لاستخدام المنصات الرقمية للمشاركة في القضايا الوطنية والشأن العام و القضايا البيئية و التغير المناخي. | | |

| **النتيجة 3- بيئة رقمية آمنة تعزز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية.** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:** تعزيز الأمن السيبراني وضمان البنى الوطنية الرقمية والوعي بأمن المعلومات.<br><br>الإسم/العنوان:<br>• مركز فعال للاستعادة من الكوارث. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- ربط الدوائر الحكومية على نظام مراقبة الأحداث الأمنية في المركز الحكومي للعمليات الأمنية Gov-SOC<br>- انشاء مركز الاستعادة من الكوارث خارج حدود دولة فلسطين (القدرة على الحماية) | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • مركز حكومي مطور للعمليات الأمنية GOV SOC. | | يقدم خدماته للدوائر الحكومية في حال حدوث أعطال فنية على مركز البيانات الوطني الرئيسي بمعنى تقديم الخدمات دون انقطاع واستمرارية في تقديم الخدمات للمستفيدين. | | | | |
| | | - تنفيذ عدد (10) دورات تدريبية بواقع عدد (2) دورة من العام 2025- 2029 لمحو الأمية الرقمية على الصعيد الوطني التي تستهدف الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاماً.<br>- تنفيذ عدد (10) دورات تدريبية بواقع عدد (2) دورة من العام 2025- 2029 للتوعية بالأمن الإلكتروني بالتعاون مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات التعليمية لتصميم وتقييم برامج التوعية بالأمن الإلكتروني. | المجلس الأعلى للشباب والرياضة | تعزيز الكفاءة الرقمية والوعي بأمن المعلومات لدى الشباب الفلسطيني. | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: المؤسسات الشريكة | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>- متابعة الدوائر الحكومية مع المركز الحكومي للعمليات الأمنية Gov-SOC. | | | | |

| الهدف الاستراتيجي الثاني : بيئة رقمية عصرية وشاملة تعزز نمو الاقتصاد الرقمي. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النتيجة 1 – رفع مستوى التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | | | | | | |
| التدخلات السياساتية | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | المخرجات الرئيسية المتوقعة | الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية | | المشاريع التطويرية | |
| | | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/ مقترحة |
| **التدخل السياساتي 1:** الريادة و المرونة في الأداء الرقمي للشركات لتقديم الخدمات الرقمية في القطاعين العام والخاص ومدى انعكاسها على زيادة الدخل والانتاجية والقيمة المضافة للإقتصاد الرقمي الفلسطيني.<br><br>الإسم/العنوان:<br>• توفير شبكات اتصالات متطورة و متقدمة تدعم التحول الرقمي في فلسطين.<br>• تعزيز النفاذ إلى الإنترنت للجميع بسرعة فائقة.<br>• دعم التحول الى الاصدار السادس من بروتوكول الانترنتIPV6 .<br>• الاستثمار في مجال البحث والابتكار. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>هيئة تنظيم قطاع الاتصالات | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>- 500% زيادة سرعة نقل البيانات في الهاتف المحمول.<br>- ضمان استمرارية نمو وتطوير خدمات الانترنت.<br>- بروتوكول لربط الخدمات الداخلية والخارجية بالإنترنت مع بعضها.<br>- متابعة تنفيذ استراتيجية الانتقال للإصدار السادس من بروتوكول الانترنت.<br>- حماية البيانات وهوية المستخدم ورفع مستوى سرية المعلومات. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | أمن المعلومات | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ✓ توفير ترددات لخدمات الجيل الرابع والخامس لتقديم الخدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<br>✓ اعتماد وإقرار إستراتيجية الانتقال للإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت. | | | | |
| **التدخل السياساتي 2:**<br>الإسم/العنوان:<br>• تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) عبر القسائم الرقمية للتحول الرقمي | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- تقرير تقييم الاحتياجات الرقمية، يوضح جاهزية واحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية.<br>- منصة متكاملة لشركات تكنولوجيا المعلومات.<br>- تتبع تفصيلي لتوزيع القسائم، على الشركات الصغيرة والمتوسطة.<br>- تقارير الأثر والتقييم محدثة بانتظام تعرض نتائج المشروع، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية والتشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على السوق. | المرأة ، الشباب | ريادة الأعمال و الابتكار و الريادة المجتمعية. | برامج الموازنة | مقترح / مشروط بوجود التمويل لتوفير خبراء مختصين بالمجال. |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>–إتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات (PITA). –<br>غرف التجارة.<br>– الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.<br>– شركات تكنولوجيا المعلومات.<br>–الوزارات ذات العلاقة والمشرفة على القطاعات المحددة. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **النتيجة 2 – منظومة بحث وتطوير تدعم الإبتكار الرقمي.** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/ مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:** ( دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة وبناء الشراكات لتقديم مشاريع رقمية تكنولوجية حديثة ومتطورة و أبحاث متخصصة في الابتكار الرقمي و الاقتصاد الأخضر بما فيها مشاريع نساء و ذوي الاعاقة). | جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ حوافز تدعم البحث والتطوير في الشركات الناشئة.<br>✓ بحوث علمية فعالة داعمة للقطاع الاقتصادي. | البيئة | ✓ دعم تحول القطاعات الانتاجية إلى أنظمة مستدامة وصديقة للبيئة. | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإسم/العنوان:<br>• تقديم حزمة وحوافز للشركات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لديها وحدة للبحث و التطوير | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة الاقتصاد الوطني | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ برامج دعم .<br>✓ إعفاءات ضريبية<br>✓ تمويل مباشر.<br>✓ استراتيجيات لدعم الابتكار.<br>✓ نظام حوافز لقطاع تكنولوجيا المعلومات. | المرأة ، الشباب | ✓ ريادة الأعمال و الابتكار و الريادة المجتمعية. | برامج الموازنة (وزارة الاقتصاد الوطني) | |
| | PALTRADE | ✓ زيادة صادرات الشركات الناشئة، فتح أسواق جديدة.<br>✓ تعزيز التعاون التجاري | | | | |
| | PITA | ✓ تسريع تطوير حلول تكنولوجية.<br>✓ تسهيل التواصل بين الشركات والمستثمرين.<br>✓ برامج تدريبية مقترحه. | | | | |
| الملف الوطني للابتكار الرقمي بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ استراتيجيات وطنية فعالة تدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية والتحول الرقمي .<br>✓ برامج بناء قدرات تساهم في تمكين الابتكار الرقمي وريادة الأعمال.<br>✓ مبادرات محددة مثل مسرعات الابتكار أو برامج أخرى موجهة نحو التحول الرقمي. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>الاتحاد الدولي للاتصالات **ITU** | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| • انشاء مختبر الابتكار الحكومي Gov Tech Lab | جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br><br>✓ موقع مختبر مجهز.<br>✓ منصة رقمية وفريق عمل مكتمل لاحتضان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.<br>✓ انطلاق حملات التوعية والتدريب.<br>✓ دعم 3 شركات ناشئة في المجال التكنولوجي. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة الاقتصاد الوطني | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ منصة رقمية لشهادات المنشأ. | الشباب ، المرأة (المنصة) | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية | مشروع تصدير مانحين / وزارة الاقتصاد الوطني | |
| | | ✓ أنشطة تدريبية وترويجية للقطاع.<br>✓ الدعم الفني لمايقل عن 200 مشروع اقتصادي رقمي، مع التركيز على المشاريع التي تقودها النساء واشخاص ذوي الاعاقة. | الشباب، المرأة، ذوي الاعاقة (الأنشطة والدعم الفني) | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية | مشروع تطوير القطاع الخاص الابتكاري / | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | – وزارة المالية<br>– سلطة النقد الفلسطينية و الدوائر الحكومية. | ✓ خدمات حكومية مبتكرة ومرتبطة بالتكنولوجيا. | | | وزارة الاقتصاد الوطني | |
| • ربط المبتكرين مع قطاع الأعمال والشركات الدولية والمحلية والمستثمرين من أجل توفير الرعاية المادية للأفكار المبتكرة. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ خدمات مبتكرة تدعم التحول الرقمي. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: الحاضنات، الحدائق التكنولوجية، وزارة التربية والتعليم العال، الجامعات الفلسطينية، وزارة الخارجية. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ قطاع أعمال داعم للمبتكرين. | المرأة، الشباب | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية. | | |
| • تطوير شراكات مع الجامعات والمدارس والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تعزيز البحث والتطوير (R&D).<br>✓ تسريع نقل التكنولوجيا.<br>✓ توفير بيئة تحفيزية للابتكار. | المرأة، الشباب | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية. | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: –جميع الشركاء ووزارة التربية والتعليم العالي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ شراكات فاعلة مابين الشركات الناشئة والمؤسسات التعليمية والأكاديمية. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • نشر الوعي والمعرفة بمفاهيم الملكية الفكرية وتأهيل و تمكين الكوادر وبناء قدرات ذات العلاقة بالملكية الفكرية. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تعزيز بيئة الابتكار وحماية حقوق المبدعين والمخترعين. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد ووزارة العدل. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ برامج توعية فاعلة في مجال الملكية الفكرية. | | | | |
| • توجيه جزء من المخصص الحكومي لدعم البحث العلمي | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ ورقة مفاهيمية حول تطوير البحث والتطوير | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: الجامعات الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ إنفاق حكومي كافي وفعال نحو البحث العلمي. | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال والابتكار و الريادة المجتمعية. | | |

| النتيجة 3 – تعزيز تبني واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدخلات السياساتية | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | المخرجات الرئيسية المتوقعة | الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية | | المشاريع التطويرية | |
| | | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/ مقترحة |
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |

| النتيجة 4 : تطوير منظومة ريادة الأعمال الرقمية والشركات الناشئة. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدخلات السياساتية | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | المخرجات الرئيسية المتوقعة | الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية | | المشاريع التطويرية | |
| | | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/ مقترحة |
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الاسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>- القوانين والانظمة الجديدة أو المحدثة | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • مراجعة القوانين والتشريعات الداعمة للبيئة التنظيمية للشركات الناشئة ومواكبة التغيرات السريعة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات.<br>• تعريف وإنشاء أساس قانوني للشركات الناشئة (تصنيف الشركات الناشئة كنوع من المؤسسات) | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تطوير مقترحات لتشريعات تحفز الشركات الناشئة، مثل تقديم مزيد من الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات في القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية. | | | | |
| | وزارة العدل | ✓ تعديل وتحديث قوانين الملكية الفكرية (مثل قانون براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق الطبع والنشر) بما يتناسب مع التطورات التقنية، مما يسهم في حماية ابتكارات الشركات الناشئة. | | | | |
| | وزارة المالية | ✓ تعديل قوانين الضرائب لتشجيع الشركات الناشئة :اقتراح تعديلات على قانون ضريبة الدخل، خاصة لتقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للشركات الناشئة التي تستثمر في الابتكار والتكنولوجيا. | | | | |
| • اعداد تقرير واقع الحاضنات والشركات الناشئة | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تقرير معد وجاهز لواقع الشركات الناشئة | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>وزارة الاقتصاد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ✓ بيانات وتحليلات تتعلق بالبيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر على الحاضنات والشركات الناشئة. | | | | |
| | وزارة المالية | ✓ بيانات مالية حول الشركات الناشئة، مثل معدلات النمو، التمويل، الأرباح، والخسائر. هذا يساعد في تحديد التحديات المالية التي تواجهها الشركات الناشئة. | | | | |
| • تطوير وتصميم سياسة حكومية تدعم الشركات الناشئة تشمل حوافز حكومية. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ سياسة حكومية تدعم الشركات الناشئة تشمل حوافز فاعلة . | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ سياسة لدعم الشركات الناشئة | | | | |
| • تطوير اجراءات خاصة لتصنيف وتسجيل الشركات الناشئة | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تحسين وتطوير الإجراءات المتعلقة بتسجيل وتصنيف الشركات الناشئة مما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي.<br>✓ منصة ترخيص رقمية لمروجي التجارة الإلكترونية.<br>✓ ورشات عمل توعوية | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة المالية<br>جميع الوزارات التخصصية للترخيص. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ نظام او تعليمات لتسجيل الشركات الناشئة.<br>✓ دليل إجراءات تسجيل الشركات الناشئة. | | | | |
| • تسهيل أنظمة الدفع الإلكتروني لدعم الشركات الناشئة | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ أنظمة دفع الكتروني محفزة للشركات الناشئة. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة المالية،<br>هيئة سوق رأس المال، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ دعم منصات الدفع الإلكتروني من خلال تسهيلات مالية أو إعفاءات ضريبية محددة.<br>✓ إنشاء صناديق استثمار أو حاضنات مخصصة لشركات الدفع الإلكتروني<br>✓ تطوير إطار قانوني لعقود الدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية. | | | | |
| • وضع لوائح لتنظيم الحاضنات ومسرعات الأعمال وتطوير نماذج الاعمال للحاضنات/ تجهيز مقترح اتفاقية ترخيص عمل. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ مقترح جاهز لاتفاقية رخصة عمل الحاضنات ومسرعات الأعمال. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة: الحاضنات والمسرعات ومراكز الدعم والحدائق التكنولوجية | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ نظام لعمل الحاضنات ومسرعات الأعمال. | | | | |
| • تطوير واغناء منصة البيانات المفتوحة والتوعية وبناء القدرات | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ منصات بيانات مفتوحة وفاعلة | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: الفريق الوطني للبيانات المفتوحة. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ منصات لبيانات مفتوحة وفاعلة. | | | | |
| • تطوير آليات الدعم المالي والشراكات لاستدامة نمو الشركات الناشئة. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ حزمة حوافز جديدة ومحفزة للشركات الناشئة.<br>✓ صناديق استثمارية داعمة للشركات الناشئة.<br>✓ نظام مالي ومصرفي مراعي للشركات الناشئة .<br>✓ مصادر تمويل مالي و دعم تقني واداري. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **النتيجة 5 – تعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق.** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الإسم/العنوان:<br>• إنشاء برامج توجيه وارشاد لمساعدة الشركات الناشئة ذات الافكار الريادية وربطها مع الحاضنات ورواد الاعمال والمستثمرين. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ برامج توعوية وارشادية فاعلة في مجال التشبيك مابين الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال.<br>✓ برامج تسويقية محلية ودولية ناشطة لدعم الشركات الناشئة. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>وزارة الاقتصاد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تقديم تحليلات اقتصادية تساعد في توجيه الشركات الناشئة نحو المجالات الأكثر واعدة والفرص المتاحة في السوق. | | | | |
| | المجلس الأعلى | ✓ تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في تمويل ودعم الشركات الناشئة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | PITA | ✓ تنظيم فعاليات وفرص تواصل بين الشركات الناشئة والمستثمرين في قطاع التكنولوجيا. | | | | |
| | الجامعات | ✓ تحفيز الابتكار والبحث العلمي ذلك من خلال دعم الشركات الناشئة عبر المراكز البحثية والابتكار في الجامعات التي يمكن أن توفر أفكارًا جديدة وحلولًا علمية لتطوير المنتجات. | | | | |
| • تطوير برنامج لتسويق منتجات الشركات الناشئة داخلياً وخارجياً (soft landing program) | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ برامج تسويقية محلية ودولية ناشطة لدعم الشركات الناشئة | الشباب، المرأة | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد الوطني | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تنظيم معارض وفعاليات داخلية وخارجية لعرض منتجات الشركات الناشئة.<br>✓ تسهيل ربط الشركات الناشئة بشبكات المستثمرين، الشركاء التجاريين، والحاضنات بالخارج. | | | | |
| • تطوير (آليات) لتسويق منتجات الشركات الناشئة الفلسطينية داخلياً وخارجياً. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ منصة تسويق إلكترونية للشركات الناشئة.<br>✓ خطة تسويق للشركات الناشئة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد الوطني | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ منصة رقمية للترويج للمنتجات النسوية (منصة E-SOUQE).<br>✓ منح للقطاعات الريادية.<br>✓ منصات رقمية. | المرأة | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية | برامج موازنة | |
| | | | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية | برامج الموازنة (وزارة الاقتصاد) | مشروع مقترح حول دعم المنتجات الابتكارية |
| • فتح أسواق جديدة وزيادة الطلب والاستثمار والتشبيك مع الاسواق العالمية وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص الشراكات مع الشركات الخارجية والمانحين. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ أسواق دولية جديدة للشركات الناشئة. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| • تنظيم منتدى وطني (يشمل المغتربين) لتحقيق التوافق حول تعزيز تكامل الابتكار وريادة الأعمال في فلسطين. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ منتديات وطنية دورية لدعم الشركات الناشئة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة: | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الثالث : حكومة رقمية شاملة وخدمات إلكترونية رقمية متكاملة** | | | | | | |
| **النتيجة 1 – خدمات حكومية رقمية متكاملة تتيح للمواطنين والشركات الوصول إلى الخدمات بسهولة** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:** تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام من خلال التحول الرقمي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في القطاع الحكومي.<br>الاسم/العنوان:<br>• التعاقد مع خبير من أجل إعداد عطاء لأتمتة الخدمات الحكومية حسب الأولويات، وتحديد خارطة الطريق نحو أتمتة الخدمات الحكومية وتحديد الجهوزية الفنية لبعض المؤسسات. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓وثيقة عطاء مفصلة تشمل:<br>○ المتطلبات الفنية والبرمجية.<br>○ الجدول الزمني والميزانية المقترحة. | | | قيد التنفيذ | من الممكن توسيع نطاق العمل لتشمل مؤسسات اخرى |
| | | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تحديد المواصفات الفنية المطلوبة لطرحها في العطاء، الشروط المرجعية، رحلة للمستخدم للخدمات.<br>(Use Case, User Journey). | | | | |
| | | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ✓ خدمات رقمية نوعية مضافة على منظومة حكومتي ذات جودة .<br>✓ تحسين الأداء الحكومي من خلال تطبيق خدمة الحجز المسبق الافتراضي في المؤسسات الحكومية الخدماتية. | | | | |
| • تنفيذ مشروع أتمتة الخدمات الحكومية، من خلال متابعة العطاء وترسيته مع ضمان متابعة فعالة لعملية التنفيذ لتحقيق الأهداف المحددة. | جهة المسؤولية المساندة: المؤسسات الحكومية المقدمة للخدمات. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ ضمان عمل الخدمات المؤتمتة ضمن المواصفات المطلوبة. | | | | |
| • حملات إعلامية وتوعية للمواطنين بأهمية الخدمات المقدمة التي تم اطلاقها والجديدة منها عبر منظومة حكومتي وآلية التقديم و التحقق عبر البنوك. | | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ زيادة عدد المستخدمين على منظومة حكومتي.<br>✓ زيادة عدد الخدمات المطلوبة والمدفوعة وعدد مرات تحميل تطبيق حكومتي. | الشباب، المرأة | ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية. | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: مانحين، قطاع خاص. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تنظيم حملات إعلامية وتوعية مكثفة ومستمرة لاستهداف المواطنين. | | | | |
| • دراسة منظومة حكومتي لإعداد التحسينات المستمرة على الخدمات الرقمية اللازمة على مستوى تجربة المستخدم ومعايير أمن المعلومات | | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| وخصوصه البيانات ، الاشعارات والتنبيهات، ادارة البيانات، ادخال التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي. | | ✓ عطاء يشمل التحسينات اللازمة على مستوى تجربة المستخدم ومعايير أمن المعلومات وخصوصية البيانات، الاشعارات والتنبيهات، ادارة البيانات، ادخال التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي. | | | | |
| • استكمال الربط مع نظام تسجيل الأعمال في وزارة الاقتصاد وإضافة الخدمات المقدمة للشركات على منظومة حكومتي. | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ خدمات رقمية مضافة على منظومة حكومتي تمكن قطاع الاعمال من طلب الخدمات الخاصة بشركاتهم لتقدم من خلال منظومة حكومتي. (بوابة موحدة للخدمات – بوابة الأعمال). | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد الوطني | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ المعلومات الخاصة بشركات المواطنين عن طريق استدعاء واجهة برمجة التطبيقات من طرفهم. | الشباب، المرأة | –ريادة الأعمال والابتكار والريادة المجتمعية. | مشروع تطوير القطاع الخاص الابتكاري (مانحين) برامج الموازنة | |
| **النتيجة 2 – حكومة رقمية غير ورقية تعتمد على التحول الرقمي الكامل.** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |

| | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/ مقترحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الإسم/العنوان:<br>• استضافة أنظمة لوزارة الصحة في مركز البيانات الوطني. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>إستضافة عدد (8) أنظمة في مركز البيانات الوطني. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة<br>وزارة الصحة | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>..... | | | | |
| • قاعدة البيانات الوطنية للأنظمة المحوسبة في الدوائرالحكومية و نظام محوسب لقياس الامتثال. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ قاعدة بيانات وطنية مركزية شاملة تحتوي على تفاصيل الأنظمة المحوسبة المستخدمة.<br>✓ نظام check list محوسب متاح عبر منصة الكترونية لتقييم مستوى الامتثال لكل نظام محوسب.<br>✓ تقارير وتحليلات دورية حول مدى الامتثال الفجوات و أولويات التطوير. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>الدوائر الحكومية | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ✓تحدد لاحقاً بناء على مخرجات المسؤولية الرئيسية. | | | | |
| **التدخل السياساتي 2:** تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز التبادل البيني والتكامل الرقمي في فلسطين.<br>الاسم/العنوان:<br>• تعزيز التكامل الرقمي بين القطاعين العام والخاص من خلال استخدام ناقل البيانات الوطني<br>• ربط مؤسسات حكومية وغير حكومية جديدة على ناقل البيانات.<br>• تسهيل تبادل الخدمات الجديدة بين المؤسسات الحكومية فيما بينها وبين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓زيادة عدد المؤسسات المربوطة على ناقل البيانات الوطني.<br>✓زيادة عدد الخدمات المتبادلة من خلال ناقل البيانات الوطني. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>جميع المؤسسات –الوزارات الحكومية | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ توسيع نطاق التكامل الرقمي وتحسين كفاءة الخدمات. | | | | |

| **النتيجة 3– نظام مدفوعات رقمية شامل يعزز الشفافية ويسهل المعاملات المالية الرقمية** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/ مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:** إقتصاد وطني فلسطيني رقمي يدعم و يطور القنوات الرسميّة التي يتم من خلالها إنتقال الأموال، تحول رقمي شامل من خلال تطوير استخدام التكنولوجيا المالية في تنفيذ المعاملات المالية. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>سلطة الأراضي | لمخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓منصة أرض الرقمية فعالة. | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وزارة الاتصالات و الاقتصاد الرقمي | ✓إضافة 28 خدمة مساحة وتسجيل مؤتمتة. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓نظام شراء إلكتروني مطور<br>✓نظام شراء إلكتروني ومستخدم من قبل 98 دائرة حكومية 52 بلدية. | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الرابع : خدمات بريدية متطورة تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي وتعزز التجارة الإلكترونية** | | | | | | |
| **النتيجة 1 – تأهيل كوادر بشرية متخصصة في خدمات العملاء** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| التدخل السياساتي 1:<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **النتيجة 2 – تعزيز كفاءة خدمات التوصيل لدعم التجارة الالكترونية** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |

| | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/مقترحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدخل السياساتي 1:<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **النتيجة 3 – تطوير وتكامل البنية التحتية البريدية و تعزيز الهوية الوطنية و الدولية.** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الخامس : الادماج الرقمي لكافة فئات المجتمع.** | | | | | | |
| **النتيجة 1 – رأس مال بشري رقمي مُمكّن ومؤهل** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |

| | الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة | | الاستراتيجية عبر القطاعية | الاهداف والنتائج ذات العلاقة | قيد التنفيذ | جديدة/مقترحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخل السياساتي 1:** الابتكار والريادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .<br>الإسم/العنوان:<br>• تشجيع وبناء قدرات المبتكرين ورواد الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تحسين مهارات القيادة في مجال التكنولوجيا.<br>✓ تعزيز الابتكار والريادة الرقمية وتحسين إدارة البيانات وتحليلها.<br>✓ توفير البرامج التدريبية الداعمة للشباب في استخدام المنصات الرقمية. | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال والابتكار و الريادة المجتمعية | | |
| | | | المجلس الأعلى للشباب والرياضة | خلق بيئة آمنة وداعمة لتمكين الشباب لاستخدام المنصات الرقمية للمشاركة في القضايا الوطنية والشأن العام و القضايا البيئية و التغير المناخي. | | مقترح دورات عدد (10) من العام 2019-2025 بواقع عدد (2) دورة لكل عام. |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>الجامعات والمعاهد التعليمية | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ برامج أكاديمية متطورة ومتخصصة في التحول الرقمي وريادة الأعمال. | | | | |
| | القطاع الخاص والشركات التكنولوجية | ✓ نقل المعرفة التقنية من خلال التدريب من قبل مدربين محترفين ومختصين في مجالات التكنولوجيا الحديثة على أفضل | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الممارسات في تطبيق الحلول الرقمية والتحول الرقمي. | | | | |
| • تنفيذ مخيمات ومسابقات تكنولوجية تستهدف طلبة الجامعات | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ كادر شبابي مميز ومبدع في مجال تكنولوجيا المعلومات محلياً ودولياً. | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال والابتكار و الريادة المجتمعية | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات، نقابة المهندسين، البلديات. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ دمج الفعاليات التكنولوجية ضمن الخطة الأكاديمية أو اللامنهجية.<br>✓ توفير البنية التحتية لاستضافة المخيمات (قاعات، معامل، إنترنت، إلخ).<br>✓ الترويج للفعاليات على مستوى المجتمع المحلي لرفع الوعي. | | | | |
| • تنفيذ مبادرات تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المبادرة الوطنية لليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). | جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ مبادرات وطنية تحقق العدالة في مجال النوع الاجتماعي<br>✓ وضع أنشطة حول التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي في الوزارة.... تعاون مع وزارة المرأة. | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال والابتكار و الريادة المجتمعية | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>وزارة المرأة | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تعزيز مشاركة النساء في المسابقات والابتكار وبرامج الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا. | | | | |
| **التدخل السياساتي 2:** سياسة الأمن السيبراني لضمان حماية البيانات للوزارات والدوائر الحكومية.<br>الإسم/العنوان:<br>• أعداد نشرات توعوية وتنبيهات امنية في مجال الأمن السيبراني | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ تنفيذ عدد (260) نشرة توعوية.<br>✓ تنفيذ عدد (260) تنبيه أمني. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |

| **النتيجة 2 – تحسين الانتاجية ورفع مستوى الاداء الوظيفي لموظفي الحكومة** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |
| **التدخل السياساتي 1:** تطوير البنية المؤسسية والرقابية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والبريد وسياسات الاتصالات.<br>الإسم/العنوان:<br>• تعزيز وتنمية الكوادر البشرية من خلال الارتقاء في أدائهم الوظيفي وصقل مهاراتهم بدورات | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ كادر مؤهل قادر على تطوير وتنمية أداء المؤسسة الحكومية وتحسين جودة الخدمات في القطاعات الممثلة للمواطن الفلسطيني. | الشباب والمرأة | ريادة الأعمال و الابتكار و الريادة المجتمعية | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تدريبية متخصصة في كافة قطاعات عمل الوزارة .<br>• تطوير الموارد البشرية على النطاق الوطني. | جهة المسؤولية المساندة:<br>المدرسة الوطنية للإدارة<br>المعهد الفلسطيني للمالية العامة و الضرائب<br>الاتحاد الدولي للاتصالات<br>اتحاد البريد العالمي<br>ديوان الموظفين العام | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ دورات تدريبية متخصصة ومدربين في كافة القطاعات لعمل الوزارة. | الاستراتيجية الوطنية للمدرسة الوطنية للإدارة. | –تحسين أداء، فاعلية وكفاءة موظفي الخدمة المدنية في مختلف المؤسسات الحكومية .<br>–تطوير وتعزيز الكفايات (الاتجاهات والمسلكيات، المهارات والمعارف) الضرورية لتولي المناصب القيادية الرئيسية.<br>–تطوير بيئة ممكنة للعمل في قطاع الخدمة المدنية تفضي إلى الثقة والمسؤولية والتعاون و الإلتزام | | |
| | | | الاطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي للاتصالات 2020–2030 | –الشراكات: تعزيز التعاون بين أعضاء الاتحاد وجميع أصحاب المصلحة | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الآخرين دعماً لجميع الغايات الاستراتيجية للإتحاد. | | |
| | | | استراتيجية ديوان الموظفين العام. | -تنمية وتخطيط و إدارة الموارد البشرية بشكل منظم ومدروس. | | |
| | | | المعهد الفلسطيني للمالية العامة و الضرائب | -تحسين عملية تقييم احتياجات التدريب و اختيار المتدربين.<br>-تطوير منصة التدريب الالكترونية ( توفير برامج تدريب الكترونية تلبي الاحتياجات المطلوبة). | | |
| تعزيز دور وحدة الرقابة في النواحي الادارية والمالية والبريدية. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات و الاقتصد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | برامج الموازنة | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>ديوان الرقابة | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تقارير دورية حول خدمات الوزارة | هيئة مكافحة الفساد | بناء قدرات . | | |
| تطوير مرافق وأدوات الوزارة بما يحسن بيئة العمل الداخلية. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br><br>وزارة الاتصالات و الاقتصد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ جاهزية مبنى ومرافق الوزارة و المكاتب البريدية و الوسائل المستخدمة للعمل. | المرأة<br>ذوي الإعاقة | ريادة الاعمال و الابتكار و الريادة المجتمعية | برامج الموازنة | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br><br>وزارة المالية ، البلديات ، القطاع الخاص ، البنك الدولي. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تقارير دورية حول خدمات الوزارة | | | | |
| تفعيل لجان الإفصاح عن تضارب المصالح وقبول الهدايا . | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ انعقاد اللجان وممارسة أعمالها.<br>✓ تشكيل لجان ، عمل لجان ، تحديث اللجان... | هيئة مكافحة الفساد | بناء قدرات اللجان وفق نظامي الافصاح عن المصالح وقبول الهدايا . | برامج الموازنة | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>هيئة مكافحة الفساد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | | | | |
| تطبيق المواصفات الدولية لمكافحة الرشوة | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | انعقاد اللجان وممارسة أعمالها. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>هيئة مكافحة الفساد | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: | هيئة مكافحة الفساد | -(مكافحة الرشوة) – المساهمة في بناء الطواقم. | | |
| تطبيق مدونة السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العمومية وقانون الخدمة المدنية. | جهة المسؤولية الرئيسية:<br>وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:<br>✓ انعقاد اللجان وممارسة أعمالها. | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة:<br>-هيئة مكافحة الفساد<br>-ديوان الموظفين العام<br>-مؤسسة المواصفات والمقاييس. | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:<br>✓ تطبيق المواصفات والمدونة.<br>✓ تعزيز الإلتزام وتقليل المخالفات وتوفير الحماية من خلال الإلمام بالحقوق والواجبات وقواعد السلوك التي نصت عليها التشريعات النافذة ذات العلاقة. | مكافحة الفساد | -المساهمة في بناء طواقم الوزارة بخصوص مابين مدونة السلوك مع مكافحة الفساد. | برنامج الموازنة | |
| **النتيجة 3 إدماج رقمي شامل يضمن وصول كافة الفئات المجتمعية، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة** | | | | | | |
| **التدخلات السياساتية** | **الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة** | **المخرجات الرئيسية المتوقعة** | **الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية** | | **المشاريع التطويرية** | |
| | | | **الاستراتيجية عبر القطاعية** | **الاهداف والنتائج ذات العلاقة** | **قيد التنفيذ** | **جديدة/مقترحة** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدخل السياساتي 1:**<br>الإسم/العنوان: | جهة المسؤولية الرئيسية: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: | | | | |
| | جهة المسؤولية المساندة: | المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية | | | | |

## القسم الخامس "التمويل والمصادر التمويلية"

### مواءمة الخطط والموارد المالية

تحقيق استراتيجية وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي 2025-2027 يتطلب تخطيطًا ماليًا دقيقًا يضمن توافق الأهداف الاستراتيجية مع الموارد المالية المتاحة، مما يستدعي اتباع نهج متكامل يركز على تحديد الاحتياجات التمويلية، وتنويع مصادر التمويل، وضمان استدامة الموارد المالية. في هذا السياق، تعتمد الوزارة على تخصيص الميزانية الحكومية بفعالية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى استقطاب التمويل من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لضمان تكامل الجهود التمويلية مع الأولويات الوطنية. كما يتم التركيز على تطوير آليات تمويل مبتكرة تعزز الاستدامة المالية، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

1. **التخطيط المالي الاستراتيجي**
   - وضع خطط تمويل مرحلية تتماشى مع أهداف الاستراتيجية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
   - تحديد الفجوات التمويلية وتطوير حلول لسد هذه الفجوات من خلال شراكات متعددة الأطراف.
2. **تنويع مصادر التمويل**
   - الاستفادة من الموازنة العامة الحكومية لدعم المشاريع ذات الأولوية.
   - تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.(PPP)
   - استقطاب التمويل من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لدعم مشاريع التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية، من خلال التنسيق مع جهات الاختصاص (وزارة التخطيط والتعاون الدولي).
   - دراسة إمكانية إنشاء صندوق للتحول الرقمي لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التكنولوجي، لتسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز الاستثمار في الابتكار والتقنيات الحديثة.
3. **بناء آليات تمويل مستدامة**
   - تطوير آليات تمويل مبتكرة تضمن استدامة الموارد المالية.
   - تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية من خلال تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة.
   - تحفيز تبني السياسات المالية الداعمة للنمو الرقمي، مثل الحوافز الضريبية والتمويل القائم على العوائد

## القسم السادس " جدول الموازنة "

| الهدف الاستراتيجي | برنامج الموازنة ذو العلاقة | التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027 | | 2025 | | 2026 | | 2027 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تطويرية | تشغيلية | تطويرية | تشغيلية | تطويرية | تشغيلية | تطويرية | تشغيلية |
| بنية تحتية رقمية متطورة تدعم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي | التحول الرقمي | 68,500,000 | 1,854,540 | 13,350,000 | 600,000 | 27,900,000 | 618,000 | 27,250,000 | 636,540 |
| بيئة رقمية عصرية وشاملة تعزز نمو الاقتصاد الرقمي | التحول الرقمي | 9,000,000 | 2,433,998 | - | 758,000 | 4,500,000 | 810,740 | 4,500,000 | 865,258 |
| حكومة رقمية شاملة وخدمات إلكترونية متكاملة | التحول الرقمي | | 1,236,360 | | 400,000 | | 412,000 | | 424,360 |
| خدمات بريدية متطورة تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي وتعزز التجارة الإلكترونية | قطاع البريد | | 10,061,167 | | 3,284,502 | | 3,353,037 | | 3,423,628 |
| الادماج الرقمي لكافة فئات المجتمع | البرنامج الاداري | | 10,166,381 | | 3,289,133 | | 3,387,807 | | 3,489,441 |
| **المجموع** | | **77,500,000** | **25,752,446** | **13,350,000** | **8,331,635** | **32,400,000** | **8,581,584** | **31,750,000** | **8,839,227** |

## القسم السابع "المتابعة والتقييم"

يعد متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم فعاليتها وقياس أثرها من الركائز الأساسية لضمان تحقيق استراتيجية وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي 2025–2027 وفق الأهداف المحددة. وتلتزم الوزارة بتطبيق آليات واضحة لمتابعة التنفيذ، وقياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وضمان تكامل الجهود بين مختلف الإدارات والدوائر المختصة داخل الوزارة، إلى جانب التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين. كما يتم التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة، وتطوير مهارات الموظفين في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقييم، لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.

### آلية متابعة تنفيذ الاستراتيجية

- تعزيز دور الإدارات والدوائر المختصة داخل الوزارة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية، من خلال وضع آليات تنسيق فعالة للخطط التنفيذية السنوية بين مختلف الإدارات لضمان تحقيق الأهداف المرحلية.
- تطوير منظومة متابعة رقمية تتيح تتبع تقدم تنفيذ المشاريع والمبادرات بشكل لحظي، مع تمكين الإدارات المعنية من الوصول إلى البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة.
- إعداد تقارير دورية لقياس التقدم وفق مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المحددة، بحيث يتم إصدار تقارير نصف سنوية وسنوية تعرض حالة التنفيذ والمستجدات.
- عقد اجتماعات تقييم دورية بين الإدارات والدوائر والوحدات المعنية داخل الوزارة، ومع الشركاء الاستراتيجيين لضمان توافق الجهود ومعالجة التحديات التي قد تواجه التنفيذ.
- تفعيل دور مجموعة عمل قطاع الاقتصاد الرقمي لضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع وتحقيق تكامل الجهود مع مختلف الدوائر داخل الوزارة.
- إشراك وحدة تعزيز الاقتصاد الرقمي في عمليات المتابعة لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الرقمي وريادة الأعمال والابتكار الرقمي.
- ضمان فعالية اللجنة الوزارية للتحول الرقمي من خلال توفير آليات متابعة واضحة، وتمكينها من اتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على تحليل الأداء، وضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.
- إشراك الموظفين وتطوير قدراتهم من خلال برامج تدريبية متخصصة، كل بما يخصه وفق ما أشير اليه في جداول الاستراتيجية مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي وفرق التخطيط كدورات، وإدارة المشاريع، وتحليل البيانات، لضمان تنفيذ أكثر كفاءة للاستراتيجية.

## تقييم الفاعلية وقياس الأثر

- تعزيز دور الإدارات المختصة داخل الوزارة في عمليات التقييم من خلال توفير الأدوات والمنهجيات اللازمة لقياس الأداء وتحليل البيانات.
- تحديد معايير تقييم واضحة تشمل الأثر الاقتصادي، والاجتماعي، والتكنولوجي للمشاريع والمبادرات المنفذة ضمن الاستراتيجية.
- إجراء دراسات تقييم دورية تعتمد على البيانات الكمية والنوعية لقياس مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومدى استجابة الفئات المستهدفة.
- إجراء استطلاعات رأي ودراسات ميدانية لقياس رضا المستفيدين، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين أو تطوير.
- تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية، وتوجيه السياسات المستقبلية بناءً على نتائج التقييم.
- إشراك مجموعة عمل قطاع الاقتصاد الرقمي في عمليات التقييم لضمان توافق المشاريع مع الأولويات الوطنية ومتطلبات السوق.
- ضمان فعالية اللجنة الوزارية للتحول الرقمي من خلال تعزيز دورها في متابعة الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على نتائج التحليل والتقارير الدورية.

## التكامل بين المتابعة والتقييم

سيتم تنفيذ آليات المتابعة والتقييم بشكل تكاملي لضمان التحسين المستمر للاستراتيجية، حيث تساهم المتابعة المستمرة في تصحيح المسار عند الحاجة، بينما يوفر التقييم تحليلاً شاملاً للنتائج والأثر. كما أن تعزيز دور الإدارات والدوائر والموظفين داخل الوزارة في تنفيذ عمليات المتابعة والتقييم يضمن تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، ويسهم في بناء منظومة قوية قادرة على قيادة التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي بكفاءة واستدامة.

## المراجع:


- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2024. المسح الاسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2023، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا. 2023. مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية والنقالة GEMS-2023


References:


- **Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)**. *Labor Force Survey 2022*. https://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-en-v5.2/index.php/catalog/721
- **International Trade Administration**. *West Bank Information Technology: 4G Mobile Service*, 2023. https://www.trade.gov/market-intelligence/west-bank-information-technology-4g-mobile-service
- **World Bank**. *Palestinian Digital Economy Assessment*, 2021. https://documents1.worldbank.org/curated/en/472671640152521943/pdf/Palestinian-Digital-Economy-Assessment.pdf
- **International Telecommunication Union (ITU)**. *ICT Development Index*, 2017.
- **U.S. Department of State**. *Investment Climate Statements: West Bank and Gaza*, 2024. https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/west-bank-and-gaza/
- **Intersect Innovation Hub & Digital Development**. *Palestine Startups Ecosystem Map*, 2021. https://www.digitaldevelopment.org/wp-content/uploads/2023/08/Palestine-Startups-Ecosystem-Map.pdf
- **International Trade Administration**. *West Bank's Palestinian Tech Sector*, 2024. https://www.trade.gov/market-intelligence/west-banks-palestinian-tech-sector
- **PCBS & Ministry of Telecom and Information Technology (MTIT)**. *ICT Sector Press Release*, 2022. https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_ICTS2022E.pdf
- **Financial Inclusion Palestine**. *Financial Inclusion Survey*, 2022. https://www.financialinclusion.ps/item-1678961908/
- **The Portland Trust**. *Palestinian Economic Bulletin*, No. 198, March 2023. https://portlandtrust.org/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin-198-March-English-A4.pdf
- **Palestine Monetary Authority (PMA)**. *Annual Report*, 2023.
- **Arabian Gulf Business Insight (AGBI)**. *Funding Increase to Support Palestinian Startups*, 2024. https://www.agbi.com/analysis/banking-finance/2024/11/funding-increase-to-support-palestinian-startups

- **PCBS**. *Research and Development Statistics*, Press Release 2008. https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/PressRelease/Research_Development_e.pdf
- **Internet Society**. *Pulse Country Report: Palestine*, 2023. https://pulse.internetsociety.org/en/reports/PS/
- **PCBS**. *Palestine in Figures*, 2023. https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2693.pdf
- **UN Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA)**. *Index Simulator for Policymakers (ISPAR)*, 2022. https://ispar.unescwa.org/country-index.aspx?Country=198
- **United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)**. *Digital Economy Report*, 2019. https://unctad.org/publication/digital-economy-report-2019
- **Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)**. *Digital Economy Outlook*, 2020. https://www.oecd.org/publications/oecd-digital-economy-outlook-2020-bb167041-en.htm
- **World Bank**. *Digital Economy for Africa (DE4A) Initiative*. https://www.worldbank.org/en/programs/all-africa-digital-transformation
- **International Monetary Fund (IMF)**. *Measuring the Digital Economy*, Staff Discussion Note, 2018. https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2018/04/03/Measuring-the-Digital-Economy-45880